بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣١٣ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ٢ رمضان ١٤٣٩ هـ - ١٨ أيار ٢٠١٨ م

رمضان.. كما ينبغي ان يكون

معروف أن رمضان هو شهر الصيام والقيام وتلاوة القرآن، لكن وسائل الإعلام في العالم العربي، ولا سيما القنوات التلفزيونية، تنتظر رمضان من عام الى عام من أجل أن تعتبره محطة لنشر المسلسلات والسهرات والحفلات الغنائية الطويلة، نظراً لأنها تظن أن المشاهد العربي ينام نهاراً ويسهر ليلاً، وبالتالي فإن بإمكانها وقف البرامج السياسية والحوارات الفكرية، حتى تنأى بمشاهديها عما يعكر مزاجهم أو يثير فيهم الشحناء والخصام. وقد بدأ هذا المسار في مصر، باعتبار أن أبناء الكنانة أصحاب مزاج مرهف، وقد ألفوا حفلات أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأمثالهما. أما نحن في لبنان فقد امتدت إلينا العدوى، لكن مطربينا ومطرباتنا نفسهم قصير، ولا تتعدى أغنياتهم دقائق.. لذلك فإن البرامج التلفزيونية اللبنانية تعاني أزمة حادة، فقد جرى ترحيل البرامج الحوارية الطويلة، دون أن تجد المحطات برامج بديلة. وعلى هذا فإن أمام المشاهد اللبناني سعة من الوقت لتتبع نشرات الأخبار والبرامج السياسية والانتخابية.. ثم العودة الى الرمضانيات الأصيلة، أعني الصيام والقيام وتلاوة القرآن، والجلوس إلى الأبناء والإخوة، ينصحهم ويسامرهم.. لأنها أفضل ما ينفع الإنسان، في دنياه وأخراه.

تحدّيات ما بعد الانتخابات
هل تتعثر أمام الخلافات الإقليميّة والدولية؟

هذه الانتخابات في العالم العربي
كم هي حرّة وديمقراطيّة؟

مسيرات العودة
سيناريوهات ١٤ أيار وما بعده

«حماس» تستنكر
تحميل البيت الأبيض لها
مسؤوليّة أحداث غزة

ماذا بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران؟

الصراع بين إيران وأمريكا
الحسم بالنقاط أم الضربة القاضية؟

سياسة نظام الأسد في صناعة الإرهاب والمتاجرة به

عن تغيير ديمغرافي في سورية

جعجع: نرفض كلياً إبقاء النازحين!

أعلن رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع انه «تجاه البلبلة التي تسود موضوع النازحين السوريين في لبنان، وفي مواجهة بعض المواقف الغربية غير السليمة، يهمنا أن نؤكد أن لبنان ليس أرضاً من دون شعب، وأننا نرفض رفضاً كلياً أي تفكير او بحث او خطوة في اتجاه إبقاء النازحين السوريين في لبنان ولو مرحلياً». وقال في بيان: «لقد استقبلنا النازحين السوريين بترحاب انطلاقاً من مأساتهم في سورية، لكن هذا لا يعني أن نتساهل بسيادتنا الوطنية أو بحق شعبنا، بالذات بأرضنا ومواردنا الطبيعية». وإذ لفت جعجع الى «ان أول مهمة ستكون امام الحكومة الجديدة وضع خطة واضحة لعودة النازحين السوريين الى كل المناطق السورية التي اصبحت خارج اطار الصراع المسلح»، أكد أن «كل ما له علاقة بلبنان والأراضي اللبنانية وما يجري عليها قرار سيادي لبناني خالص مع الأخذ في الاعتبار كل التزامات لبنان».

باسيل يربط نجاح الحكومة باتفاق على النازحين

اعتبر وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل أن «لبنان الذي تهدده أكبر الدول بمصالحه ووقف المساعدات له ويبقى على موقفه، يصبح رسالة واللبناني نموذج يقتدى به».

وشدد باسيل بعد اجتماع «تكتل لبنان القوي» على أن «المبدأ الأساسي الذي يجب أن يكون موجوداً في الحكومة المقبلة لنجاحها وتكوينها حتى لا نقول فرطها، هو الاتفاق على مسألة النزوح السوري لأنّه لا يُمكننا الاستمرار فيها على الشكل الحالي»، مؤكداً أن «لا حل إلا بعودة النازحين السوريين، والأوضاع في بلادهم باتت تسمح ببدء العودة كما أنّ الأموال يجب أن تُدفع لإبقاء المواطن في أرضه وليس في أرض مستضيفيه». وقال: «الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي لم يناقشانا في النهاية لأن هذا هو المنطق».

عون مغرّداً: الجريمة تستمر والحراس غياب

تواصلت المواقف المُندّدة بالجرائم الإسرائيلية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، واعتبرتها جرائم ضد الإنسانية، وبرزت دعوات إلى وقفة عربية واحدة وقوية للرد على القرار الأميركي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وغرّد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على حسابه الشخصي على تويتر، معلقاً على أحداث فلسطين بالقول: «الجريمة تستمر والحراس غياب».

«التقدمي» يستنكر كلام باسيل

علّق عضو مجلس القيادة في الحزب «التقدمي الاشتراكي» بهاء أبو كروم على ما ورد في كلمة وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل في بروكسل، فرأى أنّه «كان حرياً بوزير الخارجية عندما يمثل لبنان في المؤتمرات الدولية أن يتحدث باسم الحكومة اللبنانية جامعة وأن يأخذ من روحية بيانها الوزاري والسياسات الحكومية المتوافق عليها، وليس بالضرورة أن يطرح إشكاليات وجودية تعكس وجهة نظر فريقه السياسي وتعاكس المناخ العام الذي تكون في لبنان بعد اتفاق الطائف الذي أكد وحدة لبنان كوطن نهائي لكل أبنائه».

واعتبر في تصريح أمس، أن «العودة إلى تسويق نظريات كيانية مرّ عليها الزمن، إنما يضرب أسس الشراكة والمساواة في البلد ويظهر كأن في لبنان مواطنين أصليين وآخرين ملحقين به، وهذا لا شك يعيدنا إلى أفكار وإيديولوجيات قديمة ليست هناك أي مصلحة في إعادة نبشها من جديد».

الأسير يطلب «أن يسود العدل في لبنان»

قبل أن تنطق المحكمة العسكرية الدائمة الحكم عليه في جرم معاملة دورية لقوى الأمن بالشدة أثناء الوظيفة وتحقير عناصرها وتهديدهم بمسدس حربي غير مرخص، طلب الشيخ أحمد الأسير «أن يسود العدل في لبنان» بعد أن صمت لبرهة قبل أن يطلب ما طلبه.

وأصدرت المحكمة برئاسة العميد الركن حسين عبدالله حكماً قضى بسجن الأسير مدة شهر وبإلزامه تقديم مسدس حربي في هذه الحادثة التي تعود إلى ١١ تشرين الثاني من عام ٢٠١٢ والتي سبق للمحكمة أن استجوبته بشأنها.

وفي ما يعلق بملف «الخلايا النائمة» المُلاحق بها الأسير إلى جانب ١٢ متهماً، أرجأت المحكمة الجلسة إلى ٢٩ آب المقبل لتعذر سوق المتهم خالد حبلص الذي كان مقرراً الاستماع إلى إفادته في هذه القضية بصفة شاهد. كما أرجأت المحكمة إلى الثالث من تموز المقبل محاكمة الأسير بملف متفرع عن ملف «أحداث بحنين».

الجسر: قرارات الحريري جريئة ولن يتساهل مع أحد

رأى عضو كتلة «المستقبل» النائب سمير الجسر أن «من الطبيعي جداً بعد أي استحقاق أن يصار الى تقويم، والرئيس سعد الحريري اختلف أداؤه كثيراً منذ سنة، فالتسامح الذي كان وأوجد دلعاً لدى كثيرين، يترجم اليوم بقرارات حاسمة، بعدما تبين أن هناك أخطاء في الماكينة الانتخابية وبالتالي لابد من المحاسبة، كذلك في المنسقيات»، مشدداً على وجوب «أن تكون المحاسبة شاملة وعادلة لأنه يمكن أن يكون هناك أشخاص مظلومون في التركيبة ولكن يصار للنظر الى المنسقية عموماً، والمحاسبة تكون بعد الاستحقاق لأنها اذا تأخرت سنة أو يزيد فلا قيمة لها».

وقال في حديث الى تلفزيون «المستقبل»، عن استقالة نادر الحريري: «منذ نحو أربعة أشهر أعلن الشيخ نادر رغبته في الاستقالة، ومن الممكن أن يكون توقيتها قبل الانتخابات مؤذياً، لذا فإن تأجيلها الى ما بعد الانتخابات كان أسلم». وأكد أن «قرارات الرئيس الحريري كانت جريئة وربطها بكلام قال فيه انه استمع الى الناس، وهذا أوجد ارتياحاً كبيراً لديهم، وهو بالطبع لن يتجنى على أحد، وبأدائه الجديد لن يتساهل مع أحد أيضاً».

وجهة نظر

جعجع والحريري... انتفاخ وضمور

بقلم: أيمن حجازي

المشهد السياسي بعد الانتخابات النيابية غني بالصور التي جمعت الرئيسين ميشال عون ونبيه بري على مائدة الغداء في قصر بعبدا، ومن ثم جمعت بين الرئيس سعد الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في بيت الوسط على مائدة العشاء. وما بين الغداء والعشاء حسابات سياسية متداخلة تتصل بإزالة الشوائب والعقد بين القوى السياسية الكبرى أو التخفيف من حدتها تمهيداً لتمرير وصياغة العديد من الاستحقاقات القادمة، وفي مقدمها انتخاب رئيس ونائب رئيس للمجلس النيابي الجديد، ومن ثم تشكيل الحكومة.

والشوائب كما هو معلوم كثيرة، بعضها يعود لسنوات وبعضها الآخر يعود لأشهر. ففي المقلب الأول كانت السنوات الأخيرة مسرحاً لتجاذبات متشعبة بين حركة أمل والتيار الوطني الحر، وكانت هذه التجاذبات تعالج بالوساطات والمبادرات. وقد شهدت انتخابات السادس من أيار بعض المواجهات الحادة بين أمل والتيار الوطني الحر، لم تحل دون تحالف الطرفين في دوائر بيروت الثانية وبعبدا والبقاع الغربي. فكانت مبادرة الرئيس عون الى دعوة الرئيس بري الى الغداء في قصر بعبدا بمثابة التأكيد أن الرئيسين سيعملان على التغلب على سلبيات العلاقة في الاستحقاقات القادمة.

وفي المقلب الثاني أنهى عشاء بيت الوسط بين سعد الحريري وسمير جعجع قطيعة سياسية لم تخلُ من تبادل الموفدين، ولكنها حالت دون اجتماعهما منذ الرابع من تشرين الثاني الماضي تاريخ نشوب أزمة احتجاز الرئيس الحريري في المملكة العربية السعودية وتوجيه أصابع الاتهام إلى جعجع وحزب القوات اللبنانية بتحريض القيادة السعودية على رئيس الحكومة. وقد تزامن هذا العشاء مع استقالة رئيس مكتب الحريري نادر الحريري من منصبه وهو المتهم بأنه شكل حاجزاً يحول دون تطبيع العلاقات بين جعجع ورئيس تيار المستقبل وبات المشهد يتظهر بعنوان «خرج نادر من بيت الوسط فدخل جعجع». ولا يغيب عن البال أن جعجع يطل على بيت الوسط وفي جعبته عنصران متعاكسان:

- أولهما انتفاخ حجم كتلة القوات اللبنانية النيابية.
- ثانيهما ضمور حجم كتلة المستقبل.

ما بين غداء بعبدا وعشاء بيت الوسط العديد من المعطيات السياسية الدافعة الى إعادة الاصطفاف السياسي الذي قد يتجه نحو مزيد من التفلت من عقال الفرز السياسي القائم على محورية معسكري الرابع عشر والثامن من آذار في العديد من الشؤون السياسية المحلية. ومع الابقاء على هذه المحورية في ما يتصل بقضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية التي يمسك بها جيداً «حزب الله» القادر على تجميع سلسلة من الحلفاء تمتد من حركة أمل والتيار الوطني الحر الى تيار المردة وحتى الحزب التقدمي الاشتراكي في المواضيع التي تطرح تحت عنوان المقاومة اللبنانية أو الوحدة الوطنية والإسلامية.

ثمة خطوة غريبة بعض الشيء عمد اليها الرئيس سعد الحريري قبل بضعة أيام اثر زيارته قصر بعبدا وقبيل توجهه الى مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، وهو اعلانه عدم الاعتراف بأي عرف متعلق بتوزيع الوزارات في الحكومة. وفي ذلك رد مباشر على الرئيس نبيه بري الذي أكد أن وزارة المالية في حكومات ما بعد الطائف تعود للطائفة الشيعية... علماً أن الحريري لا تنقصه المشاكل حتى يفتعل مشكلة اضافية مع الرئيس نبيه بري الذي شعر بأن رئيس الحكومة أراد تمرير هذا الموقف في حمأة اعلانه تأييد انتخاب الرئيس بري لرئاسة المجلس النيابي حتى يختلط الحابل بالنابل ويمر موقف الحريري دون ردود فعل سلبية من جانب حركة أمل والرئيس بري.

الجماعة الإسلامية: واجبنا إعداد جيل التحرير

علّقت الجماعة الإسلامية في لبنان على المجازر التي ارتكبها الصهاينة في فلسطين بالتزامن مع نقل الولايات المتحدة الأمريكية لسفارتها إلى القدس المحتلة، وأصدرت بيانا جاء فيه:

تتوالى مجازر المغتصبين الصهاينة بحق الفلسطينيين وبحق الإنسانية وبحق ما يسمى بالقانون الدولي، تحت أنظار أنظمة العالم المتواطئة والمتخاذلة والصامتة، إلا النذر اليسير من الأحرار الذين لم تبتلع ألسنتهم إغراءات المحافل الصهيونية العالمية، ولا تهديداتها ومؤامراتها التي تلاحق وتحاصر كل من يتجرأ على قول كلمة الحق.

تتوالى هذه المجازر على مسمع ومرأى أنظمة عربية وإسلامية ما عادت تستحي من إعلان دعمها للكيان الإسرائيلي وحقه في الوجود، وتحارب وتحاصر كل من يقف في وجه هذا الكيان.

إننا في الجماعة الإسلامية في لبنان لن يدفعنا هذا المشهد المخزي إلى اليأس أو الإحباط أو الإستسلام، بل سيزيدنا عزما وإصرارا على تقديم كل ما نملك من مقدرات لدعم إنتفاضة أهلنا في فلسطين، وفي سبيل مواجهة هذا الظلم الذي لا يستهدف الفلسطينيين وحدهم، وإنما يستهدف المنطقة بأسرها. ومهما ازدادت أفواج المتخاذلين من أنظمة وجماعات، فإننا ماضون في طريق إعداد جيل التحرير، وموقنون بأن وعد الله بالنصر لن يتأخر عن عباده الصادقين.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.
الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

القضيّة الفلسطينيّة هي الجامع للأمة والشعوب العربيّة

خلال الأسابيع الماضية، انشغل العالم العربي -ومنه لبنان- بأحداث داخلية وانتخابات بلدية ونيابية، فضلاً عن الأحداث الأكبر التي تسود في سوريا وليبيا واليمن. لكن ما جرى ويجري على الساحة الفلسطينية، كان وما زال أكبر من كل الأحداث والوقائع. فلم يسبق لشعب أن تعرّض للتهجير والتشريد إلى دول الجوار وكل أنحاء العالم، لمجرد أن أتباع دين معيّن أرادوا أن يحتلوا أرضاً يظنون أنها مقدسة، كما يراها الآخرون وأصحاب الأرض كذلك. ثم يكون عدوان ١٩٦٧ الذي اغتصب فيه هؤلاء بقية المدن الفلسطينية ومنها القدس، اضافة الى موجات من الاحتلال واضطهاد من بقي من أصحاب الأرض، وصولاً إلى اعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده من تل أبيب الى القدس، مع أن كل القرارات الدولية ما زالت تعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة، شأنها كشأن بقية المدن الفلسطينية، كالخليل ونابلس ورام الله وأريحا وبيت لحم.

واليوم، لماذا يوغل جيش الاحتلال الإسرائيلي في قتل عشرات اللاجئين الفلسطينيين وملاحقتهم بالقنابل المسيلة للدموع وبالرصاص الحيّ والمطاطي، مع أن كل ما يفعلونه هو مجرد الخروج من مدنهم وقراهم في الشتات داخل حدود قطاع غزة أو غيره من المناطق الفلسطينية، ليشرفوا على مدنهم وقراهم المحتلة داخل الكيان الصهيوني. والأسوأ من كل ذلك هو الموقف الأميركي في المؤسسات الدولية، التي طالبها الفلسطينيون بمجرد ادانة عمليات الاعتداء عليهم، أو تشكيل لجنة تحقيق دولية في المجازر التي باتت تقع كل يوم في المناطق الحدودية، وهي مسيرات سلمية لا تحمل سلاحاً ولا تمارس اعتداء على الذين يحتلون ديارهم ويتمتعون بخيرات مزارعهم. يحدث هذا في وقت يقول فيه وزير خارجية «دولة» عربية خليجية ان من حق أي دولة أن تدافع عن نفسها، بما في ذلك إسرائيل «إذا تعرضت لأي اعتداء. ثم يأتي موقف خليجي آخر ليوافق على هذا التصريح بدعم حق هذه «الدولة» بالدفاع عن نفسها، في الوقت الذي تمارس هي فيه كل أشكال الاعتداء على من حولها من الأقطار والشعوب، حتى من أهل البلد الأصليين.

وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة استثنائية بدعوة من دولة الكويت للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة وشفافة، لكن مشروع القرار لم يأخذ طريقه الى التنفيذ، لأن المندوبة الأميركية في المجلس «نيكي هايلي» اعترضت على القرار، وقالت «ان إسرائيل مارست ضبط النفس» خلال الأحداث التي وقعت يوم الاثنين، وإن «الولايات المتحدة تأسف للوفيات، لكن هناك الكثير من أعمال العنف في المنطقة»، واعتبرت هايلي «أن حركة حماس تشجع على العنف، ورأت أنه لا توجد صلة بين تدشين السفارة الأمريكية في القدس والأحداث الفلسطينية.. وأن حركة حماس هي التي دفعت بالمتظاهرين الى الاقتراب من الحدود والاعتداء على المواطنين الإسرائيليين». وكل ما فعله مجلس الأمن بعد ذلك هو وقوف أعضائه دقيقة صمت تعاطفاً مع الضحايا.

وبعد ذلك وقبله، كيف كان الموقف العربي (وكذلك اللبناني) من الأحداث التي وقعت في فلسطين؟ لقد خرجت مظاهرات ومسيرات وقامت اعتصامات في عدد كبير من أقطار العالم، من شرقه الى غربه، وفي القارة الأوروبية والأمريكية والآسيوية، كلها كانت تدين العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين وتطالب بوقف هذا العدوان، لكن الملاحظ أن التعاطف العربي (واللبناني خاصة) كان في أدنى حالاته، فمصر مشغولة بارتفاع سعر بطاقات المترو، والسودان بارتفاع سعد الوقود، وليبيا بعودة حفتر، وتونس بنتائج الانتخابات البلدية، والجزائر بالاعداد للانتخابات الرئاسية.. اللهم إلا اليمن، التي خرجت فيها مسيرة حاشدة في صنعاء، هتف فيها المتظاهرون ضد أمريكا وإسرائيل. وهنا لا بدّ من التوقف عند المعنى الكبير الذي لا تزال تحتفظ به القضية الفلسطينية، فهي الجامع الوحيد الذي تلتقي عليه أمتنا العربية، والظلامة الكبرى التي لا لبس فيها ولا خلاف في أن القرن العشرين شهد عدواناً صهيونياً وغربياً على الشعب الفلسطيني، وأن من حق هذا الشعب أن يعود الى أرضه، سواء تحت عنوان «حق العودة» أو عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا الى المخيمات في أقطار الجوار. والأراضي الفلسطينية المحتلة ليست مجرّد بلد جرى تشريد أهله منه، بل هو أرض مقدسة لها مكانة خاصة لدى المسلمين والمسيحيين، حتى لو طالب اليهود بحقهم في أن يمارسوا عباداتهم فذلك ما لم يمنعهم منه أحد خلال القرون الماضية، لا سيما بعد دخول المسلمين الى بيت المقدس بقيادة الخليفة للراشد عمر بن الخطاب، الذي انتقل إليها من المدينة وتسلم مفاتيحها دون حرب. وإذا كانت حروب الفرنجة (أو ما يسمى الحروب الصليبية) قد أساءت الى بيت المقدس وسكان بيت المقدس، فإن قروناً من التعايش بين أتباع الرسالات السماوية كانت كفيلة بضمان التعايش بين هؤلاء، خاصة أن العدوان الغربي على فلسطين والعالم العربي بدأ عام ١٠٩٦م وانتهى عام ١٢٧٢م (٤٩٠ هـ- ٦٧٠ هـ) أي قرابة مئتي عام.

و«إسرائيل» تحتفل هذه الأيام بذكرى تأسيسها السبعين، كما يحيي الفلسطينيون والعرب ذكرى «النكبة»، أي مرور سبعين عاماً على قيام دولة إسرائيل، ونزوح أهل فلسطين الى الأقطار المجاورة وإلى كل أقطار العالم، لا أحد يطالب اليوم بالقاء اليهود في البحر، ذلك أن معظمهم قدموا من أقطار أوروبية وأمريكية، ولا يزالون يحتفظون بجوازات سفرهم الى الأقطار التي قدموا منها. وقد سبق لجالية يهودية كبيرة أن كانت تستوطن بلاد الأندلس عندما كانت مسلمة، وبعد الإجهاز عليها وضمها الى اسبانيا وضع الجيش الاسباني اليهود في بواخر طافت بهم عدداً من الأقطار الأوروبية على سواحل المتوسط الجنوبي، لم تستقبلهم سوى تركيا العثمانية، وما زالت نسبة كبيرة منهم تستوطنها حتى اليوم، بعد أن حملوا لقب «يهود الدونمة»، فهل مثل هذا اليوم يكون بعيداً؟!

معركة الحكومة تنطلق باكراً.. والأفق ينبئ بصعوبات

بقلم: وائل نجم

بعد انتهاء المعركة النيابية، وعلى الرغم من الشوائب التي شابتها من مخالفات وعمليات تشكيك، وصولاً إلى الحديث عن تزوير، خاصة ما رافق عمليات الفرز وإعلان النتائج، وحديث بعض المرشحين عن فقدان أصواتهم التفضيلية التي أدلوا بها لأنفسهم في أقلام الاقتراع التي اقترعوا فيها، على الرغم من كل ذلك، يمكن القول إن قطار تأليف الحكومة وتشكيلها انطلق باكراً، وبدأ الحديث معه يكشف معالم المرحلة المقبلة من عمر العهد، حيث كان الحديث يجري سابقاً عن أن العهد يبدأ بعد الانتخابات النيابية.

المعروف أن ولاية المجلس النيابي الممدد لنفسه تنتهي في العشرين من شهر أيار الجاري، وأن أول استحقاق ينبغي أن يجري وفق الآليات الدستورية هو دعوة المجلس الجديد المنتخب من قبل رئيس السن، ومن ثمّ انتخاب رئيس للمجلس المنتخب. والمعروف هنا، بحسب النص الدستوري، أن رئاسة المجلس من حصّة الطائفة الشيعية، وعليه فإن المرشح الوحيد لهذا المنصب هو رئيس المجلس الحالي، نبيه بري، فلا شخصية نيابية شيعية منافسة له، ولا حتى خارج تحالفه مع حزب الله، إذ المعروف أيضاً في نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة أن التحالف الثنائي الشيعي (أمل وحزب الله) حصد ستة وعشرين نائباً شيعياً من أصل سبعة وعشرين، والنائب الوحيد الذي فاز خارج إطار هذا التحالف الثنائي في دائرة جبيل كسروان، يبدو أنه سيعود ويلتحق بهذا التحالف الثنائي بطريقة من الطرق. وعليه فإنه ليس هناك أي مرشح شيعي لرئاسة المجلس النيابي باستثناء الرئيس بري، وهكذا تكون النتيجة محسومة له لعدم وجود أي منافس آخر.

ووفقاً للآليات الدستورية، فإن رئيس الجمهورية يبدأ استشارات نيابية ملزمة لتسمية شخصية تقوم بتشكيل الحكومة، وهذه خطوة إجرائية قد لا يكون فيها الكثير من التعقيدات. إذ المعروف أن الدستور نصّ على أن يكون رئيس الحكومة من المسلمين السنّة، وقد أظهرت نتائج الانتخابات أن الرئيس الحالي للحكومة، سعد الحريري، هو رئيس أكبر كتلة نيابية يتمثّل فيها النواب السنّة، وبالتالي فإنه قد يكون الأوفر حظاً من بين غيره من الشخصيات لشغل هذا المنصب في المرحلة المقبلة، خاصة أن الحريري كان له دور كبير وكبير جداً في وصول رئيس الجمهورية، ميشال عون، إلى سدة الرئاسة الأولى من خلال التفاهم الذي نسجه معه في وقت سابق. على هذا الأساس تكاد تكون مسألة رئاسة الحكومة محسومة للرئيس سعد الحريري، وقد أكد هذا التوجّه كلٌ من رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي. إلا أن الإشكالية الأهم والأبرز، التي يدور حولها من الآن، وقبل أن تجري كل الخطوات المفترضة دستورياً، هي مسألة تمثيل الكتل النيابية والسياسية في الحكومة المقبلة، أو إذا صحّ التعبير، شكل الحكومة المقبلة.

قبل يومين، وفي لقاء رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي، ميشال عون ونبيه بري في القصر الجمهوري جرى التطرق إلى ملف الحكومة ولو بشكل سريع، وفي الليلة ذاتها تمّ لقاء في بيت الوسط بين رئيس الحكومة ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بعد قطيعة امتدت لشهور. ما بين اللقاءين الكثير من الرسائل والمعاني السطحية والعميقة. رئيس الجمهورية، ميشال عون، كان قد لمّح في وقت سابق إلى قيام حكومة أكثرية، من دون تفسير معنى الأكثرية، ومن تشمل هذه الأكثرية ومن لا تشمل، ليكمل المعنى الرجل الجديد القديم المقرّب من العهد والرئيس، النائب المنتخب، إيلي الفرزلي، بالإشارة إلى أن القوات اللبنانية (ستة عشر نائباً) يمكن أن تشكّل المعارضة في المجلس النيابي، بمعنى آخر فإن هذا الكلام يفتح معركة الحكومة بإقصاء هذا المكوّن السياسي الذي يعتبر أكبر المنتصرين في الاستحقاق الانتخابي خارج الحكومة، ولعلّ هذا النفس هو الذي جعل جعجع يسارع إلى بيت الوسط للقاء الرئيس الحريري، وفي الوقت ذاته، دفع الرئيس الحريري إلى طي صفحة الماضي مع «القوات» لاستشعاره محاولات الاستفراد به من أكثر من طرف.

وفي مقابل هذا الطرح سمعنا أن الرئيس بري يفضّل أن تكون الحكومة حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحدّيات المختلفة، وهذا المعنى يخفي رفضاً عند بري لإقصاء أحد على الإطلاق، لأنه يخشى أن يشكّل ذلك مقدمة حتى لإقصائه وإضعافه في وقت من الأوقات، وهو أيضاً يخفي التباين الذي ما زال قائماً مع الرئاسة الأولى على الرغم من الحديث عن طي صفحة الماضي.

ثم هناك معارك أخرى حول شكل الحكومة، وتوزيع المقاعد الوزارية فيها، وفي هذا السياق هناك الشروط التي بدأت الأطراف السياسية تضعها حول الوزارات السيادية وغير السيادية، وحصة كل طرف سياسي، وكل ذلك يعقّد المشهد، ويؤخر تشكيل الحكومة، ويضع العقبات أمام أي رئيس مكلّف سيأتي على رأسها. وقد يكون من حق القوى السياسية أن تشترط على الرئيس المكلف قبل تسميته، ولكن يجب أن تظل مصلحة البلد فوق أي اعتبار عند كل المعنيين بالاستحقاق المقبل حتى لا تظلله ظلال الشك كما ظلّلت من قبل الاستحقاق النيابي فيفقد اللبنانيون الثقة بالدولة والمؤسسات بعد أن فقدوا الثقة بكثير من الطبقة السياسية التي عبّرت عنها نسب الإقبال على صناديق الاقتراع.■

الحريري.. وجعجع

تحدّيات ما بعد الانتخابات.. هل تتعثر أمام الخلافات الإقليميّة والدولية؟

مع انتهاء الانتخابات النيابية، وبعد ما أفرزته من نتائج على الأرض، ولاسيما لناحية إعادة توزيع المقاعد بين القوى السياسية الكبرى في البلد، تتجه الأنظار نحو تشكيل الحكومة الجديدة وما يمكن ان يحمله هذا الاستحقاق المهم في ضوء الخريطة السياسية الجديدة التي أصبح عليها المجلس النيابي الجديد.

وإذا كان البعض يقف عند موضوع تشكيل الحكومة الجديدة باعتباره أول التحديات التي تواجه لبنان بعد الانتخابات، فإن الأجواء السياسية تبدو منفتحة جداً على إنجاز هذا الاستحقاق في أسرع وقت ممكن من أجل مواجهة التحديات الكثيرة التي يواجهها لبنان في هذه الفترة، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي. وفي هذا الإطار كان هناك موقف لافت لـ«حزب الله» عبّر عنه السيد حسن نصر الله بالقول: «المصلحة أن نتعاون جميعاً لتشكيل حكومة دون أي تأخير. جو البلد جو تعاون وتوافق وتفاهم، ولا أحد يأخذ البلد إلى صراعات، لأننا نرى المنطقة حولنا، والمطلوب روح التعاون والوعي والنظرة إلى الوضع الداخلي».

وتنسحب أجواء التفاهم والتوافق حول الوضع الحكومي والحكومة الجديدة التي أشار إليها نصر الله على كل القوى السياسية في البلد، حيث تكشف حركة المشاورات والاتصالات التي يقوم بها الرئيس سعد الحريري باتجاه الرئيسين عون وبري أن الأمور بالنسبة إلى الوضع الحكومي شبه منجزة لناحية سرعة تشكيل الحكومة الجديدة.

في ضوء هذا الواقع يمكن السؤال عن ماهية التحديات التي تواجه لبنان بعد الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من شهر أيار الجاري؟

هناك جملة من التحديات تواجه لبنان في هذه الفترة على الصعيدين الداخلي والخارجي، منها:

أولاً: تشكيل الحكومة الجديدة والاتفاق على البيان الوزاري.

في هذا الإطار تبدو الأمور تسير نحو الإسراع في تشكيل حكومة جديدة منسجمة في مواقفها من كل القضايا المطروحة، ولكن في ظل الصراع القائم في المنطقة، وبعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي مع إيران، ومع تصاعد الخطاب العدائي من أميركا و«إسرائيل» والسعودية والإمارات ضد إيران واعتبارها التهديد الأكبر للأمن والاستقرار في المنطقة، يبرز موضوع سلاح حزب الله في لبنان، ومعادلة «الشعب والجيش والمقاومة» في البيان الوزاري التي يصر الثنائي الشيعي مع الرئيس عون عليها، وهذه النقطة أساسية جداً في برنامج الحكومة الجديدة، فبالنسبة إلى «حزب الله» أدت نتيجة الانتخابات النيابية الى تحقيق إنجاز «الحماية السياسية للمقاومة»، وهو ما تحدث عنه السيد نصر الله بعد ظهور نتائج الانتخابات، وبالتالي إن تأكيد شرعية سلاح حزب الله وقانونيته مسألة أساسية في البيان الوزاري للحكومة، وهي قضية قد تحرج الرئيس الحريري أمام السعودية والإمارات اللتين تعتبران «حزب الله» حزباً إرهابياً تابعاً لإيران، ويمكن ان تُخرج حزب القوات اللبنانية من الحكومة الجديدة لأنه يرفض رفضاً باتاً معادلة «الجيش والشعب والمقاومة» ويريد معادلة «الجيش والدولة والشعب» كما قال رئيس حزب القوات سمير جعجع.

التحدي الثاني هو الملف الاقتصادي الذي يؤرق اللبنانيين.

قبل الانتخابات النيابية عقد في العاصمة الفرنسية باريس مؤتمر سيدر-١ لمساعدة لبنان اقتصادياً في مجالات عدة منها الكهرباء والطرقات والبنية التحتية.. الخ، وتقرر في المؤتمر تقديم مساعدات للبنان بقيمة ٨،١١ مليار دولار لإنجاز هذه المشاريع المهمة للاقتصاد اللبناني.

الرئيس سعد الحريري خلال حملته الانتخابية تحدث كثيراً عن نتائج مؤتمر سيدر-١ وما تقرر فيها من مساعدات وقروض للبنان، وتحدث عن توفير ٩٠٠ ألف فرصة عمل للبنانيين في كل المناطق اللبنانية نتيجة المساعدات والقروض التي يوفرها مؤتمر سيدر-١.

لكن الرئيس بري الذي يقلقه الوضع الاقتصادي المتجمد أكثر مما تقلقه التطورات العسكرية في المنطقة لا يبدي ارتياحاً لنتائج مؤتمر سيدر-١، ويقول ان معالجة الوضع الاقتصادي السيئ يجب ان تكون «من أساسيات البيان الوزاري للحكومة».

وغير بعيد عن مواقف الرئيس بري من الوضع الاقتصادي يبرز موقف «حزب الله» الذي وضع أولوية مكافحة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي في قائمة المهمات المطلوبة للحكومة، والسيد نصر الله اعتبر أن «الفريق الذي تولى الملف الاقتصادي منذ عقود فشل»، وهو موقف يشاركه فيه الرئيس عون الذي اعتبر ان لبنان بحاجة الى كثير من المشاريع للنهوض باقتصاده ولذلك هو «يسعى الى تحويل نظام اقتصاده، من الريعي الى المنتج، بعدما كلفه هذا الاقتصاد الكثير من الديون». وهذه المواقف من الرئيسين عون وبري والسيد حسن نصر الله تضع الرئيس الحريري -إذا كُلِّف تشكيل الحكومة- في موقف صعب داخل الحكومة وخارجها، لأن نظرة الرئيس الحريري الاقتصادية مختلفة تماماً وتتعارض مع رؤية «حزب الله» والرئيسين عون والحريري، وهذا ما يمكن أن يترك أثره السلبي على الوضع الاقتصادي للبنان.

النقطة الثالثة والأخيرة هي موضوع النازحين السوريين في لبنان.

الخلاف حول هذه النقطة يتمحور حول العلاقة مع النظام السوري، ففيما يريد «حزب الله» والرئيسان عون وبري عودة العلاقات بصورة طبيعية مع النظام السوري من باب عودة النازحين السوريين الى بلادهم، يرفض الرئيس الحريري هذه النقطة بشدة ويؤكد أن عودة النازحين السوريين إلى بلادهم يجب أن تكون اختيارية وبحرية كاملة، وبالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحلة والمجتمع الدولي، والخلاف حول موضوع النازحين يحمل أبعاداً سياسية أولاً وطائفية ومذهبية ثانياً، وهو من النقاط الحساسة جداً في لبنان.

باختصار، لبنان أمام تحديات عديدة وجدية بعد الانتخابات النيابية ونتائجها. فهل تنجح التسوية السياسية القائمة في تجاوز هذه العقبات والتحديات، أم تفعل الخلافات الإقليمية والدولية فعلها؟■

بسام غنوم

بعد الإقالات والتغييرات الانتخابية:

تيار المستقبل إلى أين؟

لم تمضِ أيام قليلة على انتهاء الانتخابات النيابية والتراجع الكبير لتيار المستقبل فيها، حتى بدأت تبرز الانعكاسات الداخلية والتنظيمية على أوضاع التيار، من خلال سلسلة قرارات اتخذها رئيسه سعد الحريري عبر إقالة عدد من القياديين والمسؤولين والدعوة الى محاسبة كل المسؤولين عن النتائج التي حصدها التيار في الانتخابات.

وتزامنت تلك القرارات مع استقالة مستشار الرئيس الحريري ابن عمته نادر الحريري من منصبه. ورغم حرص بعض أوساط التيار على عدم الربط بين استقالة نادر الحريري ونتائج الانتخابات، فإن مصادر مطلعة على أجواء التيار «اعتبرت ان هناك ترابطاً بين الملفين»، وانتشرت أخبار ومعلومات عن تقديم الأمين العام للتيار أحمد الحريري استقالته من منصبه، لكن جرى نفي هذه الأخبار لاحقاً.

كل هذه المعطيات تؤكد الأزمة الكبيرة التي يعاني منها التيار حالياً والتي ستنعكس أيضاً على دور رئيسه ورئيس الحكومة الحالية سعد الحريري في المرحلة المقبلة.

فما هي الأبعاد الحقيقية للإجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس سعد الحريري على صعيد التيار؟ وماذا عن استقالة نادر الحريري؟ وما هو دور السعودية في هذه الاجراءات؟ وإلى أين يتجه التيار في المرحلة المقبلة؟

الأبعاد الحقيقية

بداية ما هي الأبعاد الحقيقية للقرارات التي اتخذها الرئيس سعد الحريري بإقالة عدد كبير من مسؤولي التيار والمسؤول عن الماكينة الانتخابية وسام الحريري، وإعفاء ماهر أبو الخدود (مدير مكتبه من منصبه)، كذلك استقالة نادر الحريري؟ وهل الأسباب انتخابية أم سياسية؟

أكد الرئيس سعد الحريري ومصادر «تيار المستقبل» «ان الاجراءات المتخذة لها علاقة بنتائج الانتخابات وتأتي في اطار حملة المحاسبة الداخلية، وأن لا علاقة لاستقالة نادر الحريري من منصبه بالانتخابات، وأن هناك اجراءات أخرى سيتم اتخاذها في الاطار نفسه من أجل معالجة الثغرات والمشاكل التي واجهها التيار في الانتخابات».

لكن مصادر سياسية وإعلامية من بيروت ربطت بين هذه الاجراءات وعدة معطيات سياسية ودبلوماسية ومنها:

١- ان هناك ضغوطاً سعودية على الرئيس سعد الحريري لإجراء تغيير في المجموعة المحيطة به، وذلك في ضوء كل ما حصل في الأشهر الماضية، ولا سيما خلال احتجازه في السعودية وبسبب الدور الذي لعبه نادر الحريري آنذاك.

٢- ان هذه الاجراءات قد تطاول شخصيات أخرى في التيار أو في الكتلة النيابية والوزارية.

٣- هناك تغييرات مستقبلية قد يشهدها أداء الرئيس سعد الحريري على صعيد العلاقة مع بقية القوى السياسية، ولا سيما الأطراف التي كانت ضمن قوى ١٤ آذار، وفي مقدمها القوات اللبنانية، وان التسوية التي كانت قائمة مع التيار الوطني الحر والوزير جبران باسيل قد تشهد بعض التعديلات في المرحلة المقبلة.

٤- إن الخلل التنظيمي في «تيار المستقبل» لا علاقة له بالانتخابات النيابية فقط، بل يطاول كل بنية التيار التي شهدت أزمات عديدة في المرحلة الماضية وأن الأزمة تتعلق بالدور السياسي والشعبي للتيار في المرحلة المقبلة.

٥- لا يمكن تحديد حجم الاجراءات وأبعاد ما جرى إلا بعد حسم الاستشارات النيابية المقبلة حول رئاسة الحكومة وتشكيل الحكومة الجديدة، لأنه من خلال ذلك ستتوضح صورة مستقبل التيار ورئيسه في المرحلة المقبلة.

تيار المستقبل إلى أين؟

لكن ماذا بعد هذه الاجراءات التنظيمية؟ وهل سينجح تيار المستقبل في استعادة موقعه السياسي والشعبي، أم ان هذا التراجع سيستمر بغضّ النظر عن الاجراءات المتخذة؟

تقول مصادر مطلعة على أجواء «تيار المستقبل»: «إن التيار قد خسر العديد من نقاط القوة التي كان يمتلكها عند تأسيسه بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ومن هذه النقاط:

١- حالة التعاطف الشعبي الكبير بسبب عملية الاغتيال والدعم الكبير الذي تلقاه التيار طوال السنوات الماضية.

٢- القدرة المالية التي كان يمتلكها والتي لعبت دوراً مهماً في المعارك السياسية والانتخابية طوال المرحلة الماضية.

٣- الشعارات السياسية التي رفعها والتي أسهمت في استيعاب الحالة الشعبية سواء بعد اغتيال الرئيس الحريري أو خلال الأزمة السورية أو في مواجهة حزب الله.

٤- تشكيل الاطار السياسي الواسع من قوى ١٤ آذار.

وأما اليوم فتعتبر المصادر «ان التيار يعاني من أزمة مالية مستمرة، ولم يعد هناك شعارات سياسية قادرة على جذب الجمهور، كما ان التحالفات التي يقيمها التيار لم تعد مبنية على أسس سياسية واضحة، إضافة إلى تراجع الدعم الخارجي ولاسيما من السعودية، وكل ذلك أدى إلى تراجع قدرة تيار المستقبل على اجتذاب الجمهور رغم التطور الكبير في أداء الرئيس سعد الحريري والجهد الذي بذله طوال الأشهر الماضية على صعيد العلاقة مع جماهير التيار ومناصريه في كل المناطق».

ويضاف إلى هذه الأسباب تغيير قانون الانتخابات واعتماد النسبية الذي افقد التيار الكثير من المقاعد، وهذا أمر طبيعي، ولم يعد هناك أحادية حاسمة في قيادة الساحة السنية كما كان الأمر عليه طوال السنوات الماضية، اضافة إلى خسارة عدد كبير من المقاعد المسيحية والشيعية.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإن الاجراءات التنظيمية أو الاستقالات أو التغييرات في أداء التيار وفي فريق عمل الرئيس سعد الحريري قد تُسهم في امتصاص بعض النتائج السلبية في الانتخابات النيابية، لكنها لن تغير في واقع الحال وفي عودة «تيار المستقبل» الى ما كان عليه سابقاً، فالتنوع في الساحة السياسية أصبح محسوماً وموقع الرئيس سعد الحريري داخلياً وخارجياً لن يعود الى ما كان عليه، وإن كان «تيار المستقبل» سيبقى القوة الأبرز في الساحة السنية، كذلك فإن الحريري هو المرشح الأقوى لرئاسة الحكومة المقبلة، لكنه في المقابل سيواجه المزيد من العقبات والمشكلات التي لم تكن قائمة سابقاً.■

قاسم قصير

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

مسيرات العودة
سيناريوهات ١٤ أيار وما بعده

بقلم: محمد إبراهيم المدهون

انطلقت مسيرات العودة الكبرى في ظروف انسداد سياسي واقتصادي غير مسبوق، ومساع حثيثة على صعيد مشروع تصفية القضية الفلسطينية ولغة بعض أطراف الإقليم تجاهها، مع فتح أبواب تطبيع معيبة مع الاحتلال الإسرائيلي. حيث تحتفل «إسرائيل» في عواصم عربية بالذكرى السبعين لإقامة كيانها، وتشارك وفود من الإمارات والبحرين –بذات المناسبة– في سباق «طواف إيطاليا ٢٠١٨» انطلاقاً من القدس، مع لغة تنكّر للفلسطينيين واحتفال بالمحتل بلسان عربي مبين.

كما جاءت مسيرات العودة في أجواء مسارعة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخُطى في صفقته لشطب القدس، وإلغاء حق العودة وضم الضفة الغربية وحصار قطاع غزة حتى تركع لمشروع بنيامين نتن ياهو اليميني.

ويجري هذا بينما يوصد محمود عباس (أبو مازن) الأبواب في وجه المصالحة، مكرساً حالة مما يسمى العقوبات ضد غزة، وعاقداً مجلساً وطنياً (المجلس الوطني الفلسطيني) انفصالياً تحت حراب الاحتلال في رام الله، وكل ذلك أدخل القضية الفلسطينية في إطار تصفية، فضلاً عن حالة اقتصادية متردّية بغزة في ظل حصار متزايد.

ضوابط ومحددات

مسيرات العودة مشروع وطني طموح، يشكل حالة إجماع فلسطيني غير معهود منذ مدة، ولكنه كذلك يعيش تحديات صعبة في مستوى قدرته على التأثير لصالح الحق الفلسطيني، ومن ذلك درجة الجاهزية لغزة التي حملت عبء المرحلة الخطرة، والمفترق الصعب الذي تحياه القضية الفلسطينية في ظل التنكر لغزة وأهلها.

وبالتأكيد فإن ردود الاحتلال وقمعه للمسيرات سيشكل منحنى مشهد مسيرات العودة مستقبلاً، وهذا بالتأكيد سيحكم سيناريو مسيرات العودة وذهابه في اتجاه مواجهة عسكرية جديدة، وعدوان على غزة قد يكون الأشرس والأكثر دموية.

وعلاوة على ذلك؛ يبقى سؤال كبير يتعلق بالتحاق ساحات جديدة بالفعل الثوري الشعبي في مسيرات العودة، خاصة بالضفة وعلى الحدود مع لبنان وسوريا والأردن، وهذه ستحكم المنحنى التصاعدي التاريخي لمسيرات العودة الكبرى وقدرتها على الفعل والإرباك والإنجاز.

تمضي مسيرات العودة بتصاعد لافت وروح ثورية شبابية عالية، ولكن الحذر مطلوب حتى لا تتراجع المسيرات عن مستوى حضورها وتأثيرها، وذلك باستعجال النتائج والشعور بفقدانها مبكراً، فضلاً عن عدم تشكيلها تهديداً للاحتلال وتحولها إلى حالة رتابة خاضعة للإدارة المنتظمة.

يضاف إلى ذلك تأثير ذلك على استطاعة غزة الضغط على الاحتلال لتحقيق إنجاز لصالح رفع الحصار، أو تأثيرها في إيقاظ الضمير الفلسطيني الجمعي بحق العودة، وما قد يسببه ذلك من خفوت للحالة الشعبية، وفقدان لدافعية المواصلة والديمومة التي تمثل الروح المؤسس عليها الرهان.

الاحتلال مرتبك في علاقته بمسيرات العودة، وتبدو الصورة عنده غير ناضجة بشأن السبيل الأمثل للتعامل مع الجماهير الثائرة على حدود قطاع غزة، في إحياء لمشهد ١٩٤٨ بعد مرور سبعين سنة على النكبة.

وربما يشكل ذلك دافعاً للاحتلال ليحاول القيام بإجهاض مبكر بتفجير الحالة في غزة بشكل مربك لثورة ١٤ أيار، سواء بحدث أمني كبير قد يبدو اغتيالاً أو تفجيراً صاخباً، أو أن يتحرك الاحتلال بقفاز عبر أذرعه المتسترة أحياناً بالتطرف الفكري كما حدث في اغتيال مازن فقهاء، أو أن يسعى لإجهاض مسيرات العودة بمبادرة سياسية تقدم عرضاً جدياً لرفع الحصار عن غزة.

ويحتاج هذا ضمانات من جهات وازنة واتفاقات مكتوبة، حتى لا يتكرر ما وقع قبل أربع سنوات، مع نصيحتي بعدم التعاطي مع عروض ما قبل ١٤ أيار التي تسعى لإجهاض الحالة الثورية بثمن بخس أو بوعد مكذوب. وربما يمنح الاحتلال نفسَه فرصة الاختبار بتمرير ١٤ أيار أسوة بكل الأيام السابقة (وخاصة أيام الجمعة الثورية)، في تمديد لمعركة عض الأصابع وصولاً إلى لحظة الألم، رغم كل ما يحمله ذلك من مخاطر غير مأمونة العواقب.

سيناريوهات ١٤ أيار

تفاعل الحالة الجماهيرية في غزة يشي بيوم تاريخي سينقشه الشعب الفلسطيني يوم ١٤ أيار، ولكن الخشية قائمة من أن يكون يوماً عادياً كباقي أيام الجُمَع السابقة، وهذا سيمثل فشلاً ذريعاً لمسيرات العودة التي تعتبر ١٤ أيار الذروة، ما قد يؤثر في القدرة على التحشيد الشعبي واعتماد خيار الانتفاض السلمي.

وقد يمثل ذلك حالة تراجع نفسي حادّ وإحباط شعبي، بعد أن مثلت مسيرات العودة بارقة أمل لإحياء حق العودة وكسر الحصار الظالم عن غزة، والتأثير المباشر لذلك سيتمثل في طريقة تعاطي الاحتلال مع الحشود الشعبية، باعتبار أنه قد نجح في تبهيتها إلى درجة التحكم فيها، ويمنح ذلك الاحتلال أريحية سياسية في المناورة بشأن الحصار والاجتهاد في تمرير صفقة ترامب.

الزيادة في الحشد يوم ١٤ أيار بنحو عشرات الآلاف التي انتظمت يوم ٣٠ آذار الماضي خيار ممكن بسهولة، بل إن المتوقع يفوق ذلك، ولكن توقف الأمر عند هذا الحشد لن يمثل نجاحاً.

وماذا بعد؟ ستشرق شمس ١٥ أيار على يوم جديد في تاريخ القضية الفلسطينية بعد مرور سبعين سنة على بدء النكبة، ليشهد على أن نضال شعبها متواصل رغم أن السفارة الأميركية أصبحت رسمياً في القدس؛ لكن الشعب الفلسطيني انطلق شعبيًا متجاوزًا قيادته.

مشهد الصراع بعد ١٤ أيار قد يذهب في مشهد متزايد للخيار الشعبي، مع لون جديد سيصاحب شهر رمضان المبارك باعتصام سلمي شبه مفتوح، وحال تصاعد للالتحام إلى درجات قصوى في ١٤ أيار ووقوع ضحايا بعدد يؤدي لعدم السيطرة، فتتدحرج الوقائع ربما إلى حرب مفتوحة ليمثل يومُ ذكرى النكبة اليومَ الأول لعدوان جديد على غزة قد يكون الأشرس، أو لنصحو على مبادرة سياسية جديدة تعلن رفع الحصار نهائياً عن غزة.

وقد نجد الآلاف من أبناء غزة ينصبون خيامهم في اعتصام مفتوح خارج السياج الإلكتروني الذي يحاصر قطاع غزة، إذا كان الفعل محدوداً في ١٤ أيار؛ فتعود الوقائع إلى ما كانت عليه قبل ٣٠ آذار.

المشهد لا يكتمل دون قراءة الساحات الأخرى ومستوى الحراك فيها ودرجة تأثيره، وإذا التحمت الجماهير في الضفة مع جيش الاحتلال في نقاط اشتباك متعددة؛ فقد يمثل صباح ١٥ أيار إعادة إحياء شعبي باشتباك بطولي كانتفاضة القدس، فضلاً عن تأثير مشهد التصعيد في الجهة الشمالية لفلسطين المحتلة، «ولله الأمرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعدُ».■

إعلان الحداد في تركيا ثلاثة أيام تضامناً مع الفلسطينيين واحتراماً لشهدائهم

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حداداً وطنياً في تركيا لمدة ثلاثة أيام تبدأ الثلاثاء من أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك في كلمة له أمام طلاب يتلقون تعليمهم في بريطانيا بإطار برنامج تطوير مهارات الشباب، المنظم من قبل وكالة الأناضول وقناة «تي أر تي وورد» التركية في العاصمة لندن يوم الاثنين بخصوص المجزرة الاسرائيلية على حدود قطاع غزة.

وقال أردوغان: «أعلنا حداداً وطنياً لثلاثة أيام تبدأ الثلاثاء في البلاد من أجل التضامن مع إخوتنا الفلسطينيين». وأكد عزم تركيا على الوقوف إلى جانب الفلسطينيين، مشيراً إلى تنظيم «تجمع جماهيري ضخم ضد الظلم» يوم الجمعة المقبل في مدينة إسطنبول، وتجمعات جماهيرية يوم الأحد في ولاية ديار بكر (جنوب شرق) للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، متعهداً بجعلها بشكل متواصل.

ولفت إلى أن منظمة التعاون الإسلامي ستنظم حملات لجمع مساعدات للفلسطينيين في الدول الأعضاء خلال شهر رمضان المبارك.

وذكر الرئيس التركي «أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة، وهي دولة إرهابية، وما تفعله يمثل إبادة جماعية».

وأكد أنه سيجري محادثات مع العديد من القادة على رأسهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لبحث أحداث اليوم. وقال: «ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع عاجل بخصوص فلسطين، وسيعقد البرلمان الثلاثاء اجتماعاً خاصاً». ودعا أردوغان «العقلاء من أتباع الديانات الثلاث وجميع المعتقدات الأخرى إلى رفع صوتهم ضد الظلم في فلسطين».

وأشار إلى أن الهلال الأحمر التركي أرسل مساعدات عاجلة بقيمة مائة ألف دولار أمريكي إلى غزة بدأت بالوصول إلى المستشفيات هناك، لافتاً إلى أن تركيا بدأت بتنسيق بين إدارة الطوارئ والكوارث الطبيعية التركية «آفاد»، ورئاسة الأركان العامة بالإجراءات اللازمة من أجل إجلاء الجرحى من القطاع.

ودعا أردوغان بالرحمة للشهداء الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية لإرهاب إسرائيل، وتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

وحول نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها في إسرائيل إلى القدس، قال أردوغان: «لن نسمح أبداً لهذا اليوم أن يصبح يوم خسارة القدس».■

٥٨ شهيداً فلسطينياً و٢٧٧١ مصاباً برصاص الجيش الإسرائيلي قرب حدود غزة

قالت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، مساء الاثنين، إن ٥٨ فلسطينياً استشهدوا، وأصيب ٢٧٧١ آخرون بجراح مختلفة، جراء المجزرة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، بحق المشاركين في مسيرة «العودة» السلمية بالقرب من الحدود الشرقية لقطاع غزة.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده يوسف أبو الريش، وكيل الوزارة، في مقر مجمع الشفاء الطبي، غربي مدينة غزة. وقال أبو الريش: «بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا بالرصاص الإسرائيلي ٥٨ شهيداً، ليصل العدد الإجمالي للشهداء منذ بداية المسيرة نهاية آذار الماضي ١٠٤ شهداء». وأضاف: «من بين الشهداء الذين سقطوا اليوم سبعة أطفال».

وأصيب في مسيرات اليوم ٧٩ سيدة، ليبلغ إجمالي عدد السيدات المصابات ٤٧٩ سيدة، وفق ذات المصدر. وأوضح أبو الريش أن ألفاً و٣٥٩ من الجرحى اليوم أصيبوا بالرصاص الحيّ، أي بمعدل ٥٠٪ من مجمل الإصابات.

ولفت إلى أنه من بين الإصابات ١٧ مسعفاً، أصيبوا بالرصاص الحي والاختناق جراء استنشاق الغاز، ليصل مجمل عدد المسعفين المصابين منذ بداية المسيرة ٢١٧ مصابا. وأشار إلى تضرر خمس سيارات إسعاف خلال أحداث اليوم، وإجمالي السيارات المتضررة، هو ٢٩ سيارة إسعاف.

وقال أبو الريش: «كان هذا يوماً عصيباً على شعبنا، وبالرغم من التدابير الكبيرة للوزارة والتخطيط المسبق لاحتواء المشهد، الا أن العدد الكبير من الشهداء والاصابات فاق إمكاناتنا».

وأضاف: «العدد الكبير الذي وصل إلى الآلاف جعل العشرات من الحالات يتم علاجها في ممرات المستشفيات وعلى الأرض». ودعا إلى ضرورة المسارعة لدعم القطاع الصحي بقطاع غزة بالأدوية والاحتياجات الاساسية، وحماية جميع المؤسسات والعاملين في الحقل الصحي والإنساني.■

هذه الانتخابات في العالم العربي كم هي حرّة وديمقراطيّة؟

للنظر في نسب المشاركة في الانتخابات العربية أهمية كبرى لا تقلّ، وإنْ على صعيد الدرس والتحليل، عن أهمية النظر في نتائج هذه الانتخابات وأوزان التشكيلات والتيارات السياسية والمدنية الفائزة والخاسرة. والظاهر أن حاجة الأنظمة العربية، المهتزّة خصوصاً، إلى الكذب بشأن نسب الإقبال ربما تفوق حاجتها إلى نجاح من تريد أن ينجحوا، وسقوط من يُراد لهم أن يسقطوا. والمؤكّد أن التناقص المطّرد في نسب المشاركة في الاقتراع يكشف أن التدهور العريض في ثقة المواطن العربي بالمؤسسات البرلمانية والتمثيلية مستمرٌّ بفداحة. ومن المصادفات الكاشفة، والمحمودة ربما، أن إعلان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نتائج استطلاع الرأي الذي يُنجزه سنوياً، المؤشر العربي (٢٠١٧/٢٠١٨)، يوم الأربعاء الماضي، تصادف مع انتظام ثلاثة اقتراعات في ثلاث دول عربية، وجاءت فيها نسب الإقبال المتدنية لتتسق تماماً مع واحدة من أهم نتائج هذه الاستطلاع الأوفى والأشمل عربياً، وهي أن ثقة المواطن العربي بالبرلمان في بلده هي الأقل، بعد ثقته العالية نسبياً بالجيش، ثم الأمن العام، ثم جهاز القضاء ثم الحكومة. وهناك تفاصيل أخرى تتعلق بتقييم المواطن العربي لأداء المجالس التشريعية في واجبها بالرقابة على الحكومات، وتتعلق بالبلدان العربية نفسها (المصريون هم الأكثر ثقةً بالبرلمان والأردنيون هم الأقل).

دعك من نسبة ٤١٪ للمشاركة في انتخابات الرئاسية المصرية في آذار الماضي، التي أعلنتها السلطة الحاكمة، فهي غير صادقة على الأرجح. وانظر إلى نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية في تونس الأسبوع الماضي، التي أعلنتها الهيئة العليا للانتخابات، (٣٣,٧٪)، وهي نسبة تصويت مُحبطة، بل يمكن القول إنها مفزعة، ولا سيما أن نسبة التصويت في أول انتخابات نيابية بعد الثورة عام ٢٠١١ كانت ٥٢٪ (وهي قليلة)، ذلك أن هذه الانتخابات المحلية هي الأولى من نوعها بعد الثورة، عدا عن أنها لاختيار ممثلي مجالس محلية معنيّة بتوفير الخدمات في الحياة اليومية للمواطنين. وكان التوقع الذي سبق إجراء عملية الاقتراع أن يكون الإقبال أوسع، وأن ينشأ منها مشهدٌ يدل على مستجدّ مهم في خريطة توزّع التشكيلات الحزبية القائمة في البلد. ويمكن إرجاع أمر ضعف الإقبال على التصويت إلى مقادير اليأس الثقيلة من أداء عموم الأحزاب، في ما يخص حل المشكلات الاقتصادية الحادّة، خصوصاً بشأن الشباب.

أما في العراق، فبحسب مفوضية الانتخابات في إعلان أولي لها، بلغت نسبة التصويت في الانتخابات النيابية التي جرت الأسبوع الماضي، نحو ٤٤٪ ممن يحق لهم التصويت، وهي نسبة يشكك فيها كثيرون، يقولون إن النسبة بالكاد وصلت إلى ٢٥٪. والمعلوم أن دعاة مقاطعة هذه الانتخابات نشطوا جيداً في مناوأة العملية الانتخابية برمتها، التي لم تتوقف بصددها مقالات الرأي التي نشرت عن الطائفية الفائضة في هذه العملية كلها، وعمّا يحفّ بمرشحين متنافسين من سوء السمعة والتورّط في الفساد. وتؤشر نسبة التصويت المعلنة إلى ضعف الإقبال العام، على الرغم من الإنفاق العالي الذي صرفه مرشحون كثيرون، ومن النشاط الدعائي الرسمي باتجاه دفع من يحقّ لهم التصويت إلى صناديق الاقتراع.

وفي لبنان، أعلن أن نسبة الاقتراع في الانتخابات النيابية التي انتظمت الأسبوع الماضي بلغت ٤٩٪، وقد جرى الاقتراع بموجب قانون جديد (التمثيل النسبي)، طالما دعت إلى ترسيمه تشكيلاتٌ مدنيةٌ واسعة، صدوراً عن رؤية تعتبره صيغةً متقدمةً يتخفّف منها لبنان نسبياً من ثقة الحسابات المذهبية والطائفية في عملية التصويت، وهو ما لم يتأكّد عملياً. وكانت نسبة الإقبال في انتخابات ٢٠٠٩ هي ٥٤٪. ولبنان في «المؤشر العربي» المعلن أخيراً متدنّي المنزلة بشأن تقييم المواطن فيه بأداء البرلمان في واجبه الرقابي على الحكومة.

الموجز الأوضح في المسألة أن حالة تآكل احترام المواطن العربي المؤسسات التمثيلية في بلده تزداد حدةً، وذلك بينما يقيم المواطن نفسه على قناعة بأن النظام الديمقراطي هو الأنسب للحكم في بلده.. ولكن، يبدو أن الديمقراطية التي يشتهيها لا تتمثل بالطبقة السياسية، ووجوهها المكرّرة، والمعاد استنساخها مرة بعد مرة.■

خليل الحيّة: زيارتنا لمصر جيّدة وماضون بمسيرات العودة

قال نائب رئيس حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في قطاع غزة خليل الحية، إن زيارة الحركة لمصر كانت لساعات قليلة في إطار العلاقات الثنائية بين مصر وقطاع غزة، واصفاً الزيارة بالجيدة. وأضاف القيادي بحماس في تصريح خلال أدائه واجب العزاء لعائلة الشهيد الطفل جمال عفانة بمدينة رفح، أن «الزيارة كانت جيدة لحشد الدعم العربي مع القضية الفلسطينية وعلى رأسها مصر».

وأكد الحية وقوف مصر بجانب الحق الفلسطيني واستعدادها للوقوف مع قطاع غزة وتخفيف الحصار وفتح معبر رفح كلما سنحت الظروف لذلك. وتابع: «ناقشنا خلال اللقاء قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وما تتعرض له القضية الفلسطينية من محاولات لاستهدافها.

وأكد الحية أن الشعب الفلسطيني مصمم على المضي بمسيرة العودة، حتى تحقيق أهدافها. وقال: «غداً نلتقي بمسيرات العودة، لنحقق أهداف شعبنا».

وطالب الحية العالم الحر للوقوف لثني أمريكا عن نقل سفاراتها لمدينة القدس، ورفع الحصار عن قطاع غزة.

ووصل وفد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» برئاسة رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية إلى قطاع غزة، وذلك بعد عدة ساعات من زيارته السريعة إلى العاصمة المصرية القاهرة.

وتأتي زيارة الوفد لمصر في وقت يستعد فيه الفلسطينيون للمسيرة المليونية الكبرى إحياءً للذكرى السبعين للنكبة واعتراضاً على نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة واعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وتنديداً باستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ١٢ عاماً.■

هكذا يستعدّ المجلس الدستوري لمقاربة الطعون الانتخابية!

على عكس اعتقاد البعض أنّ المجلس الدستوري، رئيساً وأعضاء «قاعدين بلا شغل»، وينتظرون الطعون في الانتخابات البلدية والاختيارية والنيابية للعمل، يبدو المجلس «خليّة نحل» لمواكبة الجديد في العالم الدستوري شرقاً وغرباً، حيث ينطلق في ورشة مفتوحة لمقاربة الطعون الانتخابية المنتظرة على أبواب استحقاق ٦ أيار. فكيف يستعدّ لمواجهة ما هو منتظر؟

يعترف مرجع دستوري بأنّ القانون الجديد للانتخابات فرض على رئيس المجلس الدستوري وأعضائه إقامة ورشة قانونية ودستورية لمقاربة التعقيدات التي جمعها القانون الجديد في الآليات المعتمدة في أكثر من محطة انتخابية، وما حملته بعض المحطات الدستورية من تناقضات تؤدي الى مزيد من الطعون أمام المجلس بعد إقفال صناديق الاقتراع وإعلان النتائج النهائية، بما فرضته من آليات يختلط فيها علم الحساب والنسبية مع الصوت التفضيلي في آن.

وعليه، يضيف المرجع، فإنه في مقابل الآلية السهلة التي اعتُمدت للتصويت في صناديق الإقتراع من خلال وقف الترشيحات الإفرادية وحصرها باللوائح الانتخابية المطبوعة سلفاً في شكلها ومضمونها، وصولاً الى اعتماد الصوت التفضيلي الواحد، فإنّ هناك كمّاً من التعقيدات المنتظرة بعد إقفال صناديق الاقتراع، وتحديداً عند بدء الفرز لتحديد الحاصل الانتخابي الأول ومن ثم الثاني الذي يحدّد نسبَ التمثيل التي حازته اللوائح المتنافسة كل على حدة، قبل دخول مرحلة تعداد الصوت التفضيلي لتحديد الفائزين وتوزيع الحصص على اللوائح نسبياً.

عند هذه المحطات التي لا بدّ منها، يهاب رئيس المجلس الدستوري وأعضاؤه ما سيُطرح من طعون وهم يستعدون لهذه المرحلة بكثير من الجدّية، انطلاقاً من إجراء قراءة متأنّية للقانون بهدف تبسيطه لمواجهة ما يمكن أن تطاله الطعون المتوقعة من أسباب تحاكي حالات وشكاوى يمكن توقّعها، نظراً الى حجم المخالفات المرتكبة وما سُجّل لدى هيئة الإشراف على الانتخابات من شكاوى، وما أُحيل على الأجهزة القضائية من مراجعات مماثلة. ويضاف اليها بالطبع ما نتج من النتوءات المتعددة التي يحويها القانون في كثير من مواده وما سمح به من إمكان اللجوء الى كل أشكال الطعون الجماعية والإفرادية.

فهو يتيح اللجوء الى تبادل الطعون بين أعضاء اللائحة الانتخابية نفسها وفي ما بين هذه اللوائح المتنافسة، وما بين مرشح وآخر بنحو لا يتوقعه المشرّعون المتخصّصون في الطعون النيابية في كثير من دول العالم. وعلى عكس ما حمله القانون الجديد الذي يتباهى به بعض صانعيه، فإنّ الدول المتقدمة التي حاولنا تقليدها والسير على خطاها اعتمدت قوانين انتخاب أكثرَ وضوحاً وشفافية، استندت فيها الى آليات واضحة في كل المراحل التي تحاكي ديموقراطية تمثيل لا يرقى اليها الشك، وهي تختلف في شكلها والمضمون عن القانون اللبناني الجديد الذي جمع ودمج في مراحله المختلفة بين قوانين عدة وصاغ قانوناً – على الطريقة اللبنانية – لا شبيه له في العالم.

ولذلك فقد انتهت القراءة الأوّلية التي أجراها المجلس الدستوري للقانون في خطوطه العريضة قبل الغوص في مواده بالدقة المطلوبة، الى تحديد الخلط الحاصل ما بين العناصر التي تقول بالنسبية الخالصة أو «بصوت واحد لمرشح واحد» من خلال الإعتماد على صوت تفضيلي واحد، وهو ما أدّى عملياً الى قانون أقل ما يقال فيه أنه هجين، وفيه ما يكفي من اسباب إبطاله لاحقاً والتفاهم على ضرورة اعتماده لمرة واحدة. وهو ما عبّرت عنه بالدرجة الأولى تركيبة بعض اللوائح التي جمعت مجموعة من المرشحين لا يجمعهم منطق سياسي ولا معايير ولا برنامج واضح سوى أنها شكّلت «قارباً» يعبر بهم في مرحلة تمتد ما بين ٢٦ آذار تاريخ انتهاء تشكيلها، الى ٧ أيار تاريخ اعلان النتائج، من مواقعهم الحالية الى ساحة النجمة.

واستعداداً لما هو متوقع من طعون، باشر المجلس الدستوري بعد إجرائه قراءة مبسّطة للقانون المعتمد ورشة عمل دستورية وقانونية بإجراء مقاربة علمية نموذجية في دائرة انتخابية مختلطة تجمع ١٣ مرشحاً يتنافسون في قضاءَين وتتعدّد فيها مذاهب المرشحين. وعلى أساس أنّ ثلاث لوائح من اصل خمس فازت بالحواصل الإنتخابية المطلوبة لضمان فوزها بالمقاعد وعليها توزيع الفائزين. واللافت أنّ هذه المقاربة أدّت الى نتيجة صادمة لا تشبه ما تقول به الديموقراطية لا في شكلها ولا في مضمونها ولا في اهدافها مطلقاً، وتحديداً عندما فاز أحد اعضاء اللائحة الثالثة التي نالت مقعداً واحداً رغم نيله نسبة ٢,٤٪ من الأصوات التفضيلية وخسر مرشح آخر من لائحة أخرى كان قد نال ٧,٥٪ من هذه الأصوات.

وعلى هذه الخلفيات يمضي المجلس الدستوري في مشواره الاستباقي لانتخابات السادس من أيار غائصاً في كثير من مواد القانون من أجل إجراء المقاربة الدقيقة لكل موضوع أو شكوى محتملة، وهو سيستعين باختصاصيّين يضمّون خبراتهم الى ما لدى بعض أعضاء المجلس من قدرات، وسبق لهم أن رئسوا لجانَ القيد العليا في أكثر من عملية انتخابية، ولهم باعٌ طويل في تفسير المواد القانونية والدستورية الانتخابية واستشفاف مراميها وما قصده المشترع وخلفياتها التي يمكن أن تسهل النظر في كثير من الطعون المرتقبة، بنسبة كبيرة من الصدقية والشفافية ما يؤدّي الى إحقاق الحقّ وكشف المزوّر والمستور.

وبناءً على ما تقدّم، يدرك أعضاء المجلس الدستوري انّ المسؤولية الملقاة على عاتقهم جسيمة وكبيرة، وأنّ على بقية المؤسسات أن تقوم بعملها، ولذلك فهي تنتظر أن ترفدها هيئة الإشراف على الانتخابات بتقريرها النهائي الذي يعوّل عليه كثيراً، ما يفرض النظر اليه عند البتّ بأيّ طعن يقدّم أمامها بما يرضيها دستورياً وقانونياً ويعيد الحق الى أصحابه، ووقف كل اشكال الظلم إن وُجد.

أما الحديث عن المهاترات الانتخابية وما يرافق التحضير لها من مواقف تحاكي كل أشكال التحريض السياسي او المذهبي التي تذكي الفتنة، فهي ليست من مسؤولياتها ما دامت تجرى قبل اقفال صناديق الاقتراع، سوى ما ينعكس على نتائج الانتخابات، وهو ما لا يمكن التثبّت منه بدقة تؤدي الى قبول أيّ طعن أو رفضه.■

مظاهرات متواصلة في مدن العالم نصرة لفلسطين

تواصلت في مدن وعواصم عربية وعالمية المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المنددة بالمجزرة الإسرائيلية في غزة يوم الاثنين، ورفضاً لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة وإحياء للذكرى الـ٧٠ للنكبة.

وتلبية لدعوات هيئات عربية وإسلامية وعالمية خرجت التظاهرات في مختلف المدن العالمية والعربية بالتزامن مع مواجهات شهدتها الضفة الغربية مع قوات الاحتلال، فيما تواصلت فعاليات مسيرة العودة على السياج الفاصل بين غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

ففي تركيا تواصلت التظاهرات المنددة بمجزرة الاحتلال في غزة، وتضامناً مع مدينة القدس المحتلة، حيث شهدت استامبول ومدينة ديار بكر جنوبي البلاد مسيرة حاشدة جابت أرجاء المدينة ورفعت فيها الأعلام الفلسطينية وعبارات التنديد بالاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

أما في تونس، فقد شارك مئات الصحفيين والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني، في الوقفة الاحتجاجية قرب مقر السفارة الأمريكية بالعاصمة تونس تنديداً بالمجزرة الإسرائيلية في غزة، نصرة لمدينة القدس المحتلة.

ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية، مردّدين شعارات من قبيل «القدس عاصمة كل فلسطين»، و«لا تطبيع على أرض تونس.. لا تفريط في أرض فلسطين»، و«لا عودة عن حق العودة»، مطالبين بموقف عربي وإسلامي حازم ضد الاحتلال والإدارة الأمريكية.

وفي العاصمة البريطانية لندن تظاهر الآلاف أمام مقر الحكومة البريطانية تضامناً مع غزة واحياء لذكرى الـ٧٠ للنكبة الفلسطينية، بدعوة من المنتدى الفلسطيني والمنظمات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني.

كما شهدت العاصمة الايرلندية دبلن مظاهرة حاشدة إحياء لذكرى النكبة ونصرة لغزة، ورفضاً لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، رفع فيها المشاركون الأعلام الفلسطينية لافتات حملت عبارات تندد بالسياسات الأمريكية.

وفي العاصمة الدنمركية كوبنهاغن نظمت مظاهرة حاشدة شارك فيها ممثلون عن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما شارك فيها وزير الخارجية الدنمركي ورئيس الجمعية العمومية للاتحاد الأوروبي ونواب في البرلمان الدانمركي والأوروبي.

وفي إسبانيا، شهدت مدينة إشبيلية مسيرة حاشدة شارك فيها آلاف الناشطين المؤيدين للقضية الفلسطينية، تنديداً بالمجزرة الإسرائيلية في غزة، رفعوا فيها الأعلام الفلسطينية ورددوا هتافات منددة بالاحتلال الإسرائيلي.

كما خرجت تظاهرة في العاصمة الهولندية أمستردام دعماً لـ«مسيرة العودة» في قطاع غزة، وإحياءً للذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية.

ونظمت حركة مقاطعة إسرائيل «BDS» المسيرة التي انطلقت من ميدان دام، رفع خلالها المشاركون لافتات تدعو إلى الحرية وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس. والى سفح قلعة الشقيف في بلدة أرنون في النبطية (جنوب لبنان)، شارك آلاف اللبنانيين والفلسطينيين في مسيرة العودة الكبرى، إحياءً للذكرى السبعين لنكبة فلسطين.

وتحت شعار «راجعين»، تجمّع الآلاف في باحة القلعة التي خبرت المقاومة الفلسطينية منذ الستينيات حتى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، إذ حوّل الفدائيون الفلسطينيون والمقاومون اللبنانيون القلعة إلى موقع عسكري. ومنذ عام ١٩٨٢، حوّلها العدوّ الصهيوني إلى ثكنة عسكرية رصدت المنطقة المحرّرة في النبطية ومحيطها والشريط المحتل حتى عام ٢٠٠٠.

عصر يوم الثلاثاء لبّى الآلاف دعوة لقاء الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وحركة «حماس» وتحالف القوى الفلسطينية إلى مسيرة الشقيف. عند نهاية المسيرة، نظّم احتفال خطابي تحدث فيه ممثلو القوى الفلسطينية ورئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد، والأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد. الكلمة الأبرز كانت لرئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنيّة، الذي توجه إلى الحضور، من قطاع غزة المحاصر، في كلمة عبر الهاتف. هنيّة توعّد العدوّ بأن «الزمن بيننا طويل، والحساب الفلسطيني عسير»، داعياً حركة «فتح» والفصائل الفلسطينية إلى «عقد مجلس وطني توحيدي». أما السلطة الفلسطينية، فقد دعاها هنية إلى «الإعلان رسمياً عن إلغاء اتفاقيات أوسلو وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني». وختم بإلقاء السلام «على هذا الجنوب الذي شهد البطولات، وعلى أهلنا في كل المخيمات وفي اليرموك والأردن وكل مكان».■

سياسة نظام الأسد في صناعة الإرهاب والمتاجرة به

بقلم: برهان غليون

لا يوافق أغلب قادة دول العالم بشار الأسد على سياسته الدموية في سورية، ولا يقرّ بشرعية القتل الجماعي والتعذيب حتى الموت التي يطبقها وحلفاؤه للحفاظ على مواقعهم ومكتسباتهم، كما أن أحداً منهم لا يجهل العواقب الوخيمة للتغاضي عن استخدام الأسلحة الكيميائية، أو حصارات التجويع، أو القصف العشوائي على المدنيين بالبراميل المتفجرة، الغبيّة مثل من يأمر بإلقائها. لكنهم سمحوا بها جميعاً، لأنهم كانوا يكرهون، بشكل أكبر، فكرة أن ينتزع السلطة في سورية طرفٌ لا يثقون بتعاونه، ولا يعرفون إذا ما كان سيضع الدولة السورية وأجهزتها في المستقبل في خدمة أهدافهم الأمنية والاستراتيجية، كما فعل الأسد الذي لم تكن لديه، في التعامل مع الدول الأجنبية، أية مبادئ وطنية أو دينية أو إنسانية، سوى مبدأ الاحتفاظ بالسلطة، واحتكارها إلى الأبد وتوريثها لأبنائه.

وإذا كانت سورية تعني، في نظر موسكو وطهران، مسرحاً لاستعراض القوة، وحقل مناورات استراتيجية وتقنية، ومعبراً للجيوش الإمبرطورية، وفرصة لمواجهة رخيصة التكاليف مع خصومهما، تجري على أرض غير أرضهم، وعلى حساب شعب ليس شعبهم، فهي بالنسبة إلى الغربيين أجهزة أمنية وشراكة استراتيجية في مواجهة الإرهاب الذي تم التسويق له وصناعته بوصفه خطراً أو مصدر مخاطر لا يمكن تقديرها، منذ زوال البعبع السوفياتي، مشروعاً لحرب عالمية غير نظامية، عابرة حدود الزمان والمكان، يبرّر الإنفاق المتزايد على القطاع العسكري، وهو القطاع الذي يكاد يتحول أيضاً إلى القطب الأبرز والأهم في منظومة الإنتاج الرأسمالي المعولم، بما يؤمنه من الحماية والاتساق لجميع القطاعات الأخرى، وإدارة عملية العولمة، وانتزاع جزء من الريوع العالمية لصالح الدولة التي تملك احتكار القوة أو السيطرة على النصيب الأكبر منها (...).

هكذا بدل أن يتعاون مع الآخرين، للقضاء على التطرّف والإرهاب، تخصص نظام الأسد في تصنيع التطرف والإرهاب. وفي الوقت نفسه، إنتاج مضادّاته، ليجعل الآخرين يطلبون مساعدته، ويعتمدون عليه ويدينون له. وبالتالي، وهذا هو المهم، أن يقبلوا منه، في مقابل المساعدة في المعلومات أو الكف عن استهدافهم بالإرهاب، كل ما يفعله في الداخل السوري وفي الإقليم. وهذا ما حصل عليه بالفعل. فلم يحاسب الأسد على أي جريمة ارتكبها، لا بحق الشعب السوري، ولا بحق الشعوب المجاورة في لبنان وفلسطين والأردن والعراق. لقد نجح الأسد، أو نظامه بالأحرى، في أن يخلق سوقاً خاصة به، لتصنيع الإرهاب وتوريده ومكافحته، وتحويله إلى بضاعة تمكّنه من أن ينتزع موقع الشريك الذي لا يستغنى عنه في الحرب على الإرهاب، بل أحد أبرز معلميها. والواقع أن الاقتصاد السياسي للإرهاب، تصنيعاً وتوزيعاً ومكافحةً، أصبح العمود الفقري والحامل الرئيسي لنظام الأسد، والقطاع القائد والأكثر مردوداً سياسياً وأيديولوجياً وعسكرياً فيه.

لم يكن استثمار الغرب الأهم والأكبر في نظام الأسد اقتصادياً أو سياسياً أو تقنياً أو علمياً، فليس لهذا النظام قيمة في جميع هذه المجالات. لذلك لم تستفد سورية أبداً من مثل هذه الاستثمارات. ما كان يهم الغرب، وما وجد أن من الممكن لسورية الأسد أن تقدمه، وتكون طليعة فيه، هو قطاع الأمن بما يعنيه من مشاركة أجهزة الدولة السورية في مكافحة الإرهاب والتطرّف في الداخل والخارج، ومساعدتها على تطبيق الخطط الدولية المتعلقة به. وقد اقتنع الأسد الأب والابن بدورهما و«رسالتهما» العالمية، وجعلا من سورية مختبراً لتطوير تقنيات صنع التطرّف والإرهاب، ومكافحته بشتى الوسائل المخابراتية والعنيفة، بما في ذلك إيجاد مجموعات إرهابية وإبادتها لكسب الصدقية في هذه الحرب، وواجهة لعرض بضاعتهم على الدول الأجنبية في الوقت نفسه.

وكما استخدموا شعار المقاومة لإسرائيل ذريعة لتجريد الشعب من حقوقه السياسية والمدنية، وحرمانه من أي مشاركة في تقرير مصيره ومصير بلده، استخدموا الحرب على الإرهاب وسيلة لتخدير النظام الدولي، وتحييده، ونيل صمته وسكوته عن الجرائم الداخلية والخارجية التي لم يكفّ النظام عن ارتكابها، للحفاظ على وجوده وتوسيع دائرة سيطرته ونفوذه وممتلكاته. هكذا تحوّل قطاع الأمن – القمع إلى محور بناء العلاقات السورية الدولية. وكانت مذبحة حماة إحدى «الرسائل» الدموية التي أرسلها الأسد الأب إلى الغرب، المسكون بالخوف من عمليات التفجير الإرهابية الإسلامية، أوراق اعتماد في الحرب الدولية المعلنة على الإرهاب. وفي هذا السياق، كان الخلط بين التطرّف والإسلام من جهة، والمطابقة بين المعارضة السياسية وأي انتقاد لطريقة حكمه والإسلام إحدى تقنيات هندسة العنف والإرهاب وشرعنتهما، حتى أصبح من المفروغ منه، في نظر النظام وأتباعه وأنصاره، أن جميع تظاهرات النقد والمساءلة والاحتجاج، مهما كانت أفكارها والقائمون عليها، حركات إرهابية متطرّفة لا نقاش في ضرورة القضاء عليها وسحقها بكل الوسائل.

باختصار، كان القضاء على التطرّف الإسلامي، ومن ورائه الإسلام «الحاضن» للتطرّف، هو العرض الرئيسي المغري الذي قدمه النظام السوري للغرب، ونجح من خلاله في أن يموضع نفسه في مركز مهم داخل استراتيجيته الدولية لمكافحة التطرّف والحفاظ على الأمن، وأن يحظى لقاء ذلك بثقة الغرب وتأييده، ويضمن لنفسه معاملةً خاصةً تجنّبه أي مساءلة دولية سياسية أو قانونية أو أخلاقية عما يقوم به، وما يمارسه من انتهاكات غير مسبوقة للقانون وحقوق الناس. وبشراكته هذه مع الغرب ضد الإرهاب، حظي الأسد بالمعاملة الخاصة التي جعلته مطلق اليدين في استخدام العنف في قمع مظاهر الاعتراض، أو الانتقاد السياسي في الداخل، حتى البسيط منها. بل لقد أصبح يبالغ متعمدا في الإفراط في العنف واستخدام أبشع الوسائل للتنكيل بالمعارضين وسجنهم المؤبد، وفي انتهاك كل القيم والأعراف والتقاليد المرعية عالمياً، ليقنع الغرب بفائدة الرهان عليه عدواً موثوقاً في الحرب على التطرّف الإسلامي والإسلام السياسي، مستعداً لتنفيذ جميع المهام الصعبة التي تتردد النظم السياسية التابعة لشعب في استخدامها. وبقسوته في سحق الإسلاميين مهما كانوا، وإخضاع مجتمع المسلمين بالقوة والشوكة واجباره على احترامه، جيّر لحسابه جميع مشاعر الخوف من الإسلام والعداء للمسلمين الذي راكمتها في الغرب عقود طويلة من الصراع على الهيمنة على الشرق الأوسط، قبل الاستقلالات وبعدها.

ومما زاد من أهمية الأسد ونظامه في اقتصاد «الامن العالمي» ما سودته أجهزة مخابراته من إمساك قوي بمفاتيح أسرار قوى متطرفة وإرهابية عديدة صنعها بنفسه، أو نجح في اختراقها في منطقة الإرهاب الدولي الرئيسية، وذلك بالتوازي مع تفاقم مخاوف المجتمعات الغربية من اعتداءات المجموعات المتطرّفة الإسلامية، وخوف حكوماتها من عمليات زعزعة الاستقرار بعد تعرّض عواصمها لبعض التفجيرات التي لا يستبعد أبداً أن يكون قسمٌ منها من صنع الأجهزة الأمنية للدول المستثمرة في الإرهاب.■

ماذا بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران؟

بقلم: صابر غل عنبري

أخيراً، وبعد مضيّ عام ونيف على توليه الرئاسة الأميركية؛ نفذ الرئيس دونالد ترامب وعده الانتخابي بالانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» (المعروفة بالاتفاق النووي)، الذي توصلت إليه واشنطن وقوى دولية أخرى مع إيران في ١٤ تموز ٢٠١٥، وترجم عداءه الواضح لهذا الاتفاق بوصفه أبرز معالم تراث سلفه الرئيس باراك أوباما.

استقبلت طهران الانسحاب الأميركي بين دعوات بالرد المماثل سريعاً -وخاصة من قبل القادة العسكريين الذين باركوا القرار الأميركي- ودعوات مطالبة للحكومة وأنصارها بالتريث، اختباراً لموقف بقية شركاء الاتفاق (وخاصة الأوروبيين) بعد تأكيدهم البقاء فيه.

على المستوى الفني؛ خروج أحد شركاء الاتفاق النووي منه لا يعني إنهاء الاتفاق وانهياره، لاسيما أن هذا الشريك ليس إيران التي تشكل أحد طرفيه، أما الخمسة الباقون فيشكلون الطرف الآخر. وما دام الطرف الآخر لم ينسحب من الاتفاق مجتمعاً -بل فقط أحد الشركاء فيه انسحب منه- فذلك لا يلغيه.

أما عملياً؛ فإن الانسحاب الأميركي يؤدي إلى انهيار الاتفاق باعتبار أن الولايات المتحدة تمثل الطرف الأساسي بالنسبة إلى إيران في هذا الاتفاق. وإذا صحّ التعبير؛ فإن الاتفاق كان أساساً بين الجانبين دون غيرهما، ثم إن إعادة واشنطن فرض العقوبات -التي رُفعت بموجب الاتفاق نفسه- تعني انهيار أحد العمودين اللذين بُني عليهما (أي رفع العقوبات).

اتفاق بدون أميركا

الحقيقة أنه بعد خروج الولايات المتحدة من الصفقة النووية أصبحت الكرة في الملعب الأوروبي، وبشكل أو آخر الملعبين الصيني والروسي. هذا الموضوع يقودنا إلى سيناريو بقاء الاتفاق النووي دون واشنطن، الذي لمّح إليه الرئيس حسن روحاني في تصريح له قُبيل إعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق. فقد قال روحاني: «إذا تمكنا من الحصول على ما نريده من الاتفاق دون أميركا فإن إيران ستظل ملتزمة بالاتفاق.. ما تريده إيران هو أن يضمن الموقعون غير الأميركيين مصالحنا.. وفي هذه الحال فإن التخلص من الوجود الأميركي المؤذي سيكون مناسباً لإيران».

وقد كرر ذلك روحاني في خطابه رداً على إعلان نظيره الأميركي الانسحاب من الاتفاق النووي، فقال: «إذا حققنا أهداف الاتفاق بالتعاون مع الأعضاء الآخرين فإنه سيظل سارياً، وبالخروج من الاتفاق تقوّض أميركا -بشكل رسمي- التزامها تجاه معاهدة دولية».

مع ذلك؛ ربطت طهران موقفها النهائي بمشاوراتها ومباحثاتها مع الترويكا الأوروبية (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) وروسيا والصين، وبموقفهم من الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، وما الذي ستفعله تلك الدول على الأرض.

إلى الآن؛ تؤكد مواقف الترويكا الأوروبية أنهم باقون في هذا الاتفاق، مما يؤكد وجود سيناريو «بقاء الاتفاق النووي دون الولايات المتحدة الأميركية»، ويعطي بصيص أمل من شأنه أن ينقذ هذا الاتفاق.

الآن السؤال الملحّ هو: هل سينجح هذا السيناريو في الحفاظ على الاتفاق النووي؟ الإجابة عن ذلك تتوقف على الإجابة عن سؤال آخر أكثر أهمية حول مدى التزام الترويكا الأوروبية الحليف التقليدي لواشنطن بموقفه هذا عملياً ودوافعه لاتخاذ مثل هذا الموقف؟

هذا الموقف الأوروبي يعود إلى أحد العاملين التاليين: الأول، أن تكون أوروبا -وعلى وجه التحديد الترويكا الأوروبية- قد قررت مواجهة القرار الأميركي فعلاً وعلى أرض الواقع، والثاني، أنه بعد رضوخ الترويكا للإرادة الأميركية -أمام إصرار ترامب على موقفه من الاتفاق- حصل خلال الأسابيع والأيام الماضية التي سبقت إعلان الرئيس الأميركي، تفاهم وتنسيق وفق مبدأ توزيع الأدوار بين الطرفين، بموجبه تعلن الترويكا استمرار التزامها بهذا الاتفاق لتحقيق هدفين:

أولاً، بقاء إيران في الاتفاق ومنع تنفيذ وعوده بالعودة إلى أنشطتها النووية، وكذلك منعاً لانهيار نظام المراقبة الشديدة الذي تخضع له المنشآت النووية الإيرانية بموجب الاتفاق نفسه. وثانياً، استثمار هذا الموقف في مفاوضات محتملة مع إيران، أملاً في أن يحقق اختراقاً في الموقف الإيراني بشأن تعديل الاتفاق النووي تحت طائلة تهديد العقوبات.

المصالح الأوروبية أولاً

تجربة العلاقات الأميركية/الأوروبية -بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات منذ سبعينات القرن الماضي- تؤكد أن السياسة الأوروبية (وعلى الوجه التحديد الشرق أوسطية منها) تأتي امتداداً للسياسات الأميركية وليست منفصلة عنها، ورغم وجود فروق واضحة في الشكل والمظهر فإن المضمون ليس مختلفاً كثيراً.

وبناءً على ذلك، وأيضاً المصالح الأميركية الأوروبية المتشابكة والمعقدة؛ يُستبعد أن تخوض أوروبا أي مواجهة فعلية ضد قرار ترامب لاستحالة ذلك، إذ -فضلاً عن تلك التجربة التاريخية- لا يمكن الأوروبيين التضحية بمصالحهم التجارية البالغة أكثر من ألف مليار يورو (سلعاً وخدمات) مع أميركا، مقابل ١٥ مليار يورو هي حجم التبادل التجاري بين إيران وجميع الدول الأوروبية.

كما أنه رغم التأكيدات الأوروبية المتعلقة بالاتفاق

ترامب.. وماكرون

في قلب القاهرة.. الاحتفال الملعون بالذكرى السبعين لقيام «إسرائيل»

بقلم: سيف الدين عبد الفتاح

احتفلت السفارة الإسرائيلية في القاهرة، مساء الثلاثاء ٨/٥، بما تسميه «عيد الاستقلال» السبعين، المعروف لدى العرب والمسلمين بالنكبة. ليشكل هذا الاحتفال الملعون ممن أقامه أو أقرّه أو حضره، من برّره أو مرّره، أخطر حالة رمزية في تاريخ مصر المعاصر. ويؤكد التحليل الرمزي الأولي أن الاحتفال ليس مجرد واقعة أو حدث يمكن أن يمر مرور الكرام، ما يحمله ليس قليلاً في ما يتعلق بذاكرة الصراع مع الكيان الصهيوني الذي اغتصب أرض فلسطين، وشكل آخر احتلال واستعمار استيطاني على وجه المعمورة.

ومع ذلك، تعاملت معه الحالة الرسمية المصرية باعتباره حدثاً عابراً، فأوضح بيان أصدرته وزارة الخارجية أن السفارة الإسرائيلية في مصر أجرت مراسم استقبال بمناسبة عيد الاستقلال الـ٧٠ لدولة إسرائيل (النكبة الفلسطينية، ويوافق ١٥ أيار)» في أحد الفنادق بميدان التحرير، وسط القاهرة. وأفادت مصادر بأن المراسم حضرها لفيف من الدبلوماسيين ورجال الأعمال وممثلون عن الحكومة المصرية، إذ ذكر حساب «إسرائيل في مصر»، شبه الرسمي على موقع «فيسبوك»، أن «المراسم جرت بحضور لفيف من الدبلوماسيين ورجال الأعمال وممثلين عن الحكومة المصرية»، مضيفاً: «إلى ذلك استمتاع الضيوف المدعوين بعشاء إسرائيلي مميز أعده الشيف شاؤول بن أديريت مع فريق طهاة الفندق». والخبر يصاغ باستخفاف وبجاحة شديدين.

وأشار سفير الكيان الصهيوني المحتل، دافيد غوفرين، بلهجة عربية مكسّرة، في الحفل إلى أن «الشراكة المتينة بين مصر وإسرائيل تشكل قدوة ومثالاً لحلّ صراعات إقليمية ودولية في العالم أجمع حتى يومنا هذا»، وأضاف: «ومع ذلك، نحن اليوم في أوج معركة السلام»، متابعاً: «هذه المعركة تستوجب التغيير الواسع في الوعي والإدراك، وتحتّم إيجاد جو يسوده التسامح والتعرف إلى الآخر والصبر. لا شك في أن الأمر يحتاج إلى عملية طويلة ومستمرة، ولكنها ضرورية لنشر السلام، ليس فقط بين الحكومات، بل ليعمّ أيضاً بين الشعوب».

وقال: «نلاحظ التغيير في معاملة الدول العربية لإسرائيل، لا تعتبر عدواً، بل شريكاً في صياغة واقع جديد وأفضل في المنطقة، واقع يستند إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي». وقد أشار إلى سعادته بانضمام وليّ العهد السعودي إلى ظاهرة التطبيع مع الكيان الصهيوني والذي لم يعد يقتصر على مثقفين أو فنانين أو رياضيين، بل أيضاً ممن زعموا أنهم زعماء لدول. يشير إلى غبطته بالحديث لشعوب ما زالت تتمسك بالنظرة إلى ذلك الكيان عدواً مُغتصباً، ويبشرنا غوفرين بأن قادة عرباً أصبحوا في خدمة مشاريعهم الصهيونية، وأن على الشعوب أن تدخل إلى مسيرة التطبيع كالقطيع.

هذه هي المرة الأولى التي تحتفل السفارة الإسرائيلية في القاهرة بالذكرى السبعين لتأسيس الدولة العبرية، منذ اقتحامها في كانون الأول ٢٠١١، حيث حاصر آلاف المتظاهرين مبنى السفارة في الجيزة، المُطل على النيل وجامعة القاهرة، احتجاجاً على مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود بنيران إسرائيلية في آب ٢٠١١، وسط مطالبة الحكومة بتحرّك فوري نتيجة هذا الحادث. وهدم المحتجون سوراً إسمنتياً كان قد وُضع احترازاً أمام السفارة، وصعدت مجموعة منهم إلى الطوابق التي تشغلها السفارة، وأنزلت العلم الإسرائيلي، ثم دلفت لداخلها، وألقت المستندات من النوافذ.

اختارت السفارة فندق «نيل ريتز كارلتون» (هيلتون النيل سابقاً)، الذي يطل على نهر النيل وميدان التحرير (رمز ثورة يناير)، ليكون مكاناً للاحتفال الذي تواكبه استعدادات في القدس لنقل السفارة الأميركية إلى المدينة المحتلة في ١٤ أيار الجاري، أي في يوم ذكرى نكبة فلسطين. في إشارة إلى رمزية الزمان والمكان، ميدان التحرير من جهة وقربه من نهر النيل، في إشارة إلى ثورات الربيع العربي، والثورة المصرية خصوصاً، التي أشار السفير الصهيوني، من طرف خفي، إلى أنها أحدثت حالة عنف وإرهاب. والنيل الذي يشير إلى الأطماع الإسرائيلية من الفرات إلى النيل. هذا الوصول حتى بمجرد بالاحتفال، لا الاحتلال المباشر، بتأمين أمني من النظام المصري. أليس من العار على الحكومة المصرية أن تسجن المتظاهرين ولا تسمح لهم بالوجود في ميدان التحرير، وتسمح لإسرائيل بأن تحتفل بجوار ميدان التحرير بذكرى احتلالها لفلسطين؟!

وعند مدخل الاحتفال المقام في الفندق، رفع المحتفلون «دبوساً» يجمع العلمين المصري والإسرائيلي، ليعلقه الحضور على ستراتهم، كما وزعوا حقائب ورقية بيضاء مكتوب عليها» الذكرى السبعين لتأسيس دولة إسرائيل»، وبداخلها تمور. وقبيل بدء الاحتفالية في حوالي السابعة مساء عُزف النشيد الوطني الإسرائيلي، ثم وقف السفير الإسرائيلي أمام منصة، ووراءه علما مصر وإسرائيل. واستهل دافيد غوفرين كلمته التي ألقاها بالعربية ثم بالإنكليزية بتوجيه الشكر إلى السلطات المصرية وأجهزة الأمن، لإتاحة الفرصة لإقامة الحفل بالغ الأهمية، وذلك بعد مرور فترة طويلة، تعذرت فيها إقامته في القاهرة.

أما رمزية الحدث فتشير إلى تصفية، وليس حتى تسوية القضية الفلسطينية، بعد المشاركة في مهرجان اتهام المقاومة الفلسطينية وتجريمها، وحصار أهل غزة العزة، وتمرير قضم الأراضي الفلسطينية بمقتضى الخطة الصهيونية في الاستيطان الذي لم يعد يعرف حداً أو سقفاً، وكذا تمرير عملية تهويد بيت المقدس، والانتهاكات الهمجية المتكررة للمسجد الأقصى. وأخيرا التواطؤ مع قرار ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة.. ها هو الاحتفال الملعون يقع بالقرب من ميدان التحرير، رمز الثورة المصرية.

ولكن ستظل الشعوب تقول كلمتها، وفي مقدمتهم المقاومون من أهل فلسطين في مسيرة العودة، وتفشل الاتفاقات والتواطؤات والاحتفالات بالخذلان والانبطاح، وتفضح سماسرة «صفقة القرن» على رؤوس الأشهاد الذين فاضت بجاحتهم وأمارات فجورهم.. ألا شاهت الوجوه وقبحت الأفعال، وبئست الاحتفالات، في مسيرة العودة تنفتح ملحمة القرن في مواجهة «صفقة القرن».■

النووي وأهميته لحفظ الأمن والسلم الدوليين؛ فإن المطالب التي ترفعها أميركا -وتتصل بالبرنامج الصاروخي والنفوذ الإقليمي الإيرانيين- هي مطالب أوروبية أيضاً، إذ كررها مراراً رؤساء ووزراء خارجية الترويكا الأوروبية خلال الفترة الماضية.

وبالتالي؛ فإن الملحق الإضافي أو الاتفاقية التكميلية -التي تطلبها أوروبا من طهران- هي نفس ما تريد الإدارة الأميركية التوصل إليه تحت عنوان «اتفاقية شاملة»، أكد عليها الرئيس ترامب في خطابه. وعليه؛ فإن الفارق في السياستين الأميركية والأوروبية هذه الأيام هو أن الأولى تريد تحقيق هذا المبتغى (الاتفاق الشامل)، تحت طائلة الانسحاب من الاتفاق والتهديد بأقصى أنواع العقوبات.

أما السياسة الأوروبية فتريد ذلك بالإبقاء على الاتفاق النووي نفسه، بشكل ناعم مصحوب بنوع من التهديد. وكما يقول المثل الإيراني؛ فإن أوروبا تذبح بالقطن بينما أميركا تذبح مرة واحدة بالسكين.

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أن العقوبات على إيران ستعود خلال الأشهر الثلاثة أو الستة القادمة، ما يعني أن هناك مهلة ممنوحة أخرى -سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة- تتيح للأوروبيين والإيرانيين فرصة التفاوض للتوصل إلى اتفاق تكميلي أو شامل.

وخلال هذه الفترة ستبقى الشركات والمصالح الأوروبية أيضاً في مأمن من خطر العقوبات الأميركية ضد منتهكي العقوبات على إيران بعد إعادتها. وسيبقى الموقف الأوروبي على المحك ليتضح ما إن كانت الترويكا تقف فعلاً أمام القرار الأميركي الجديد أم لا.

وعلى الأرجح؛ سيسعى الأوروبيون والأميركيون لتحقيق ذلك عبر إرغام إيران تحت طائلة التهديد بالخيار العسكري، إذا ما استؤنفت أنشطتها النووية المتوقفة وعلى رأسها التخصيب بمستويات عالية.

انهيار فعلي ونهائي

أمام فشل الصفقة النووية الذي أضعف المؤيدين للتفاوض مع أميركا في الداخل الإيراني، ووضعهم في حالة محرجة للغاية؛ يستبعد جداً أن تُقدم إيران -خلال الفترة المقبلة- على أي مفاوضات مع الأوروبيين بشأن قدراتها الصاروخية ونفوذها الإقليمي الواسع، ناهيكم عن تقديم تنازلات في هذه الملفات تساهم في بلورة اتفاقية جديدة أو تكميلية ترضي الإدارة الأميركية، وتعيدها إلى الاتفاق النووي.

ما يمنع إيران من القبول بتعديل الاتفاق النووي هو أن المطالب الأميركية والغربية لا تتوقف عند إطالة أمد هذا الاتفاق إلى ما بعد عام ٢٠٢٥، ولا عند قصة الصواريخ والنفوذ الإقليمي، وأن المطلوب منها يتجاوز ذلك إلى تغيير أسس سياساتها الداخلية والخارجية، بما يفرّغ النظام الإيراني من المضمون، وصولاً إلى تغيير الموقف من إسرائيل والقضية الفلسطينية، والمطالبة لاحقاً بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي.

كما أن قبول إيران بمعادلة تنفيذ الاتفاق النووي من جانب واحد -دون أن تضمن الترويكا الأوروبية وبقية شركائها المصالحَ الإيرانية- يعني استسلامها إلى أبعد الحدود، وهو أمر لن تقبل به طهران.

جاء الرفض القاطع على لسان رأس هرم السلطة في إيران آية الله علي خامنئي، الذي طالب الحكومة الإيرانية -في تعليقه على الانسحاب الأميركي- بأن تخرج من الاتفاق النووي، إذا لم تحصل على ضمانات كافية تؤكد الالتزام الأوروبي بنص الاتفاق وعدم الرضوخ للإملاءات الأميركية. لكنه أبدى -في الوقت نفسه- عدم ثقته بالأوروبيين، مطالباً حكومة الرئيس روحاني بألا تثق بهم.

وفي ظل هذا المشهد المعقد؛ ليس أمام إيران إلا أن تعلن خروجها من الاتفاق أيضاً، واللجوء إلى الخيارات التي كانت تهدد بها قبل القرار الأميركي، أي استئناف أنشطتها النووية وربما الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

والخلاصة هي أن الاتفاق النووي -في الوقت الحاضر- دخل غيبوبة قاتلة لكنه لم يمت نهائياً بعدُ، وإنعاشه لا يمكن إلا عبر الأوروبيين الذين ستُظهر تصرفاتهم -وليس مواقفهم الكلامية- مدى استعدادهم للتضحية بمصالحهم، في سبيل الإبقاء على الصفقة النووية مع إيران.

وستثبت الأيام أن أوروبا لا تستطيع أن تعرّض مصالحها مع أميركا للخطر حفاظاً على هذه الصفقة؛ كما أن الصينيين أيضاً -رغم خلافاتهم مع الأميركيين- لن يضحوا بروابطهم الاقتصادية المتداخلة معهم؛ وكذلك روسيا التي ستستفيد من انهيار الاتفاق، ومع ذلك ليس بمقدورها إنقاذه.■

متمسّكون بالعودة
الفلسطينيّون تضاعفوا تسع مرات بعد النكبة

أفادت بيانات رسمية حديثة بأن الشعب الفلسطيني زاد تسعة أضعاف منذ نكبة ١٩٤٨، ليصل عددهم في شتى أنحاء العالم إلى نحو ١٣ مليوناً.

وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يوم الأحد إن عدد اللاجئين بلغ عشيّة الذكرى السبعين للنكبة نحو ستة ملايين شخص، ويشمل هذا الرقم نسبة ٤٦٪ من إجمالي الفلسطينيين حول العالم البالغ ١٣ مليوناً.

وأضاف في بيان صحفي أن ٢٨,٤٪ من اللاجئين يعيشون في ٥٨ مخيماً رسمياً تابعاً لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأممية (الأونروا)، بواقع ١٢ مخيماً في لبنان، وعشرة في الأردن، وتسعة في سوريا، و١٩ في الضفة الغربية، وثمانية مخيمات في قطاع غزة.

وأشار الجهاز إلى أن هذه التقديرات هي الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، نظراً لوجود لاجئين غير مسجلين لدى الأونروا.

ولا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ (حسب تعريف وكالة الأونروا)، كما لا يشمل الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب، والذين لم يكونوا لاجئين أصلاً.

وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة نحو ٤٢,٥٪ من مجمل السكان.

وأوضح الجهاز أن العصابات الصهيونية سيطرت عام ١٩٤٨ على ٧٧٤ قرية ومدينة فلسطينية، حيث تم تدمير ٥٣١ منها بالكامل، ونفذت العصابات أكثر من سبعين مجزرة بحق الفلسطينيين أدت إلى استشهاد ما يزيد على ١٥ ألفا منهم.

وسيطرت العصابات اليهودية في عام ١٩٤٨ على أكثر من ٨٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية، البالغة نحو ٢٧ ألف كيلومتر، بما فيها من موارد وما عليها من سكان، وأعلن يومها قيام إسرائيل على هذه الأرض المحتلة.

وفي ١٤ أيار كل عام، تحتفل إسرائيل بذكرى قيامها على أرض محتلة، وفي اليوم التالي يحيي الفلسطينيون ذكرى نكبتهم، حيث فقدوا ديارهم وأملاكهم وهجروا من وطنهم.

وبدأت احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في الثلاثين من آذار الماضي، وأحيت مطلباً ينادي به الفلسطينيون منذ فترة طويلة، وهو حقهم في العودة إلى قراهم وبلداتهم القديمة.

واستشهد في هذه المسيرات أكثر من أربعين فلسطينياً، وأصيب المئات برصاص جنود الاحتلال، مما أثار انتقاد المنظمات الحقوقية.

واستبعدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أي حق للفلسطينيين في العودة، خوفاً من أن تفقد إسرائيل أغلبيتها اليهودية.

وحتى بالنسبة إلى صغار السن، فإن حق العودة مسألة مبدأ، لكن الأمر أكثر عمقاً وتأثيراً بالنسبة إلى الذين يتذكرون فلسطين ما قبل ١٩٤٨.■

١٤ دولة في مجلس الأمن تعلن تضامنها مع الشعب الفلسطيني

أعلنت ١٤ دولة عضواً في مجلس الأمن الدولي (من إجمالي ١٥ دولة)، يوم الثلاثاء، تضامنها مع الشعب الفلسطيني، في ظل المجزرة التي ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

جاء ذلك في تصريحات لمندوبي هذه الدول، عقب جلسة طارئة لمجلس الأمن، دعت إليها الكويت، لبحث الوضع في غزة، بعد قتل إسرائيل ٦٢ فلسطينيا وإصابة أكثر من ثلاثة آلاف آخرين.

وكان هؤلاء الفلسطينيون يشاركون، قرب السياج الفاصل بين غزة والأراضي المحتلة، في فعاليات احتجاجية سلمية على نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها لدى إسرائيل، من تل أبيب إلى القدس. وأعرب مندوبو الدول الـ١٤ عن تعازيهم للعائلات الفلسطينية التي قتل أفراد منها.

والدولة الوحيدة في مجلس الأمن، التي تخلفت عن إعلان التضامن مع الفلسطينيين، هي الولايات المتحدة، التي تدافع عن قمع الجيش الإسرائيلي للفلسطينيين.

ودعا المندوبون الأربعة عشر، في مؤتمر صحفي مشترك، إلى استئناف عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، علي حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية.

والدول الـ١٤ التي تضامنت مع الفلسطينيين هي أربع دائمة العضوية بمجلس الأمن، وهي الصين، روسيا، بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى عشر دول غير دائمة العضوية، وهي: الكويت، كازخستان، بوليفيا، بيرو، كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، هولندا، بولندا والسويد.■

«حماس» تستنكر تحميل البيت الأبيض لها مسؤوليّة أحداث غزة

استنكرت حركة حماس، تحميل واشنطن لها مسؤولية أحداث غزة التي وقعت يوم الاثنين، على الحدود الشرقية للقطاع، وأسفرت عن استشهاد ٥٦ فلسطينيًا وإصابة ٢٧٧١ آخرين خلال مشاركتهم في مسيرة «العودة».

وقال الناطق باسم الحركة، سامي أبو زهري، في تغريدة له على موقع «تويتر»: «تحميل البيت الأبيض حركة حماس المسؤولية عن أحداث غزة هو قلب للموازين، وتبرير وقح للمجزرة بحق المدنيّين الفلسطينيّين، وإصرار على معاداة الأمة واستفزازها».

وفي وقت سابق، اختارت واشنطن الوقوف إلى جانب حليفها الإسرائيلي، ولوم حركة «حماس» على أحداث غزة، وقال راج شاه، المتحدث باسم البيت الأبيض، في المؤتمر الصحافي اليومي، إن «لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها». وشدد شاه قائلاً: «نحن ندين سلوك حركة حماس في غزة».

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، يوم الاثنين، إن ٥٥ فلسطينياً استشهدوا اليوم، فيما جرح ٢٧٧١ آخرون، في المجزرة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، بحق المشاركين في مسيرة «العودة»، السلمية بالقرب من الحدود الشرقية للقطاع.

ويتمسك الفلسطينيون بالقدس الشرقية عاصمة لدولتهم المأمولة، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لا تعترف باحتلال إسرائيل للمدينة عام ١٩٦٧، ولا ضمها وإعلانها مع القدس الغربية في ١٩٨٠، «عاصمة موحدة وأبدية» لها.

خليل الحيّة قبيل المجزرة

قال خليل الحية القيادي البارز في حركة «حماس»، إن الجناح المسلح للحركة، كتائب القسام، وفصائل المقاومة، «لن يطول صبرها على الجرائم الإسرائيلية»، وآخرها قتل المتظاهرين السلميين.

وأضاف الحية، في مؤتمر صحفي عقده شرق مدينة غزة، تعقيباً على المجزرة الإسرائيلية التي راح ضحيتها نحو ٥٢ فلسطينياً وأكثر من ٢٤٠٠ جريح: «شعبنا أراد أن يمارس حقه في السلمية، لكن إن استمر العدو في مزيد من القتل لن يطول

الصبر ما بقي العدوان وما بقي الحصار قائم على غزة».

وأردف: «إن مسيرات شعبنا السلمية أغرت العدو بمزيد من سفك الدماء، وفصائل المقاومة وكتائب القسام لن يطول صبرها».

ولفت الحيّة إلى أن هذا الحراك السلمي «متواصل ومستمر، وندعم كل فعالياته، وشعبنا لن يتوقف حتى دحر الاحتلال».

وحمّل الحية الإدارة الأمريكية كل التبعات المترتبة على قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، قال: «هذه الجريمة لن تمرّ».

ويتظاهر منذ الصباح، آلاف الفلسطينيين، في عدة مواقع على طول السياج الحدودي الفاصل بين شرقي قطاع غزة وإسرائيل، احتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس، واحياء للذكرى الـ ٧٠ للنكبة.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، إن عدد الشهداء الذين سقطوا بالمجازر الإسرائيلية على حدود غزة منذ الصباح بلغ ٥٢ شهيداً وأكثر من ٢٤٠٠ مصاب.■

واشنطن: محافظ «المركزي» الإيراني.. إرهابي!

صنّفت الولايات المتحدة محافظ المصرف المركزي الإيراني ولي الله سيف «ارهابياً»، وفرضت عقوبات عليه وعلى مصرف عراقي، لاتهامهما بتمويل «حزب الله» اللبناني.

وجاءت العقوبات بعدما اعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأسبوع الماضي انسحاب بلاده من الاتفاق النووي المُبرم بين طهران والدول الست. تلى ذلك فرض وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ستة أفراد وثلاث شركات، اتهمتهم بتحويل ملايين الدولارات الى «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» الإيراني، والذي يقوده قاسم سليماني.

وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوشين ان سيف «حوّل ملايين الدولارات من فيلق القدس في الحرس الثوري، عبر بنك البلاد الاسلامي، ومقرّه العراق، لدعم النشاطات العنيفة والمتطرفة لحزب الله». وتابع: «من الأمور المروّعة، ولكن غير المفاجئة، تآمر أبرز مسؤول مصرفي إيراني مع فيلق القدس، لتسهيل تمويل جماعات إرهابية، مثل حزب الله. وذلك يقوّض أي صدقية قد يدّعيها في حماية نزاهة هذه المؤسسة، بوصفه محافظاً لمصرف مركزي». ونعته بأنه «إرهابي عالمي».

سيول تنتظر «شيئاً كبيراً» يقدّمه كيم لترامب

اعتبر مستشار الأمن القومي الخاص في كوريا الجنوبية مون تشونغ إن، أن انتهاج بيونغيانغ أسلوباً تدريجياً في ملف نزع سلاحها النووي لن يكون مقبولاً للرئيس الأميركي دونالد ترامب ولا للولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.

وأضاف خلال مؤتمر في طوكيو أن على الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أن «يقدّم شيئاً كبيراً» خلال قمة تاريخية مرتقبة تجمعه بترامب في سنغافورة يوم ١٢ حزيران المقبل.

تصريحات مون تزامنت مع تأكيد الجيش الكوري الجنوبي وموقع إلكتروني أميركي أن تفكيك موقع للتجارب النووية في الشمال يتقدّم «في شكل جيد»، في وقت أعلنت فيه الكوريتان إجراء محادثات للبحث في آلية تنفيذ تعهد بيونغيانغ نزع سلاحها النووي.

وذكرت وزارة الوحدة في سيول أن الاجتماع بين الكوريتين سيُعقد «في قصر السلام في بانمونجوم». وستوفد كوريا الشمالية ٢٩ شخصاً إلى الاجتماع، برئاسة ري سون جون، رئيس لجنة التوحيد السلمي للدولة، فيما سيقود وزير الوحدة في كوريا الجنوبية تشو ميونغ غيون فريق بلاده الذي يضمّ ٥ أفراد.

التدخل الروسي مكّن الأسد من نصف سورية

أورد تقرير لمركز «جاينز آي إتش إس ماركيت» أن الضربات الجوية ضد الفصائل المعارضة في سورية ازدادت بنسبة ١٥٠ في المئة منذ التدخل الروسي في أيلول ٢٠١٥، وأتاحت للنظام استعادة السيطرة على نصف أراضي البلاد، مشيراً إلى أن ١٤ في المئة فقط منها استهدف تنظيم «داعش».

ووفق تحليل المركز حول الإرهاب والتمرد، فإن النظام السوري ضاعف ثلاث مرات المساحات التي يسيطر عليها لترتفع من ١٦ في المئة من البلاد في منتصف أيلول ٢٠١٥ إلى ٤٧ في المئة في نهاية آذار الماضي. وأشار إلى أن التدخل الروسي لم يضمن بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد فحسب، بل قلب مسار النزاع بصورة حاسمة في وجه مجموعة واسعة من القوى المعارضة في البلاد.

وكتب مدير المركز ماثيو هينمان أن «التدخل الروسي أعطى النظام السوري المساحة والوقت الضروريين لتركيز قواه على المواقع الاستراتيجية واستخدام قوته في شكل مكثف لاستعادة أراض تسيطر عليها المعارضة».

وسط سورية في قبضة النظام

بات وسط سورية في قبضة النظام بعد إجلاء أكثر من ٢٧ الفاً من مسلحي المعارضة وعائلاتهم، من آخر جيبين في حمص وحماة.

وأعلن النظام، ريفي شمال حمص وجنوب حماة «خاليين من الإرهاب»، بعد انتهاء إجلاء فصائل المعارضة والمدنيين الرافضين لاتفاق التسوية الذي أعلن إبرامه مطلع الأسبوع الماضي، ودخول قوات الأمن الداخلي، وفتح طريق دمشق- حمص الدولي أمام الحركة المرورية بعد إعادة تأهيلها.

ودخلت الشرطة العسكرية الروسية، إلى مدن وبلدات الرستن وعز الدين والغاصية وتلبيسة في ريف حمص الشمالي، إضافة إلى ريف وحماه الجنوبي، فيما دخلت قوات الأمن الداخلي إلى قرى عز الدين وسليم والحمرات والقنيطرات والحميس وحميمة.

وتداول نشطاء تسجيلاً مصوراً لضابط روسي خلال إلقائه كلمة في ريف حمص، أكد فيه «الضمانة الروسية للاتفاق»، مشيراً إلى أن روسيا وقوات النظام «يعملان على وضع قوائم بأسماء المنشقين، وإيجاد حل لمشكلتهم، يقضي إما بعودتهم إلى الخدمة العسكرية أو تسريحهم».

واشنطن تتهم بكين بحماية «هزلية» لميانمار

انتقدت الولايات المتحدة الصين في شكل غير مباشر، معتبرة أنها تحمي ميانمار من أي تحرك قوي ضدها في مجلس الأمن، لمعاقبتها على قمع مسلمي أقلية الروهينغا.

وقالت نيكي هيلي، المندوبة الأميركية لدى المجلس الذي اجتمع قبل يومين لمناقشة زيارة وفده إلى ميانمار وبنغلادش قبل أسبوعين، في إشارة الى الصين: «بعض أعضاء المجلس حال دون اتخاذنا تحركاً لأسباب هزلية تتعلّق بمصالح ذاتية. بعضهم قوّض وحدة المجلس التي ظهرت خلال الزيارة، بتعديلات غير مفيدة لم تنجح إلا في إضعاف رسالته».

في المقابل، دعا المندوب الصيني ما تشاو شو أمام المجلس الى تشجيع ميانمار وبنغلادش على تسوية الأزمة ثنائياً، للتأكد من أنها «لن تطول أو تصبح أكثر تعقيداً». وأضاف: «على المجلس مواصلة تشجيع البلدين على مزيد من المشاورات والتعاون، في سبيل تنفيذ مبكر للترتيبات الثنائية».

واقترحت بكين الأسبوع الماضي تعديلات واسعة على بيان لمجلس الأمن، وضعت بريطانيا مسودته، يدعو ميانمار الى إجراء «تحقيق جدي» في فظائع يُشتبه في تعرّض الروهينغا لها، ثم اتّفق في نهاية المطاف على بيان أقلّ حدة.

ترامب يهدد «خونة» في البيت الأبيض

وجّه الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحذيراً صارماً الى مسؤولين مُتهمين بتسريب معلومات الى وسائل الاعلام، واصفاً إياهم بخونة وجبناء.

وكتب على موقع «تويتر» ان «التسريبات المزعومة من البيت الابيض هي مجرد تضخيم مبالغ به من الاعلام الكاذب، لجعلنا نبدو في أسوأ صورة ممكنة». واستدرك: «مع ذلك، المسؤولون عن التسريبات خونة وجبناء وسنعرف مَن هم».

ويبدو ان غضب ترامب مرتبط بجدل أثارته تصريحات لكيلي سادلر، عضو فريق الاعلام في البيت الابيض، عن السيناتور الجمهوري البارز جون ماكين المصاب بسرطان في المخ. وكانت تقارير نقلت عن سادلر قولها خلال اجتماع داخلي ان معارضة ماكين لتثبيت جينا هاسبل، مرشحة ترامب لقيادة وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي اي)، ليست «مهمة» اذ «سيموت بأي حال».

جونسون يحذر من تغيير النظام الإيراني

حذر وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون من أن تغيير النظام في إيران لن يكون أمراً جيداً بالضرورة، بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي المُبرم بين طهران والدول الست، إذ لم يستبعد أن يخلف قائد «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» الجنرال قاسم سليماني، المرشد علي خامنئي.

في لندن، سُئل جونسون خلال جلسة لمجلس العموم (البرلمان) هل يعتقد بأن جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأميركي، يسعى إلى تغيير النظام في إيران، فأجاب: «تغيير النظام في طهران ليس الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه. قد نسعى إلى تغيير النظام عن قناعة بذلك، في مرحلة ما في المستقبل القريب، ولكن لا يمكنني القول بأي نوع من الاقتناع بأنه سيكون تغييراً للأفضل، إذ يمكنني تصوّر أن قاسم سليماني قد يضع نفسه في مكانة جيدة جداً ليحلّ مكان خامنئي مثلاً».

البحرين تسقط الجنسية عن ١١٥ مواطناً

أصدرت محكمة في البحرين، أحكاماً بالسجن بحق ١١٥ بحرينياً تراوح مددها بين ثلاث سنوات والمؤبد، وبإسقاط الجنسية عنهم خلال محاكمة جماعية في قضية «تشكيل جماعة إرهابية» تشمل أيضاً الحرس الثوري الإيراني.

وقال النائب العام في المملكة في بيان إن هؤلاء الاشخاص هم قسم من منظمة تضم ١٣٨ شخصاً تُعرف باسم «كتائب ذو الفقار»، وشكّلها بحرينيون جندهم ودربهم الحرس الثوري الإيراني بهدف تنفيذ اعتداءات في البحرين.

وأشار النائب العام إلى أن ٨٦ شخصاً من الملاحقين في هذه القضية موقوفون، ما يعني أن الآخرين فارون. وأضاف: «قام المتهمون برصد ومراقبة العديد من المقار والتحركات بغرض تنفيذ مخططاتهم الإرهابية وارتكبوا عدة تفجيرات وما ارتبط بها من وقائع الشروع في قتل أفراد الشرطة وإتلاف الممتلكات والحرق الجنائي وكذلك وضع عدد من الأجسام المحاكية لأشكال المتفجرات في مناطق مختلفة في البلاد».

عن تغيير ديمغرافي في سورية

بقلم: سلامة كيلة

يتكرّر منذ سنوات، مصطلح التغيير الديمغرافي في سورية، أي منذ أول تهجير لسكان القصير سنة ٢٠١٣. ومن متابعة الإعلام الذي يصرّ على تكراره، يبدو أن هناك إصراراً على تعميم المصطلح. لا يبدو الأمر طبيعياً، أو نتيجة سوء فهم، أو تقليد استخدام مصطلحات، بل يبدو أن خلف تكراره هدفاً مقصوداً. هناك إصرار من معارضين سوريين على تكراره كأنه بديهية، ومخطط جاهز، وأمر ينفّذ بشكل فعلي. وهناك إصرار من قنوات فضائية على إعادة التذكير به، وإحياء الإشارة إليه كلما بدا أنه تراجع نتيجة طغيان أحداث أخرى، وذلك كله دون تدقيق أو تأمل وتفكير، ويبدو أنه دخل لدى بعضهم في صميم المنظور الطائفي، وبات التعبير عن الممارسة الطائفية التي تبرر طائفية الذات.

في الممارسة الواقعية، هل هناك تغيير ديمغرافي؟ يلمس كل مدقق أن هناك تهجيراً كبيراً لسكان مناطق كثيرة في سورية، هذا مؤكد وواضح، وقد باتت الحافلات الخضر مؤشّراً على ذلك. لكن هل هناك إحلال سكاني مكان المهجّرين؟ لا يبدو واضحاً أنه جرى استجلاب سكان جدد، ربما سكنت بعض عوائل الميليشيات في بعض المناطق، وهذا ممكن، ولكن لم يظهر أكثر من ذلك إلى الآن. لهذا يمكن القول إن هناك انسياقاً وراء «إشاعات» من دون تدقيق، أو ربما نتيجة مشاركة فيها، وهذا ما يطرح الهدف من تعميم هذه الفكرة، ويفرض التدقيق، في سبب تعميم الفكرة ذاتها. فهي تحلّ محل مصطلح آخر، هو مصطلح الطرد والتطهير، فما يقوم به النظام عملية طرد وتطهير شاملة، وليس «هندسة ديمغرافية» لسكان سورية. هو يريد التخلّص من كل الشعب الذي صنع الثورة، الثورة التي أرعبته، وبات يسعى إلى أن يشطبها من خلال شطب الشعب ذاته. هذا جوهر الأمر، وليس هلوسات التغيير الديمغرافي التي تحمل شحنةً طائفيةً سخيفةً، لكنها تغطي على أخطر فعل يقوم به النظام.

ما جرى ويجري هو عملية تطهير لبيئة الثورة، هكذا بالتحديد، بغض النظر عن «المنبت الطائفي»، لأن النظام كان معنياً بالثورة، وليس بالطائفة، حيث إنها وحدها التي كادت تقتلعه. ولهذا كان يجب أن يقوم بعملية الطرد والتطهير بعد تدمير المدن والقرى والأحياء والبلدات، وقتل ما استطاع من الشعب.

أدّت سياسة الأرض المحروقة التي اتبعها إلى تهجير أكثر من نصف السكان، منهم خمسة أو ستة ملايين خارج سورية، وتمركز جزء كبير في الشمال. بالتالي، لم يطرد النظام آلافاً، بل ملايين، ولم يرحّل منطقةً، بل رحّل مناطق واسعة، فهل سيأتي بأعداد مماثلة لكي تسكن سورية؟ هل يمكنه أن يأتي بأي أعداد تؤدي إلى تحقيق التغيير الديمغرافي؟ حتى مع عدد السكان الذي بقي في سورية، وتحت سيطرته؟ ألا يُظهر ذلك سخف المنطق الذي يظلّ يكرّر الحديث عن التغيير الديمغرافي؟

من طرف آخر، ما الأرقام التي يمكن أن يجري استقدامها من لبنان وإيران والعراق وأفغانستان؟ ألف، عشرة، مائة؟ وماذا يغيّر ذلك لكي يجري اعتبار أن سياسة النظام تقوم على التغيير الديمغرافي؟ وهل هناك «فائض سكاني» في إيران أو لبنان أو العراق يحتاج إلى ترحيل؟ أم أن هؤلاء السكان «الشيعة» (كما يفترض العقل الطائفي) ملتصقون بالنظام في إيران إلى حدّ قبول توطينهم في مكان آخر؟ لا سكان الضاحية الجنوبية، ولا العراق أو إيران لديها ميل للتوطين، اطمئنوا.■

ترامب باحتفالية نقل السفارة: الولايات المتحدة ستبقى صديقة عظمى لإسرائيل

قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يوم الاثنين، إن بلاده ستظل «صديقة عظمى لإسرائيل، وشريكاً لها في السلام والحرية». جاء ذلك في كلمة مسجلة من البيت الأبيض، بثت في حفل نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس.

وأضاف ترامب: «قبل سبعين عاماً من الآن، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة الرئيس هاري ترومان، أول الدول التي اعترفت بإسرائيل». وتابع: «اليوم نفتتح مقر السفارة (في القدس)، ولقد انتظرنا ذلك طويلاً، فبعد إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، أعلنت إسرائيل القدس عاصمة لها، والآن هي مقر للحكومة الإسرائيلية ومقر للكنسيت (البرلمان)، والمحكمة العليا ورئاسة الوزراء ورئاسة الحكومة».

ولفت الرئيس الأمريكي إلى أن «إسرائيل دولة ذات سيادة لتحديد عاصمتها، والحقيقة أن عاصمة إسرائيل هي القدس، ونحن اعترفنا بذلك من وقت طويل وفشلنا في فتح سفارتنا، وفتحنا سفارتنا في خطوة تاريخية».

وأردف: «كما قلت في ديسمبر (كانون أول الماضي)، نأمل في إحلال السلام، والولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل بتحقيق السلام، من أجل تسهيل اتفاق سلام، وسنواصل دعمنا لتحقيق ذلك».

واليوم، أعلن السفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، رسمياً، افتتاح سفارة بلاده في القدس.

وحضر الاحتفالية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، وابنة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «إيفانكا»، وزوجها جيراد كوشنير (مستشار ترامب)، ومسؤولون كبار من الجانبين.

وجاء نقل السفارة تنفيذاً لقرار ترمب، الذي حدد الموعد ليتزامن مع الذكرى السبعين لقيام إسرائيل، وهو تاريخ «نكبة» الشعب الفلسطيني.■

الصراع بين إيران وأمريكا... الحسم بالنقاط أم الضربة القاضية؟

بقلم: عبد الرحمن شلقم

للنيران أبوابها التي تمتد إليها أيادٍ متعددة، تفتحها بسرعات متدحرجة. الحروب ترافِق الحياة في كل العصور، ولكن الأسلحة تختلف بقدر اختلاف العقول التي تبدع أدوات السلاح. الحسم يولد من العقول التي تصنع القرارات التي تحرك البشر نحو الصدام. الحالة الإيرانية الأمريكية تُعدُّ من الإضافات إلى السجل المتراكم عبر التاريخ في مواجهات الأمم. العداء بين إيران وأمريكا له جذور في التاريخ الحديث، منذ تدخل الولايات المتحدة لإحباط ثورة مصدق الإيرانية. وبعد ثورة الخميني اندلعت حرب العداء بين البلدين، باقتحام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز موظفيها لمدة ليست بالقصيرة. نار العداء بين الطرفين لم تخبُ وإن تبدلت درجات حرارتها من وقت لآخر.

الإدارات الأمريكية المختلفة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين، لم تغب إيران عن ملفاتها الساخنة؛ بل الملتهبة، في كثير من الأوقات. الحالة الفارقة كانت من منتجات إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، الذي حقق اختراقاً كبيراً عندما أنجز مع دول خمس اتفاقاً بشأن الملف النووي الإيراني سنة ٢٠١٥، وتم رفع العقوبات الأمريكية عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي عاشت تحتها سنوات من المعاناة المالية الثقيلة؛ لكن بقايا جمر العداء بقيت في قاع الرؤوس والنفوس.

لم يحتج الرئيس الأمريكي الجديد ترامب إلى حطب جديد لإعادة إشعال نار المواجهة مع دولة الملالي؛ حيث أعلن في حملته الانتخابية الشعبوية رفضه القاطع والحاد للاتفاق النووي مع إيران، واستمر يزجي الحطب للنار بعد دخوله إلى المكتب البيضاوي.

فوق تلك الحلبة التي يصارع فيها ترامب زعامات إيران، كان هناك أكثر من لاعب بلا قفازات، وهم الأطراف الدولية الكبيرة التي شاركت في تسوية الملف النووي الإيراني، وتحديداً بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الدول الأوروبية الفاعلة، ومعهم الصين وروسيا.

الاتفاق بين هذه الأطراف حمل عنوان برنامج العمل الذي تمت تزكيته من مجلس الأمن الدولي، ولم تكن معاهدة حملت مصادقة الأجسام التشريعية في تلك الدول، بما فيها الولايات المتحدة، وذلك جعل قرار الانسحاب منها بالنسبة إلى الرئيس الأمريكي إجراء رئاسياً سهلاً.

التراجع الأمريكي عن برنامج العمل المتفق عليه بين الأطراف السبعة حول الملف الإيراني، كان الباب الذي دخل منه الرئيس ترامب إلى حلبة الصدام مرة أخرى مع النظام الإيراني. هو يرى أن رفع العقوبات عن إيران أعاد تأهيلها مادياً للاستمرار في سياستها المعادية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

الرئيس ترامب يخوض في ذلك معركة على أكثر من جبهة، معركة مع حلفائه الأوروبيين الذين تدافعوا إلى واشنطن من أجل ثنيه عن قرار بالانسحاب من التسوية مع إيران. الأهداف مختلفة، القوة السياسية الأوروبية المتمثلة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا تعتقد أن الاتفاق مع إيران يفتح الباب لاحتوائها وكبح اندفاعها لتعقيد الأوضاع في الشرق الأوسط، ومن خلال تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية معها، يمكن جعلها تجنح إلى التسويات والحلول الوسط.

الرئيس الأمريكي لا يرى ذلك، ويؤمن بأن الضغط السياسي والعسكري والمالي على إيران هو القادر على كسر قدرتها الشاملة، وإبطال مفعولها على الأرض.

بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن انسحابه من الاتفاق، بادرت جميع الأطراف المشاركة إلى تأكيد استمراره والتمسك بتفعيله. السؤال هو: هل تنجح الدول الأوروبية ومعها روسيا والصين في إنقاذ الاتفاق النووي مع إيران بعد مغادرة الولايات المتحدة؟ ستعيد أمريكا العقوبات القديمة على طهران وتوسعها بقوة، وذلك سيطال الشركات الأوروبية التي شرعت منذ سنوات ثلاث في توسيع التعامل مع إيران، خاصة في مجال الطيران؛ حيث وقعت «إيرباص» و«بوينغ» عقوداً بعشرات المليارات، وكذلك في مجال النفط وصناعة السيارات. العقوبات الأمريكية ستلاحق هذه الشركات وغيرها، ما يجعل الاتحاد الأوروبي في حلقة العقوبات، والسؤال الأكبر والأخطر: هل ستتراجع إيران عن تفعيل الاتفاق وتمضي في تطوير برنامجها النووي، وتوقف تعاملها مع وكالة الطاقة الذرية؟

الرئيس ترامب رفع سقف التهديد وعصا الوعيد. لم يقف عند ملف النووي؛ بل طالب إيران بتنفيذ قائمة طويلة من الإكراهات، أبرزها وقف كامل لبرامج صواريخها الباليستية، وإنهاء نشاطها التخريبي في سوريا ولبنان واليمن والعراق. وذهب إلى داخل البيت الإيراني؛ حيث أضاف ضرورة أن تلتزم إيران حقوق الإنسان في التعامل مع شعبها. تلك طلبات لا شك في أنها تعني الاستسلام بالنسبة إلى إيران، فقد استثمرت الأموال والتعبئة في الداخل والخارج في سبيل ذلك.

إيران تعاني من أزمة اقتصادية خانقة منذ سنوات، ومع العقوبات الأمريكية القادمة ستجد نفسها عاجزة عن الاستمرار في تمويل مشروعاتها العسكرية، والدفع لأتباعها في الشرق الأوسط، ومعالجة الضائقة المالية التي تعانيها في داخل البلاد.

الشعب الإيراني يعيش في ضائقة اقتصادية خانقة، وهو يرى مقدرات وطنه تنفق في مغامرات عبثية، وكذلك دماء أبنائه، وصوته الخافت يردد:

كالعيس في البيداءِ يقتلها الظما
والماءُ فوق ظهورها محمولُ

الاتحاد الأوروبي في موقف صعب، الولايات المتحدة حليف أساسي وشريك رئيسي، فهل يضحي الاتحاد بذلك من أجل إيران؟

ستعمل الدول الأوروبية الثلاث على إعادة تشخيص الأزمة، واجتراح البدائل التي تقنع إيران بتنازلات ترضي الرئيس الأمريكي، بإضافة موضوع الصواريخ الإيرانية، وكذلك التدخلات الإيرانية في المنطقة، والمطالب الأمريكية بالنسبة إلى أوضاع حقوق الإنسان في الداخل الإيراني. كيف؟ يستطيع الرئيس الفرنسي ومعه بريطانيا وألمانيا اقتراح عناوين مرنة لجهد سياسي لتطوير الاتفاق، بتشكيل لجان تضم الأطراف تحت عناوين مراوغة، مثل: التشاور لوضع رؤية لبرنامج الصواريخ، وكذلك فريق عمل مشترك من الأطراف المعنية لمناقشة خريطة طريق للاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس الأمريكي شرع في حرب تجارية مع الاتحاد الأوروبي والصين، وتحديداً في مادتي الحديد والصلب، والألومنيوم، وتحدث مراراً عن رفع المساهمة الأوروبية في موازنة حلف الناتو، وكل ذلك خلق فجوات غير مسبوقة في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

الأوروبيون يعلمون جيداً أن ترامب لن يتراجع عن قراره بخصوص الاتفاق النووي مع إيران، وفي الوقت ذاته يدركون الموقف الصعب الذي هوت فيه إيران، وعليه يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يدفع بقواعد مبتكرة للعبة الصدام بين أمريكا وإيران التي ستعاني من العقوبات الأمريكية المؤلمة.

فتح جبهة المواجهة الإيرانية الإسرائيلية عبر سوريا، جرح جديد يُضاف إلى الجسد الإيراني المنهك عسكرياً ومالياً. أمريكا بعقوباتها الجديدة الشديدة تخنق إيران وإسرائيل، بفتح جبهة الصدام معها تستنزفها عسكرياً. والدور الروسي المرن مع إسرائيل يجعل الوجود الإيراني في سوريا ثقلاً مضافاً لموسكو، ما يجعل إيران تبحث كرهاً عن مخرج قد تهديها إليه الدول الأوروبية المعنية، وبدفع موازٍ من موسكو.

إيران تدرك أن المعركة مع أمريكا ستكون طويلة وثقيلة، وستقبل لتخفيف معاناتها أن تنتهي المواجهة بالنقاط، قبل أن تأتي عليها الضربة القاضية.■

رسائل الانتخابات المحلّية التونسيّة
نحو واقع سياسي أفضل

بقلم: أنور الجمعاوي

بعد سبع سنوات من الانتظار والتأجيل، والترقّب والتسويف والمماطلة، نظّمت تونس أوّل انتخابات بلديّة بعد الثورة، وخطت خطوة عمليّة مهمّة على درب استكمال مسار الانتقال السياسي، وبلورة معالم الحكم المحلّي. وجرى الاستحقاق الانتخابي في كنف السلاسة والنزاهة والأمان، ومثّل نقطة ارتكاز لتكريس اللامركزيّة، وتوسيع مشاركة المواطن في إدارة الشأن العامّ. وقد مثل تنظيم الانتخابات مثل تحدّياً حقيقياً، ومنجزاً وطنيّاً ترقّبه معظم التونسيين من زمن بعيد، إذ تأجّل هذا الاستحقاق مرّات، واحتجّ المعترضون على قيامه بعدم جاهزية الأحزاب والهيئة المستقلّة للانتخابات حيناً، وبعدم استتباب الأمن حيناً آخر. ونتج من ذلك تكلّس الهياكل التقليديّة للبلديات، وتعطيل مصالح المواطنين، وتدهور خدمات القُرْب المسداة إليهم. لذلك، كان تنظيم الانتخابات المحلّية حاجةً مدنيةً حيويّة، وتحوّلاً نوعيّاً في مسار مأسسة التجربة التونسيّة. وحمل الحدث الانتخابي الجديد طيّه عدّة رسائل دالّة، أهمّها تثبيت الديمقراطية، وتشكّل مشهد سياسي متنوّع، وتزايد القلق بشأن ظاهرة العزوف الانتخابي.

عمليّاً، مثّلت الانتخابات المحلّية تمريناً جديداً على ممارسة الديمقراطية في الداخل التونسي، فاحتكم آلاف المترشحين إلى صناديق الاقتراع، وتنافسوا بطريقة سلميّة على الفوز بمقاعد المجالس البلدية، وتواصلوا مع النّاس في مختلف أنحاء البلاد، وعرضوا عليهم برامجهم وخططهم لتحقيق التنمية المحلّية. واللافت، في هذا السياق، أنّ الاستحقاق الانتخابي تميّز بحضور مكثّف للمرأة والشباب، في مستوى تركيبة القوائم المترشّحة على نحو سمح بدمج النساء في دورة قيادة المحلّيات، وسمح بضخ دماء شبابية جديدة في هياكل القرار. يضاف إلى ذلك حضور ذوي الاحتياجات الخاصّة في قوائم المترشحين (١٤٠٠ شخص)، وتعميم البلديّات على جميع مناطق البلاد الداخلية والطرفية والريفية، وهي سابقةٌ في تاريخ تونس الحديث. ويُسهم ذلك في ترسيخ اللامركزيّة، ورفد الديمقراطية التمثيلية بديمقراطية تشاركية، لا تستثني أحداً، بل تفتح الباب واسعاً لجموع المواطنين، للمساهمة في صناعة القرار وإدارة الشأن العامّ.

على المستوى السياسي، أفرزت صناديق الاقتراع مشهداً تعدّدياً كرّس التنوّع، وقطع مع القطبية الثنائية التقليديّة بين حركة النهضة وحركة نداء تونس، فعلى الرغم من تصدّر الحزبين الطليعة، وفوزهما بقدر معتبر من الأصوات (حركة النهضة: ٢٨٪، نداء تونس: ٢٢٪) فإنّهما لم يحتكرا المشهد. بل ظهرت على السّاحة قُوى حزبية ومدنية وازنة جديدة، فقد صنع حزب التيّار الديمقراطي المفاجأة، على الرغم من حداثة تأسيسه، وحصل على مراتب متقدّمة في معظم البلديّات التي شارك في التنافس عليها (٥٨ بلديّة). والمرجّح أنّ الحزب شكّل قاعدته الانتخابية أساساً من الغاضبين من سياسات الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، ومن المستائين من تمرير قانون المصالحة الاقتصاديّة، ومن تعطيل العدالة الانتقالية.

وحافظت الجبهة الشعبية، ذات المرجعية اليسارية المعارضة، على حضورها المعتبر في المشهد، على الرغم من محدودية عدد قوائمها المشاركة في التنافس على البلديّات (١٢٠ قائمة)، وبدا لافتاً للنظر الصعود غير المسبوق للقوائم المستقلّة التي فازت بنسبة ٣٢٪ من أصوات الناخبين، واستفادت من سخط النّاس على الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة، وقدّمت نفسها بديلاً من الأحزاب والمتحزّبين، واستثمرت خصوصاً في العلاقات المهنية والعائلية، ووشائج القرابة والجوار والزمالة لتستقطب أكبر عدد ممكن من الناخبين المحلّيين. وعلى الرغم من أهمّية الاختراق الذي حقّقه المستقلّون، فإنّهم يظلّون كياناً هلامياً، غير واضح المعالم، باعتبارهم لا يتوفّرون على هويّة برامجية واحدة، ولا على خلفيّة أيديولوجيّة جامعةً، ولا على كتلة انتخابيّة ثابتة موحّدة، بل هم موزّعون في غير تنسيق بينهم على البلديّات، ويحتاجون بالضرورة إلى بلورة توافقات مع الأحزاب، ليكون لهم دور فاعل في المجالس المحلّية المقبلة.

أمّا حالة العزوف عن ممارسة حقّ الانتخاب، فتبقى مبعث قلق لدى المراقبين وعموم الفاعلين في المشهد السياسي في تونس، ذلك أنّ نسبة المشاركة في التصويت لم تتجاوز حدود ٣٤٪ من مجموع النّاخبين المسجّلين. وليست المقاطعة هنا فعلاً اعتباطيّاً، بل رسالة احتجاجيّة دالّة، تعبّر عن استياء قطاع كبير من المواطنين عموماً، والشباب خصوصاً، من الطبقة السياسية بمختلف أطيافها، فشيوع خطاب الكراهية، والإقصاء والإقصاء المضادّ، وانتشار الزبونية والسياحة الحزبيّة، وعقليّة الغنيمة والمحاصصة، وادّعاء امتلاك الحقيقة، وتقديم الوعود الكاذبة إلى الناخبين، ساهم ذلك كله في تشويه السياسة والسياسيين، وأدّى إلى نفور النّاس من الأحزاب ومن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية. يُضاف إلى ذلك أنّ وقوف المواطنين على ارتفاع الأسعار، وانزلاق الدينار، وغلاء المعيشة وتفاقم الفقر والبطالة، جعلهم يشعرون بالإحباط، ويذهبون إلى أنّ الديمقراطيّة لم يكن لها عائد مادّي – تنموي، ولم تغيّر حياتهم نحو الأفضل.

يمكن القول ختاماً إنّ تونس، بتنظيمها الانتخابات البلديّة، وضعت لبنة جديدة في بناء الحوكمة المحلّية، وتكريس اللامركزيّة والديمقراطيّة التشاركيّة. والحاجة الآن أكيدةٌ إلى التسريع في تفعيل مجلّة الجماعات المحلّية، وتنصيب المشرفين على المجالس البلدية، لتطوير خدمات القُرْب المسداة إلى المواطنين، وتلبية حاجياتهم المباشرة: الإنارة، النظافة، حماية البيئة، الصرف الصحّي، البنية التحتية... بشكل يجعلهم يُدركون قيمة الفعل الانتخابي وثمراته النّافعة، ودوره في تغيير حياتهم ومحيطهم نحو الأفضل. ولا شكّ في أنّ رفد الإصلاح السياسي بانتقال اقتصادي أمر ضروري، لأنّ الديمقراطيّة إذا ظلّت فقيرة ظلّت عرجاء، مبتورة لا محالة.■

أزمة مصر.. وحديث المصالحة بين المعارضة والنظام

بقلم: جمال نصار

أي إنسان منصف ينظر ويتابع ويعايش الأوضاع في مصر؛ يشعر بالحزن الشديد لما آلت إليه الأمور على جميع الأصعدة. فبعد أن ثارت جموع الشعب على الظلم والاستبداد في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، ومارس حقه الديمقراطي في اختيار ممثليه في مجلسي الشعب والشورى عام ٢٠١١، وانتخابات رئاسة الجمهورية في عام ٢٠١٢، أول انتخابات ديمقراطية نزيهة في تاريخ مصر، تم الانقلاب على كل هذه الاستحقاقات ومحوها بطريقة غير ديمقراطية، بانقلاب عسكري دموي، واعتقال عشرات الآلاف والتنكيل بهم، وقتل الآلاف، والتربص بكل من يعارض النظام الجديد، الذي استخدم كل الوسائل غير الشريفة في تشويه معارضيه والتنكيل بهم.

ومن ثمّ عادت الأمور إلى سابق عهدها، بل ازدادت الأزمات تلو الأزمات على المستوى الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والإعلامي، وشعر الكثير من المواطنين بأن الثورة على النظام القديم جلبت لهم الويلات والضيق والعنت في المعيشة.

وأخطر ما فعله السيسي ونظامه شق المجتمع إلى نصفين أو شعبين، كما عبّر عن ذلك علي الحجار في أغنيته «أنتم شعب واحنا شعب»، وهذا أخطر ما في الأزمة؛ أن يتم تقسيم المجتمع المصري بهذه الطريقة، والمبالغة الشديدة في تشويه خصوم السيسي باستخدام آلة الإعلام الجهنمية التي تقلب الحقائق وتشوه المعارضين!

وآخر هذه الأثافي، على سبيل المثال لا الحصر، التربص بلاعب الكرة الموهوب محمد صلاح، ومحاولة تشويه صورته بحجة أنه يمسك بالمصحف دائما مثل الإخوان، وأنه شبيه بأبو تريكة، حسب زعم بوق النظام أحمد موسى، ناهيكم عن إدراج اللاعب محمد أبو تريكة على قائمة الإرهاب، وهو الذي ملك قلوب الملايين في العالم العربي، وحقق العديد من البطولات لمصر وأفريقيا. وهذه القائمة التي أُدرج فيها العديد من الشرفاء من أبناء الشعب المصري وتخطت أكثر من ١٥٠٠ شخصية، بين أستاذ جامعة، وأطباء، ومهندسين، ومدرّسين، ورجال أعمال وغيرهم، تبيح لنظام السيسي وقضائه المُسيّس أن يمنح الحقوق الطبيعية للمواطن المصري، من عدم التصرف في الأموال الخاصة، والمنع من السفر، وعدم إصدار جوازات السفر!

هذا الواقع المرير الذي تعيشه مصر في ظل حكم السيسي ومن يدعمه، سيقضي على البقية الباقية من مقدرات الدولة المصرية، وستكون نتيجته الانهيار في كل شيء على جميع المستويات، وهذا ما لا يتمناه كل مُحب لمصر وشعبها؛ لأن مصر برغم كل ما تعانيه، تمثل القاطرة المهمة للأمة العربية والإسلامية إذا عادت إلى طبيعتها، واستقامت أمورها، واستقرت أوضاعها.

حديث المصالحة والتسوية

لا شك في أن ترابط الشعوب وتماسكها مسألة في غاية الأهمية لمواجهة أي تحدّيات، والتاريخ يزخر بالعديد من النماذج الدالة على ذلك، والشعب المصري نفسه نموذج واضح في هذا السياق، فحين اتحدت النخبة مع آمال الشعب وطموحاته في الخامس والعشرين من يناير، أُزيح رأس النظام (حسني مبارك)، وشهد العالم كله بهذا النموذج الفذّ في السعي للتخلص من المستبدين، ولكن بعد الانقلاب على المسار الديمقراطي، تغيّرت الأمور وتبدلت الأحوال، وازدادت الفرقة والتشرذم حتى بين الذين كانوا بالأمس على قلب رجل واحد!

والسؤال الجوهري: ما السبيل والحل للخروج من هذه الأزمة العاصفة الشديدة الخطورة على مستقبل مصر؟ وهل يمكن أن ترعى جهات، أو دول مسألة المصالحة بين الشعب المصري والنظام القائم، أو بتعبير آخر بين الإخوان والسيسي؟

أقول، للحديث عن هذه المسألة لا بد من الوقوف عند بعض المنطلقات:

أولاً: لا يمكن أن تحدث تسوية سياسية في هذا الجو المشحون من خلال الإعلام من كلا الطرفين، فلا بدّ من تهيئة الأجواء والبيئة المناسبة لكي يشعر الشعب المصري بأن هناك حرصاً من جميع الأطراف على تحقيق هذه المصالحة، أو التسوية.

ثانياً: المصالحة أو الهدنة أو التسوية تكون فيها تنازلات من كلا الطرفين، فهل يمكن نظاماً يملك كل مقدرات الدولة، ويتعنّت مع كل من يعارضه وينكّل بهم، وعلى الجانب الآخر معارضة مشتتة، ليس لديها أوراق ضغط، أن يجلسا معاً ويحققا تسوية مناسبة؟

ثالثاً: في الفترة الأخيرة، تأتي عبارات المصالحة من الطرف الضعيف الذي نكّل به النظام في أكثر من موقف، دون أن يكون هناك تحرك واضح، أو تصريح صريح من السيسي نفسه أو من نظامه؛ لأنه يشعر بأنه الأقوى ويمسك بكل الأوراق في يده.

رابعاً: التشويه الممنهج والمتعمد لكل المعارضين للسيسي ونظامه، وخصوصاً الإخوان المسلمين، وتعقبهم في كل تحركاتهم، واستخدام منصّة القضاء للقضاء عليهم، لا يمكن أن يساعد على تحقيق أي تقدم في الاتجاه الصحيح، أو التهيئة لتسوية سياسية.

خامساً: لا بدّ من تحرك العلماء والمخلصين الوطنيين من كل الاتجاهات لتقديم الحلول، وطرح الأفكار وتهيئة المناخ، للدفع في اتجاه تسوية سياسية، وعلى الأطراف المعنية تقديم تنازلات، لا الدفع في اتجاه المعادلة الصفرية، والضربة القاضية التي لن تحل الأزمة.

سادساً: على الدول التي دعمت، ولا تزال تقف مع السيسي ونظامه، وخصوصاً الإمارات والمملكة العربية السعودية، أن تتوقف عن محاربة خصومه بوسائلها المختلفة، وتترك الشعب المصري والحرصاء على مستقبله أن يقرروا مصيرهم بعيداً عن المزايدات وتصفية الحسابات.

سابعاً: لا بدّ أن يعلم الجميع، وكل الأطراف المعنية، أن أي تأخر في التقدم من أجل إنجاز في اتجاه تسوية سياسية معقولة تقوم على العدل والانصاف، ورد الحقوق والمظالم، سيزيد الأمور تعقيداً على جميع المستويات، وسيُقزّم دور مصر في المنطقة.

ثامناً: لا بدّ من إبعاد كل المزايدين من الطرفين؛ لأنه للأسف، هناك العديد من كلا الطرفين يستفيد من تلك الحالة الضبابية شديدة التعقيد، وتقديم أصحاب الفكر والرأي المعتدل؛ الذين يرغبون بإخلاص لتقديم حلول لا خلق أزمات.

تاسعاً: على درجة كبيرة من الأهمية، تقارب القوى المعارضة لنظام السيسي فيما بينها، ووضع رؤية مناسبة بأجندة واضحة، وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين. فلا يصح بأي حال من الأحوال أن تتم المصالحة أو التسوية السياسية بين المعارضة المصرية ونظام السيسي؛ وتكتل مهم مثل الإخوان بعيد عنه!

أقول: هذه بعض الأفكار التي يمكن أن تساعد في وضع النقاط على الحروف، ومناقشتها، بشرط إخلاص القائمين عليها، وتهيئة الشعب المصري بكل أطيافه لقبول مثل هذا الطرح أو غيره.

والبداية تبدأ بالإرادة الحقيقية لتغيير الواقع من الجميع، والتوقف عن الشحن المستمر وتهييج الرأي العام؛ من خلال الإعلام بشتى أشكاله، واعتماد أسلوب الحوار والمصارحة، والبعد عن التعامل بالسياسة الأمنية العنيفة من قبل النظام. في هذه الحالة فقط، يمكن الحديث عن إجراء تسوية سياسية أو مصالحة تقوم على الإنصاف، والعدل، والتضحية، وتقديم تنازلات من كلا الطرفين. والله من وراء القصد.■

مناورة الانسحاب من الاتفاق النووي

بقلم: حازم عياد

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي تحوّل الى مناورة استراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية واسعة، تستثمر فيها الأطراف المتصارعة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية؛ مناورة امتدت وتشعبت لتشمل القوى الدولي والإقليمية المؤثرة في الأزمة وعلى رأسها روسيا وتركيا بل الصين.

فإيران حاولت قبل الانسحاب الأمريكي وبعده الاستفادة من الرفض الروسي والصيني والأوروبي للقرار الأمريكي، سواء من خلال توظيف حالة الافتقار الى التجانس بين الحليف الأوروبي والأمريكي أو من خلال تحفيز الصراعات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إيران لم تكتف بمناورات التوظيف، بل سعت إلى الضغط على حلفاء أمريكا في المنطقة وعلى رأسهم الكيان الإسرائيلي، وثلة من دول الخليج العربي لإرباك الجهود الأمريكية واختراقها، وراهنت على الصراعات والخلافات داخل البيت الخليجي والعربي التي ارتبطت بتضارب المصالح الجيوسياسية كما هو الحال مع عُمان، او المصالح السياسية كما هو الحال مع قطر، أو الحقوقية والمبدئية والايديولوجية كما هو الحال مع الفلسطينيين.

في المقابل، اضطرت الولايات المتحدة الى خوض العديد من المناورات الداخلية والدولية والإقليمية لتمرير قراراها بالانسحاب من الاتفاق النووي، تمهيداً لفرض عقوبات على إيران، ولم تنجح نجاحاً ماحقاً رغم جبروتها وعظمتها كقوة دولية؛ ذلك ان هذه المناورات لم تبلغ الهدف الاستراتيجي المطلق بعد، وهو محاصرة إيران بالكامل وعزلها واخضاعها، الا أنها استفادت من هذه المناورة في إنجاز بعض الخروقات المالية على الجبهة الخليجية والجبهة التطبيعية مع اسرائيل.

إيران تملك هامشاً للحركة؛ إذ أتاح لها الرفض الدولي والإقليمي للقرار الأمريكي هامشاً واسعاً للمناورة، رفضٌ عبر عنه الرئيس التركي أردوغان مؤخراً، ومن قبله الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا والمانيا وبريطاني) والاتحاد الأوروبي الى جانب روسيا والصين طبعاً، فاتحاً الباب لمزيد من الدول الإقليمية والصغرى للتعامل مع إيران باجتراح صيغ جديدة للعلاقة تمكنها من التفلت والتهرب من الاجراءات الأمريكية المشددة والمتوقعة لمعاقبتها وحصارها.

فإيران تملك فرصة أفضل للتعامل مع العقوبات ما بعد الانسحاب الأمريكي في حال الاستفادة من هذه المتغيرات الدولية والإقليمية.

المناورة لا تقتصر على أمريكا وإيران، بل تمتد الى القوى الدولية المتحفزة لتعظيم دورها ومكاسبها من الفوضى التي اجترحها ترامب المتهوّر وعديم الخبرة، والمدعوم بطاقم من الايديولوجيين ورجال الاستعراضات في أمريكا؛ فروسيا على سبيل المثال تدرك حاجة إيران الاقتصادية للحفاظ على شريان الحياة القادم من تركيا والصين والهند وروسيا وعدد من دول الجوار؛ اذ يحتل الأولولية في مواجهة التحدي الأمريكي والإسرائيلي، فإيران من حيث الجوهر ليست متحفزة للحرب بقدر تحفزها لمواجهة العقوبات الاقتصادية، وتجاوزها فهي الأولولية.

حاجة وضرورة إيرانية أتاحت لروسيا وتركيا والصين الاستفادة من عمليات التسخين الإسرائيلية وما يتبعها من مخاوف أمريكية وإسرائيلية للعب دور المبرد للأزمات والقادر على احتوائها.

فروسيا تقدم نفسها كضامن يمنع التدهور الكبير الذي من الممكن ان يقود الى حرب، وتسعى الى تعظيم دورها ومحاولة إدارة علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي وإيران بإظهار نفسها كقوة قادرة على فرض الاستقرار وخفض حدة التوتر لتحل بالتدريج كضامن للسلام ومحرك للدبلوماسية أمر تحقق في كوريا الشمالية لكل من الصين وروسيا، فبدون النشاط الصيني والروسي ما كان لترامب ان يحقق أي تقدم في الملف الكوري.

فالانسحاب الامريكي تحول الى مناورة تسعى كل الأطراف للاستفادة منه، وهنا يكمن الدرس والعبرة في الملف النووي الإيراني، فهو مؤشر على الفشل الأمريكي والتهور غير المدروس الذي فتح الباب لمناورات دولية وإقليمية أوسع.■

روحاني: ملتزمون بالاتفاق النووي رغم أنف أميركا

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني يوم الأحد إن طهران ستظل ملتزمة بالاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ إذا ضمنت حماية مصالحها، في حين بدأ وزير خارجيته جولة لإنقاذ ما تبقى من الاتفاق بعد انسحاب واشنطن منه.

وقال روحاني في اجتماع مع رئيس سريلانكا مايثريبالا سيريسينا الذي يزور طهران إن «الانسحاب الأميركي (...) انتهاك للمعايير الأخلاقية والسياسية والسبل الدبلوماسية السلمية والمقررات العالمية».

وأضاف في تصريحات بثها التلفزيون الإيراني إن «الدول الخمس المتبقية إذا التزمت بالاتفاق فإن إيران ستبقى فيه رغم أنف أميركا».

وكان قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي قد أغضب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين وأثار حالة من عدم اليقين بشأن إمدادات النفط العالمية ومخاوف من اندلاع صراع في الشرق الأوسط.

وقالت إيران إنها ستظل ملتزمة بالاتفاق الذي وقعت عليه أيضاً بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا، إذا ضمنت القوى التي ما زالت تدعم الاتفاق حماية طهران من العقوبات على قطاعات رئيسية مثل قطاع النفط.

وفيما تعتبر محاولة أخيرة لإنقاذ الاتفاق بعد انسحاب واشنطن، بدأ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف جولة للقوى التي ما زالت تحافظ على الاتفاق، بدأت مع وصوله إلى العاصمة الصينية بكين، حيث يلتقي نظيره الصيني وانغ يي.

وأعرب ظريف عن أمله في أن تثمر جولته التي بدأت من بكين يوم الأحد عن التوصل إلى صورة «أكثر وضوحاً» لمستقبل الاتفاق النووي الذي يواجه خطر الانهيار عقب انسحاب واشنطن منه.

وقال ظريف بعد لقائه في بكين مع وانغ يي: «نأمل خلال هذه الرحلات الحصول عل صورة أكثر وضوحاً لمستقبل الاتفاق النووي».

وتشمل جولة وزير الخارجية الإيراني العاصمة الروسية موسكو وبروكسل حيث مقر الاتحاد الأوروبي.■

ائتلاف الصدر يحقق المفاجأة في انتخابات العراق

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن ائتلاف «سائرون» بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر يتجه نحو تصدّر سباق الانتخابات البرلمانية بعد فرز ٩١٪ من الأصوات في ١٦ من ١٨ محافظة عراقية.

وقالت المفوضية إن نتائج الانتخابات البرلمانية لستّ محافظات عراقية أظهرت حصول قائمة «سائرون» على المركز الأول في محافظتي النجف وميسان، جاءت بعدها قائمة «الفتح» برئاسة القيادي في الحشد الشعبي هادي العامري، بينما حلت قائمة «النصر» بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي بالمركز الأول في محافظة نينوى.

وتصدّرت قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل، وفازت قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، فيما فازت قائمة قلعة الجماهير الوطنية بزعامة عضو مجلس النواب الحالي

قتيبة الجبوري بالمرتبة الأولى في محافظة صلاح الدين، وتلتها الفتح ثم ائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي وائتلاف النصر.

وكانت المفوضية قد أعلنت قبل ذلك النتائج الأولية في عشر محافظات، وأرجأت إعلان نتائج ثماني محافظات، كذلك لم تحتسب أصوات المقترعين من النازحين ومصوتي الخارج.

وتصدّر ائتلاف «سائرون» نتائج التصويت في العاصمة بغداد ومحافظات واسط والمثنى وذي قار، فيما تصدر ائتلاف «الفتح» النتائج في محافظات بابل وكربلاء والبصرة والقادسية، وحل ثانياً في محافظتي واسط وديالى والعاصمة بغداد.

وحل تحالف «القرار العراقي» برئاسة أسامة النجيفي أولاً في محافظة ديالى. وفي محافظة الأنبار حلت قائمة «الأنبار هويتنا» في المركز الأول، يليها ائتلاف «الوطنية» بزعامة إياد علاوي. أما ائتلاف «النصر» فحل خلف تحالف «الفتح» وائتلاف «سائرون» في جميع المحافظات ما عدا نينوى.

كركوك

وقالت مصادر بمجلس محافظة كركوك إن لجنة فنية تابعة لمفوضية الانتخابات وصلت يوم الاثنين إلى المحافظة للتدقيق والتأكد من صدقية الاتهامات التي وجهها المكونان العربي والتركماني لأحزاب كردية واتهموها بالتلاعب في الانتخابات. لكن محافظ كركوك راكان الجبوري قال إن اللجنة التي وصلت فنية ولا تملك أي صلاحية لفتح الصناديق الانتخابية لغرض إجراء عملية عدّ وفرز يدوي لمعرفة حقيقة نتيجة الانتخابات التي شهدتها المحافظة يوم السبت. كما حمّل رئيس الجبهة التركمانية في كركوك أرشد الصالحي رئيس الوزراء العبادي مسؤولية ما يحدث، ودعا من وصفهم بالشعب التركماني في كركوك إلى التظاهر دفاعاً عن أصواتهم «وإلا فإن حقوقكم ستضيع بيد المزورين».

تصريحات العبادي

في غضون ذلك دعا الرئيس العبادي كل الكتل السياسية إلى احترام نتائج الانتخابات البرلمانية، وأعرب عن استعداده للتحالف مع الفائزين.

وقال العبادي في خطاب تلفزيوني الاثنين إنه مستعد للعمل والتعاون مع الكتل من أجل تشكيل أقوى حكومة للعراق خالية من الفساد.■

مفوضية الانتخابات العراقية تعلن النسبة المنجزة من عدّ الأصوات

أعلن عضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، حازم الردينى، يوم الثلاثاء، النسبة المنجزة من فرز وإحصاء أصوات الناخبين في عموم البلاد، والخارج.

وقال الرديني: «إن النسبة المنجزة من مرحلة عد وفرز أصوات الناخبين في عموم العراق، بلغت حتى الآن أكثر من ٩٥٪، وهي متباينة بين محافظة وأخرى».

وأضاف الرديني: حالياً تعمل المفوضية على فرز وعدّ أصوات الناخبين من الجاليات العراقية في الخارج، ملمحاً إلى أنها ستكتمل خلال اليومين المقبلين.

وعن الأنباء التي تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي، بحصول وزير الدفاع السابق خالد العبيدي، المرشح عن «ائتلاف النصر» الذي يتزعمه رئيس الحكومة حيدر العبادي، في محافظة نينوى، العدد الأكبر من الأصوات بين المرشحين في كل المحافظات، أفاد الرديني بالنفي، ذاكراً في الوقت نفسه أن ائتلاف «سائرون» المدعوم من التيار الصدري، هو من حصل على المرتبة الأولى في الكثير من المحافظات حسب النتائج الأولية التي أعلنتها المفوضية خلال الأيام القليلة الماضية.

وأعلنت اللجنة العليا المستقلة في العراق، مساء الاثنين ١٤ أيار، أن كتلة «سائرون» الانتخابية التي يقودها مقتدى الصدر، تحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية بعد فرز الأصوات في ١٦ من المحافظات العراقية الثماني عشرة.

ووفقاً للجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق، فإن ٢٤ مليون ناخب من سكان البلاد البالغ عددهم ٣٦ مليون نسمة لهم الحق بالمشاركة في انتخاب نواب جدد. وشارك في السباق الانتخابي تسع وعشرون كتلة انتخابية، تضم نحو ٢٠٠ حزب سياسي مختلف. وأحصت اللجنة الانتخابية أكثر من سبعة آلاف مرشح يرغبون في شغل واحد من المقاعد الـ٣٢٩ في البرلمان..■

أبوظبي والوصاية على جنوب اليمن

بقلم: بشير البكر

لا يمكن تصنيف تصرفات أبوظبي في جنوب اليمن إلا في خانة أعمال الوصاية، وفرض التبعية على كامل مساحة الجغرافيا التي تعود إلى حدود ما قبل الوحدة بين الجنوب والشمال في أيار ١٩٩٠. وصارت هذه السلوكيات تتكرّر بين حين وآخر على نحو مكشوف وفاقع، دون أي مراعاة لحدود المهمة التي دخلت فيها قوات أبوظبي إلى هذا الجزء من اليمن قبل ثلاثة أعوام، أو احترام السيادة وفق ما هو متعارف عليه دولياً في مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ذهبت قوات أبوظبي إلى جنوب اليمن، في إطار ما عرف بـ«عاصفة الحزم» التي بدأت في آذار ٢٠١٥، وكان الهدف من عملية التدخل العسكري الإماراتي مساعدة المقاومة الجنوبية على الوقوف بوجه تقدّم قوات الحوثيين التي اجتاحت هذا الجزء من اليمن، بعد أن سيطرت على كامل الشمال، وما كان للإمارات أن تضع قدمها هناك، لو لم تنجح المقاومة الجنوبية في كسر الهجوم الحوثي في منطقتي الضالع وعدن.

وجدت أبوظبي في جزء من المقاومة الجنوبية حليفاً جاهزاً، ينتظرها بلا شروط، عماده أحد فصائل الحراك الجنوبي التي بقيت ترفع شعارات الانفصال وفك الارتباط بدولة الوحدة، وكان خيار أبوظبي هذا على درجة كبيرة من الانتهازية، حيث لعبت على وتر حالة جنوبية واسعة باتت على لسان واحد، في ما يتعلق باستعادة دولة الجنوب التي كانت قائمة قبل عام ١٩٩٠. ومن هنا، نشأ تحالف سريع بين أبوظبي والفصيل الذي يمثله قائد المقاومة الجنوبية، عيدروس الزبيدي، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام أبوظبي التي أغرقت أهل الجنوب بالوعود والآمال الكاذبة، وأوهمت أهل الجنوب بأنها جاءت لمساعدتهم على التخلص من هجوم الحوثيين، وزينت أبوظبي للجنوبيين حضورها العسكري، وقامت بحملة إعلامية وعلاقات عامة واسعة، على أساس أنها سوف تحوّل عدن إلى دبي ثانية، دون أي مقابل.

مرّت قرابة ثلاثة أعوام على وجود قوات أبوظبي في جنوب اليمن، ولم تحل حتى مشكلة كهرباء عدن التي كانت قد خططت لإصلاحها خلال شهر، لكنها في هذا الوقت تمكنت من السيطرة على كامل مرافق الجنوب، وخصوصاً المطارات المدنية والعسكرية والمرافئ، بما فيها مرفأ عدن الذي يعد أكبر ميناء في المنطقة، وأهلته بريطانيا خلال احتلال الجنوب، ليلعب دوراً ريادياً يغطي المنطقة الممتدة من الهند حتى شرق أفريقيا، وبنت أبوظبي عدة جيوش تتبع لها من حيث القيادة والتمويل والتسليح، وصارت تتحكّم من خلالها بمحافظات الجنوب.

تفجر الموقف ضد أبوظبي من داخل سقطرى الأسبوع الماضي، على خلفية محاولة أبوظبي منع رئيس الحكومة اليمنية، أحمد عبيد بن دغر، من زيارة الجزيرة، وتقييد حركته، ومضايقته من أجل المغادرة، لكنه رفض قبول الأمر الواقع الذي أقامته قوات أبوظبي في الجزيرة، وحرك الشارع ضدها وفضحها إعلامياً وسياسياً، وهو ما استدعى إرسال لجنة سعودية للتحقيق عادت بخفي حنين، لأن قوات أبوظبي لم تكترث بها.■

السيسي يستخدم «القوة الغاشمة» لقمع غضب المترو

استخدم النظام الحاكم في مصر أساليبه الأمنية المعتادة لإجهاض أي حراك شعبي غاضب بسبب قرار زيادة أسعار تذاكر مترو الأنفاق، باعتماده على وجود أمني مكثف منذ مساء السبت داخل كل محطات المترو على مستوى القاهرة الكبرى، للحيلولة دون تجمّع أعداد المواطنين الغاضبين، الأمر الذي نتجت منه تظاهرات عفوية ضد القرار، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع مصوّرة لبعض أحداثها، وتضمّنت بعضها سباباً جماعياً لرئيس الجمهورية وحكومته ووزيري النقل والداخلية.

وقالت مصادر أمنية في مصلحة الأمن العام إن المستشار الأمني للسيسي، أحمد جمال الدين، أصدر تعليمات لوزير الداخلية مجدي عبد الغفار بضرورة منع أي تجمّع شعبي في محطات المترو أو خارجها، وذلك بعدما أظهرت الخطة الأمنية المعتمدة من مكتب الوزير مساء الجمعة وصباح السبت ثغرات أدت إلى تجمّعات عفوية للمواطنين في محطات عديدة، خصوصاً في خط المترو الأول (المرج–حلوان) وكذلك في بعض المحطات التبادلية الكبرى كـ«السادات–التحرير».

وأضافت المصادر أن الخطة الجديدة قامت على نشر أعداد كبيرة من أفراد الأمن المركزي بالمحطات من أمام منافذ بيع التذاكر وحتى رصيف الركوب، بعضهم يرتدي الملابس الرسمية والبعض الآخر بملابس مدنية، وكُلفت المجموعة الأولى التصدي لأي أعمال شغب، فيما كُلفت المجموعة الثانية القبض على المواطنين المحركين للتجمّعات أو المتداخلين فيها بحسب الأحوال، فضلاً عن وجود فردي أمن على الأقل داخل كل عربة في المترو.

كما أصدر جمال الدين تعليماته لوزيري الداخلية والاتصالات لسرعة ضبط وإحضار الأشخاص القائمين على صفحات التواصل الاجتماعي الداعية لمقاطعة المترو، وتوجيه تهم الانتماء إلى جماعة «الإخوان المسلمين» لهم، وسرعة إذاعة هذه الاتهامات في وسائل الإعلام، حتى يتم تنميط الاحتجاجات بطابع سياسي وإسلامي، فضلاً عن سرعة تعطيل التطبيقات الإلكترونية التي أطلقت والمجموعات الخاصة التي تدعو المواطنين لتبادل التذاكر بين المحطات توفيراً للنفقات.

وبالتوازي مع مواجهة الغضب الشعبي المكتوم أمنياً، أصدرت الدائرة المخابراتية–الرقابية التابعة للسيسي تعليمات صارمة لكل وسائل الإعلام بتجاهل أي حراك شعبي أو أي دعوات لمقاطعة المترو أو تبادل التذاكر وغيرها من المقترحات التحايلية على قرار زيادة الأسعار. كما تم توجيه وسائل الإعلام لتخصيص صفحات وساعات بث للحديث عن مشاريع تطوير المترو التي سيتم تمويلها من زيادة أسعار التذاكر.

وتضمّنت التعليمات الصادرة للإعلام، الحديث عن انخفاض نسبة المتضررين من زيادة الأسعار إلى نحو ٢٠ في المائة من إجمالي مستخدمي المترو، قاصدين بذلك المواطنين الذين سيضطرون إلى دفع ١٤ جنيهاً (نحو ٠،٨٠ دولار) يومياً لمرورهم بأكثر من ١٦ محطة ذهاباً وإياباً، وكذلك استمرار الحديث عن انخفاض سعر التذكرة قياساً بالدول الأجنبية، وانخفاض سعر التذكرة قياساً بعدد الكيلومترات التي يقطعها المترو في كل رحلة قياساً بالمسافات التي تقطعها باقي وسائل النقل العام.

وتوقعت تقارير اقتصادية زيادة أسعار كل وسائل المواصلات العامة في شهر تموز المقبل بعد زيادة أسعار المحروقات، الأمر الذي نفاه مؤقتاً وزير النقل هشام عرفات، بإصدار بيان يؤكد استقرار أسعار النقل العام في الوقت الحالي. وهو ما يتناقض مع تقارير أعدتها أجهزة الاستطلاع في وزارة الداخلية قبل أيام، توقعت أن تشهد الفترات المقبلة بسبب زيادة أسعار وسائل المواصلات بصفة عامة، موجات واسعة من قرارات تخفيف أعداد الموظفين في القطاع الخاص.

وتبرر حكومة السيسي الزيادة القياسية لسعر تذكرة المترو من جنيهين إلى ثلاث فئات متدرجة، من ٣ إلى ٥ إلى ٧ جنيهات، بأنها ستوجّه لسد العجز البالغ ٩٤ في المائة في ميزانية هيئة مترو الأنفاق، في الوقت الذي تجري فيه الحكومة مباحثات مع الشركات الفرنسية المتخصصة لزيادة عدد المحطات وإقامة خط جديد يمتد من مطار القاهرة إلى مصر الجديدة، فضلاً عن مشاريع لإقامة مترو في الإسكندرية والمنصورة.■

عندما تأخّرت بيروت في ارتداء حلّة رمضان!

بقلم: ميليا بو جوده

خلعت أحياء بيروت وشوارعها كلّ تلك اللافتات والصور التي كستها خلال الشهرَين الماضيَين، مروّجة لمرشّحين ولوائح خاصة بالانتخابات النيابيّة الأخيرة التي أجريت في السادس من أيار. وها هي تتهيأ للزينة الخاصة بشهر رمضان الذي يحلّ خلال يومَين.

المدينة تأخّرت في ارتداء حلّة الشهر الفضيل، غير أنّ ذلك لا يعود إلى الأحوال المعيشيّة التي يشكو الناس من تدهورها، إنّما إلى تلك الانتخابات التي سيطرت حملاتها على الحيّز العام في العاصمة وكذلك في مختلف المناطق اللبنانيّة. حتى اليوم، ما زالت الألوان المبهجة والأشكال المحبّبة التي اعتادها أهل العاصمة وزائروها غائبة. وهؤلاء ينتظرون تلك الزينة التي تفرح الصغار مثلما تبهج الكبار الذين ترهقهم شؤون الحياة، والتي تأتي غالباً على شكل فوانيس ملوّنة أو مجسّمات لأطفال ضاحكين من إعداد جمعيّات أو هيئات تُعنَى إمّا بالأيتام وإمّا بالعجزة وإمّا بشؤون تنمويّة. إلى جانب تلك الزينة التي تأتي بكلفة ليست بسيطة، غالباً ما تُعلّق أمام البيوت وعند مداخل المباني أشرطة ولمبات ملوّنة مع فوانيس صغيرة. يُذكر أنّ أهل العاصمة وزائريها بدأوا يلاحظون الأشرطة الملوّنة في عدد من المحال التجاريّة، لا سيّما تلك التي تبيع المواد الغذائيّة وكذلك الحلويّات.

وترحّب محال الحلويّات المنتشرة في المناطق الشعبيّة بالشهر الذي اقترب هلاله، مع الرسومات التي زيّنت واجهاتها الزجاجيّة التي تتخلّلها عبارة «رمضان كريم»، فالحلويّات من أساسيّات المائدة الرمضانيّة، خاصة أنّ ثمّة أصنافاً منها لا تظهر إلا مع بدء الشهر الفضيل وتختفي بمجرّد حلول عيد الفطر.

من جهتها، راحت المحال التي تبيع المواد الغذائيّة تتهيأ لشهر رمضان، فعرضت في أماكن بارزة من صالاتها، الصغيرة أو الكبيرة، زجاجات أو أوعية جلّاب وتمر هندي وقمر الدين، التي لا تستلزم سوى إضافة مياه باردة إليها لإعداد المشروبات التي تنعش الصائمين، خصوصاً وسط الحرّ. ومن يرغب، فإن بإمكانه إضافة الصنوبر واللوز والزبيب إلى الجلّاب. وهذه الأنواع من الشراب تشيع خلال هذا الشهر، لتختفي بعده. وفي أماكن بارزة من تلك المحال، تُعرَض كذلك عبوات الشوربة (الحساء) السريعة التحضير، فالشوربة هي الطبق الرئيسيّ الثاني على المائدة الرمضانيّة بعد الفتّوش. ولتسهيل المهمّة على ربّة المنزل، إذا كانت على عجلة من أمرها، فإنّ في إمكانها تحضير هذا النوع من الشوربة بدلاً من شوربة الخضار أو العدس اللتَين تستلزمان وقتاً. المائدة الرمضانيّة التي تعدّها ربّات المنازل تتضمّن أصنافاً عدّة، تبدأ بالفتّوش والشوربة مروراً بالمقبّلات المختلفة والطبق الرئيسيّ أو الطبقَين الرئيسيّين قبل أن تنتهي بالحلويّات.

وتلك المائدة، وبهدف توخّي الدقّة، تبدأ بالتمر وليس بالفتّوش أو الشوربة. اللقمة الأولى لا بدّ من أن تكون حبّة تمر أو حبّتَين أو ثلاث حبّات أحياناً. لذا نجد علب التمر بأنواعه المختلفة، خضري وسكري وعنبري وغيرها، معروضة في أبرز أمكنة من المحال التجاريّة وفي بعض محال الحلويّات، وكذلك على عربات باعة متجوّلين. وتلك العربات تؤمّن لأهالي المناطق الشعبيّة خلال أيّام رمضان، العصائر الطازجة بالإضافة إلى مشروبات الجلّاب والتمر هندي وقمر الدين الجاهزة. وبعد أيّام، لا شكّ في أنّ زحمات سوف تُسجّل حول تلك العربات قبيل الإفطار، وكذلك أمام محال الحلويّات. «راغدة» لن تكون من هؤلاء الذين سوف يتزاحمون لشراء المشروبات الجاهزة، «فأنا لا أعرف من حضّرها وإذا كانت يداه نظيفتان أم لا». تضيف ضاحكة: «ربّما أعاني من وسواس قهريّ. لذا اشتريت عبوة سعة أربعة ليترات من الجلّاب، هكذا أحضّره لعائلتي وضيوفي على هواي. على أقلّ تقدير، أعرف أنّ المياه التي أستخدمها في التحضير صالحة للشرب».

وراغدة كانت قد قصدت أحد المتاجر الكبرى في بداية شهر أيار، واشترت ما يلزمها من عدس وأرز ومعكرونة وعصير طماطم وزيت للقلي، بالإضافة إلى بعض الخضار المعلّبة من قبيل الذرة وبعض أنواع التوابل التي قد تَلزمها عند تحضير أطباق المائدة الرمضانيّة، دون أن تنسى «المكسّرات ولا المشمش المجفّف والزبيب ولا التمر بالتأكيد. هذه مونة الشهر الاعتياديّة مع بعض المشتريات الإضافيّة. أمّا اللحوم والخضار فلا أشتريها إلا طازجة».■

ماذا عن صيام شهر رمضان؟

شهر رمضان من أفضل أشهر السنة عند المسلمين كافة، وينتظرونه بفارغ الصبر، لما له من أجر وثواب عظيم عند الله تعالى. وترتيب شهر رمضان في الأشهر الهجرية هو الشهر التاسع، ويقوم فيه المسلمون بالصيام والامتناع عن تناول الطعام والشراب لمدة شهر من الوقت، تكون من أذان الفجر وحتى غروب الشمس.

وأكثر ما يميّز هذا الشهر وجود أعظم ليلة وهي ليلة القدر، التي أنزل فيها القرآن الكريم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وكان نزوله في سنة ميلادية، وحينها كان الرسول صلى الله عليه وسلم موجوداً في غار حراء، وفي هذا المكان نزل عليه الوحي، وكانت أول آية نزلت عليه هي قوله تعالى: ﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق﴾، وتم نزول القرآن الكريم دفعة واحدة في ليلة القدر، الذي كان نزوله من اللوح المحفوظ.

تسمية شهر رمضان

كلمة رمضان مشتقة من أصل رمض؛ والذي يعرف بأنه شدة وقوة الحر، واشتقاقه على وزن يرمض رمضاً، أي أنه اشتد حرارة، وأرمض الحر بمعنى أن الحر ازداد شدة عليهم، وفي ذلك الوقت قاموا بنقل جميع أسماء الأشهر عن اللغة التي كانت سائدة في القدم، وأخذوا يطلقون عليها أسماء متعلقة بالأزمنة، ويتطابق ذلك مع رمضان أيام رمض، الذي يعني الحر الشديد والقوي، ومن ذلك الحين أطلق عليه رمضان.

الصيام

يقوم المسلم في رمضان بالصيام، وهو من الفرائض التي فرضت على المسلمين، وهو أحد أركان الإسلام الخمسة، التي لا يصح الدين الإسلامي إلا به، ويعرف الصيام على أنه امتناع المسلم عن تناول الطعام والشراب والجماع منذ الفجر وحتى غروب الشمس؛ أي عندما يحين موعد أذان المغرب، وهذا التوقيت محدد لجميع بقاع الأرض مع اختلاف في فرق التوقيت.

ومن أهم فوائد الصيام أنه يعمل على تطهير وتزكية النفس البشرية والتقرب إلى الله تعالى من خلال الالتزام بفرض الصيام، وفي هذا الشهر العظيم تغلق جميع أبواب جهنم، وتفتح أبواب الرحمة والمغفرة للمسلمين، وقد ذكرت العديد من الأدلة الشرعية على مشروعية الصيام، كقوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾، قبل أن يصوم المسلمون يستيقظون في أوقات قبل أذان الفجر، وفي هذه الفترة يتناولون وجبة من الطعام الخفيف والصحي، ويطلق عليها «السحور»؛ وهي من أهم الأعمال التي يقوم بها المسلم في رمضان، لما لها من فوائد وبركة، وقد حثنا رسولنا الكريم على الالتزام بها.

صلاة التراويح

من السنن التي يقوم بها المسلمون في شهر رمضان هي صلاة التراويح، ووقت هذه الصلاة يكون من بعد صلاة العشاء إلى ما قبل صلاة الفجر، وعدد ركعاتها غير محددة، وتعود إلى رغبة المسلم، ويتم صلاتها عن خلال أداء ركعتين والتسليم بعدهما وهكذا، أي بعد كل ركعتين تسلم، وبعد الانتهاء من صلاتها يصلي المسلم الوتر الذي لا تُصلّى بعده صلاة، وتصح صلاة التراويح بشكل جماعي أو فردي وذلك حسب قدرة المسلم، ومن الأعمال الأخرى التي يقوم بها المسلم في هذا الشهر الفضيل زكاة الفطر، التي يتم إخراجها للفقراء والمساكين والمحتاجين، وذلك لسد احتياجاتهم ومتطلباتهم، وبعد الانتهاء من شهر رمضان، يستقبل المسلمون عيد الفطر المبارك.■

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

كفّ الأذى

الناس يختلفون في الغايات والمقاصد، وفي المذاهب والمشارب، فمنهم من تتحكم فيه الشهوات البدنيّة، ومنهم من تقوده الرغبات النفسيّة، ومنهم من يحبون العاجلة ويذرون الآخرة، ومنهم من يبتغي فيما آتاه الله الآخرة ولا ينسى نصيبه من الدنيا.

وصادقُ الايمان له وجهة عليّة وهمّة سنيّة، تنطلق من دعوة الاسلام الى فعل الخير ودوام المسابقة إليه، والله تعالى يقول: ﴿ولكلّ وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات...﴾ البقرة ١٤٨، وقد أخبر الله عز وجل أنه أوحى الى أنبيائه دوام فعل الخيرات بقوله: ﴿وأوحينا اليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين﴾ الأنبياء ٧٣.

إن الإسلام ينفث في روح المؤمن روح الفضيلة، وينبت في نفسه غراس العمل الصالح. ولذا يرجى أن يكون فعل الخير عنده ملكة من ملكات نفسه، وهيئة راسخة في طبعه، يتردى بردائها، ويسعى لها سعيها، وأن يغدو مفتاحاً لجزائها التي لا تزال تفيض أبد الدهر ولا تغيض الى آخر العمر، وقد ورد في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن هذا الخير خزائن، ولهذه الخزائن مفاتيح، فطوبى لعبد جعله الله مفتاحاً للخير، مغلاقاً للشر، وويل لعبد جعله الله مفتاحاً للشر، مغلاقاً للخير» رواه بن ماجة.

والمُسارع الى الخيرات يجد متعته النفسية ولذته الروحية في السبق الى الطيّب من القول بلا إبطاء، ولا تردد، لا يصرفه عن ذلك صارف، ولا تفُتّ في عضده مخاوف، ولكن المتحلي بفضيلة فعل الخير لا يكتمل حسنه، ولا يتم معروفه حتى يكف أذاه عن أهله وصحبه، وسائر العباد.

ان من أمكنه تقديم الخير، لا يعجزه أن يمسك عن رذيلة الشر.

جاء في الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم: «على كل مسلم صدقة، فقال رجل: أرأيت ان لم يجد؟ قال: يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق. قال: أرأيت ان لم يستطع؟ قال يغيث ذا الملهوف. فقال أرأيت ان لم يستطع؟ قال يأمر بالمعروف، قال: أرأيت إن لم يفعل؟ قال: يُمسك عن الشرّ فانها صدقة» متفق عليه.

انه متعبّد بكف اللسان عن الكذب والبهتان وفحش الكلام، وعن الغيبة والنميمة وسائر الآثام، وكفّ الأذى والجوارح، وعن الاعتداء، وغض السمع والبصر عن القبائح والعورات.

يقول الراشدي عمر بن عبد العزيز: «أدركنا السلف وهم لا يرون العبادة في الصوم ولا في الصلاة، ولكن في الكف عن أعراض الناس!».

ومن مناكر الأخلاق التي يبغضها الإسلام وينهى عنها الاعتداء على المرافق العامة التي يشترك في الانتفاع بها سائر الناس.

ومن أخاف مؤمناً في الدنيا كان حقاً على الله تعالى أن لا يؤمنه من أهوال يوم القيامة كما روي في السنة (الطبراني)، ومما ينفر منه ذو الفطر السليمة والأخلاق الكريمة ما يلجأ اليه جهلة الرجال الذين شذت طباعهم، واختلّت خلالهم من اتخاذ السلاح الذي أراده الله للجهاد والدفاع وسيلة لارعاب الأصحاب وتهديد الخصوم، وان القيام بهذا الفعل الشنيع يحمل المخاطر ويسبب الكوارث والفواجع، فكم من كارثة وقعت، وكم من فاجعة حلّت كان سببها المزاح في توجيه السلاح، ومخالفة هدي النبي عليه الصلاة والسلام الذي اشتد في النهي عنه فقال: «لا يشير أحدكم الى أخيه بالسلاح فانه لايدري لعل الشيطان ينزغ في يديه فيقع في حفرة من النار» متفق عليه.

وتكرر النهي والتحذير في قوله: «من أشار الى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه» حتى التحذير في قوله: «من أشار الى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي، وان كان أخاه لأبيه وأمه» رواه مسلم.

واذا جاء التحذير والوعيد من إشراع السلاح وتصويب النضال والنبال، فكيف بتصويب آلة القتل المدمرة في هذا الزمان التي تحرق بنارها العمران والبنيان؟

إن الإسلام دين الرحمة والإحسان، يحرّم أعمال الترويع والارهاب حتى مع أسرى الحروب من الأعداء، ويدعو الى حسن معاملتهم والى اطعامهم، واكرامهم، وينهى عن تهذيبهم، وقد مدح القرآن الكريم الذين ينهونهم فقال تعالى: ﴿ويطعمون الطعام على حبّه مسكيناً ويتيماً وأسيراً﴾.

فيا من أكرمهم الله تعالى بالنعم، وحذرهم من النقم، وابتلاهم بالولاية على الذمم، بالله عليكم. احفظوا الحقوق والأمانات وارعوا العهد والكرامات، ولا تحوّلوا رياضكم الى معاقل تخطف فيها الحريات، ولا تجعلوا واحاتكم كهوفاً تخنق فيها الكرامات، فإن ولي من أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم شيئاً فشق عليهم شق الله عليه.

المفتي سوسان يزور الجماعة الإسلامية في صيدا

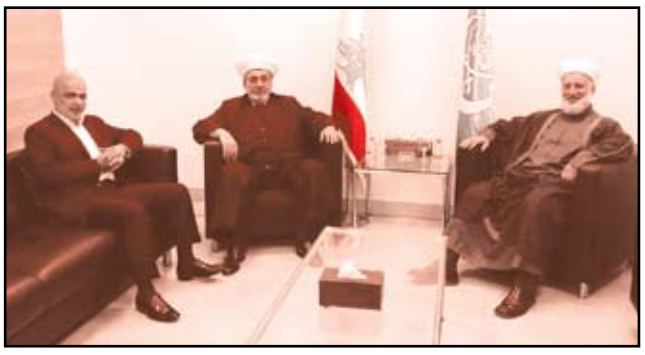

زار مفتي صيدا وأقضيتها الشيخ سليم سوسان مركز الجماعة الاسلامية في صيدا، حيث كان في استقباله رئيس مكتب محافظة الجنوب في الجماعة الشيخ مصطفى الحريري، والمسؤول السياسي للجماعة في الجنوب الدكتور بسام حمود، وجرى خلال اللقاء استعراض الاوضاع العامة في صيدا وأقضيتها.

الجماعة في صيدا تستقبل جبهة التحرير الفلسطينية

استقبل المسؤول السياسي للجماعة الاسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود بمركز الجماعة في صيدا وفداً من جبهة التحرير الفلسطينية برئاسة صلاح اليوسف، حيث جرى عرض للأوضاع السياسية العامة والعلاقات اللبنانية الفلسطينية والأوضاع في الأراضي المحتلة في الذكرى السبعين للنكبة.

احتفال استقبال رمضان في شحيم

أقامت جمعية النجاة الاجتماعية في شحيم احتفالاً بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك، بحضور رئيسة جمعية النجاة الاجتماعية في لبنان الصيدلي ختام الحاج شحادة، يوم الجمعة ٢٠١٨/٥/١١ في مركز الدعوة الإسلامي في شحيم. تخلل الاحتفال كلمة للدكتور هلال درويش الذي أشار إلى فضل الشهر المبارك، فهو الشهر الذي نزل فيه القرآن الكريم، وهو شهر الخير الكثير، فمن جاء فيه بفريضة كمن جاء بسبعين فريضة ومن جاء فيه بنافلة كمن جاء بفريضة. وفي هذا الشهر ليلة القدر، كما أنه غذاء للأرواح وصفاء للأجساد. وختم كلامه مشيراً إلى أهمية الدعاء في هذا الشهر الكريم.

وكانت كلمة للداعية غزالة الحجار التي دعت لتعظيم الله حق التعظيم قبل الشهر وخلاله، وتوطين الأنفس والخروج من الدنيا إلى عالم آخر يعبد الله فيه حق العبادة، و ضرورة تصفية القلوب قبل رمضان.

كما قدمت فرقة صبايا الحور باقة من الأناشيد من وحي المناسبة. واختتم الاحتفال بمعرض رمضانيات.

برجا

أقامت جمعية النجاة الاجتماعية في برجا احتفالاً بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك، وذلك نهار السبت ٢٠١٨/٥/١٢ في قاعة مسجد الديماس في برجا.

تخلل الاحتفال كلمة للأستاذة ماجدة دمج التي تحدثت عن كيفية الاستعداد لشهر رمضان والعيش في رحابه، وركّزت على اجتناب القنوات الفضائية التي تخطط لتدمير العقيدة والسلوك عند المسلمين.

كما قدمت فرقة الأماني باقة من الأناشيد من وحي المناسبة.

جولة جمعية النجاة في يوم الممرض العالمي في الإقليم

بمناسبة يوم الممرض العالمي، قامت جمعية النجاة الاجتماعية – الإقليم بالتعاون مع مركز الإقليم للرعاية الصحية الأولية بتهنئة الممرضين والممرضات في المركز وفي مستشفيات ومستوصفات الإقليم التالية: المستشفى المركزي، سبلين الحكومي، عثمان، شحيم الحكومي، ومستشفى الجيّة، ومستوصف الجيش، ومركز وزارة الشؤون الاجتماعية في شحيم وعانوت، ومستوصف جمعية الوعي والمواساة الخيرية، والمستوصف الشعبي، في ١١ أيار ٢٠١٨.

وقد تم توزيع هدايا على المراكز الطبية التي قامت الجمعية بزيارتها ومطويات أدعية الشفاء للمرضى.

وفد من قيادة الجماعة في جبل لبنان زار الحجار وعبد الله مهنئاً

قام وفد من قيادة الجماعة الإسلامية برئاسة ورئيس مجلس محافظة الجماعة في جبل لبنان المهندس محمد قداح، وعضوية الشيخ أحمد عثمان، والمسؤول السياسي في الجبل عمر سراج، رئيس مكتب شحيم الشيخ أحمد فواز، ورئيس مكتب المحور الاستاذ حسن قوبر، ووفد من قيادة الجماعة من قرى وبلدات الإقليم.. بزيارة تهنئة لكل من النائب المنتخب الدكتور بلال عبد الله، والنائب المنتخب الدكتور محمد الحجار، للتهنئة بفوزهما في الانتخابات النيابية.

الحفل الختامي لدورة براعم النجاة في صيدا

اختتمت جمعية النجاة الاجتماعية في صيدا – قسم الناشئة للفتيات، دورة براعم النجاة – شتاء ٢٠١٨، وذلك يوم الأحد ٢٩ نيسان ٢٠١٨ في مركز الجمعية، بمجموعة من الأنشطة الهادفة والمسلية. وتم توزيع الحلوى والهدايا على الطالبات.

كما قامت مسؤولة الجمعية السيدة هيفاء حجير ومسؤولة الدورة السيدة سهى معروف بتقديم بطاقات تكريم للمعلمات كعربون شكر لهن على مجهودهن خلال الدورة.

واختتم الحفل بغداء تكريمي جمع أعضاء الجمعية مع المعلمات في مطعم الأمير راشد.

محاضرات تفاعلية في ثانوية الإصلاح بطرابلس

لمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج، أقامت ثانوية الإصلاح الإسلامية سلسلة محاضرات دعوية لطلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية، ألقاها المدير العام الأستاذ محمد خالد ميقاتي، متناولاً أهمية معجزة الإسراء والمعراج الخارقة للعادة والزاخرة بالدروس والعبر. ثم تناول محطات الإسراء والمعراج ودلالاتها الكثيرة، مركزاً على فريضة الصلاة التي هي معراج المؤمن، وقد فرضت في السماء السابعة، ولم يتنزل بها الوحي إلى الأرض دلالة على سمو مكانتها وأهميتها في حياة المسلم، محذراً من هجرها، مشدداً على مفهومها كصلة بين العبد وربه، فهي شكر لله، وهي تضرّع إلى الله، وتاركها مستكبر، وهي طلب لرحمة الله، وتاركها مستغنٍ عن رحمة ربه، وهي نور من أنوار الله، وتاركها مظلّم قلبه، وهي لجوء إلى صاحب القوة المطلقة في هذا الكون، وتاركها ضعيف عاجز.

تخلل المحاضرة عرض شرائح مصورة وأفلام فيديو من وحي المناسبة.

نشاط لمعهد «اقرأ وارق» في شحيم

أقام معهد «إقرأ وارق» لتحفيظ القرآن بحلقاته، وهي «معاً إلى الجنة»، و«نحو جيل أفضل» و«حملة القرآن»، نشاطاً خاصاً في مركز الدعوة الإسلامي.

تخلل النشاط مسرحية صغيرة عن أهمية الصلاة على وقتها وعدم إطاعة الشيطان، ومشاهدة فيديو قصير حول الصدقة وأنواعها.

ثم طُرحت أسئلة حول الفيديو، وفي الختام وزعت هدايا على جميع طلاب الدورة، كما تم تكريم الطلاب الذين أتموا حفظ أجزاء من القرآن الكريم.

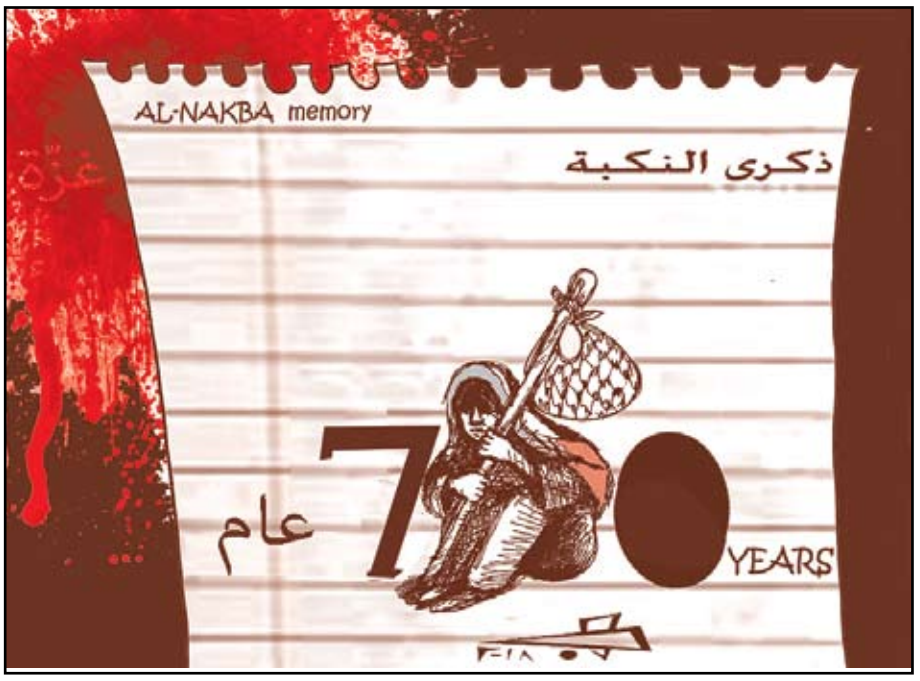

كلمة طيبة

الانتخابات النيابيّة الأخيرة هل كانت نزيهة؟

رافق الانتخابات النيابية الأخيرة الكثير من ردود الفعل المستنكرة لمسار العملية الانتخابية، ما أدى إلى التشكيك بنزاهة هذه الانتخابات، حيث جرى الحديثُ عن كميةٍ هائلة من الفضائح بالرشاوى والضغوط، وعن تجاوزاتٍ مفضوحة لقانون الانتخاب، ذكرتها الجمعيّاتُ الرقابية ووثّقتها أحياناً، وسجّلتها هيئة الإشراف.

فعشية انتخابات ٦ أيار، نشر معهد «Gallup» الأمريكي دراسة أظهرت أنّ ١٥٪ فقط من اللبنانيين يثقون في أنّ هذه الانتخابات ستكون نزيهة، مقابل ٣٩٪ من اللبنانيين كانوا يثقون في نزاهة الانتخابات في عام ٢٠٠٩، ما يعني أنّ ثقة اللبنانيين بنزاهة الانتخابات تراجعت بشكلٍ يدعو إلى القلق.

ولقد سجّل المراقبون الوقائع الآتية:

١- الغاء تصاريح مندوبي اللوائح المنافسة للسلطة صباح اليوم الانتخابي وطردهم من مراكز الاقتراع، ومصادرة التصاريح وتمزيق بعضها.

٢- تمنّع بعض رؤساء الأقلام عن توقيع محاضر الفرز الأوّلية وعدم مراعاة مبدأ وجوب حضور مندوبي اللوائح المصرح عنهم خلال عملية الفرز.

٣- عدم التزام الإجراءات القانونية لنقل صناديق الاقتراع، وختم المظاريف بالشمع الأحمر، وتأمين المواكبة الأمنية اللازمة.

٤- وجود تلاعب بمضمون صناديق الاقتراع ضدّ مرشحي اللوائح المنافسة للسلطة، حيث إنّ الأصوات التفضيلية لهم ولعائلاتهم قد اختفت خلال عملية الفرز أمام لجان القيد الابتدائية. ومن الأمثلة على ذلك، أن القلم الذي صوّتت فيه المرشحة د. حنان الشعار وعائلتها، سجل صفر أصوات لصالحها! كما صرّحت بذلك د. الشعار على مختلف وسائل الإعلام، وكذلك القاضي خالد حمود.

٥- حدوث حالات هرج ومرج في مقر لجان القيد الابتدائية، ووصول صناديق على دراجات نارية في صباح اليوم التالي وفي سيّارات مدنية بدون مرافقة أمنية، وهذا موثق بالصوت والصورة.

٦- تأخير إعلان نتائج بيروت الثانية حتى بعض ظهر اليوم التالي، مع تعتيم اعلامي رافق عملية الفرز، وقد دام هذا التعتيم أكثر من عشر ساعات.

٧- تعطّل مُريب لبرنامج الفرز الالكتروني لأكثر من مرّة، وعدم السماح بوجود المرشحين ومندوبيهم في مراكز الفرز.

٨- استحالة الرقابة الكاملة على عملية الإنفاق الانتخابي، فما الذي يدري «هيئة الإشراف على الانتخابات» أن مرشحاً ما دفع المال لنافذ لتأمين المئات والآلاف من الأصوات له؟

يتّضح مما تقدم جليّاً حجم المخالفات والتجاوزات التي سيبني عليها المتضرّرون من المرشحين طعونهم الانتخابية، وبالتالي أصبح من المتوقع أن تحمل هذه الدورة أكبر كمية من الطعون الانتخابية في تاريخ الانتخابات اللبنانية!■

عمار سعادة

هل زوّروا الانتخابات؟!

بقلم: أواب إبراهيم

للمرة الأولى في تاريخ لبنان ما بعد الطائف، تعلو الأصوات بهذا الشكل والحدّة باتهام السلطة بتزوير نتائج الانتخابات النيابية. فلبنان يعرف تركيب المحادل، وبناء تحالفات انتخابية هجينة، وتبادل أصوات بين المتخاصمين، لكن التزوير لم يكن وارداً في قاموس الحياة السياسية. حتى الوصاية السورية التي كانت تتحكم بمفاصل البلد، لم تلجأ لتزوير الانتخابات رغم قدرتها على ذلك، وكلنا يذكر أن شخصيات سياسية كثيرة مناوئة لهذه الوصاية نجحت في الانتخابات رغماً عن الوصاية وبخلاف رغبتها.

من المفهوم أن يتذرع بعض الخاسرين بحصول تزوير في الانتخابات لتبرير خسارتهم، لكن المعطيات التي قدمها بعض هؤلاء كشفت أن الأمر يتجاوز التبرير إلى وقائع محددة تتجاوز المنطق، خاصة أن الأمر نفسه تكرر لدى أكثر من مرشح وفي أكثر من دائرة انتخابية، يجمعهم أنهم لا ينتمون إلى فريق السلطة التي تخوض الانتخابات. فهل يعقل مثلاً أن لا ينال المرشح في القلم الذي يقترع فيه أيّ صوت. فلنفترض أن زوجته وأبناءه وأهله وعائلته وعشيرته والأقربين منه كانوا يضحكون عليه ولم يصوّتوا لصالحه، ولكن أين ذهب صوته الذي صوّت به لنفسه؟! هل من المنطق تأكيد مختار منطقة رأس بيروت أنه وعائلته انتخبوا مرشحاً بعينه، وأنه كان حاضراً في عملية فرز الأصوات، ونال المرشح الذي صوّت لصالحه ٤١ صوتاً، لتصدر النتائج الرسمية عن وزارة الداخلية مانحة المرشح صفر صوت؟! وماذا عن المستندات التي كشف عنها اللواء أشرف ريفي والتي تُظهر الاختلاف بين الأرقام التي تضمنتها المحاضر الرسمية لأقلام الاقتراع، وما صدر عن وزارة الداخلية من نتائج، وماذا عن النسبة العالية من الأصوات الملغاة في دوائر انتخابية محددة، وماذا عن شهادات كثيرة تحدثت عن تشدد غريب ومريب من بعض رؤساء الأقلام في التعامل مع مندوبين للوائح انتخابية بعينها، وصلت حدّ طردهم من أقلام الاقتراع خلال فرز النتائج لاعتراضهم على إلغاء بعض الأصوات.

كل هذه الأدلة والقرائن رغم وضوحها، ليس من المتوقع أن تؤدي لتعديل بنتائج الانتخابات، خاصة أن أي تعديل سيطعن بنزاهة الانتخابات، وهو أمر لن تسمح به السلطة. كما أنه سيزيد من التراجع والضعف الذي أصاب الكتل النيابية لبعض من في السلطة، وهو أمر لن يُسمح به. كما أن الذريعة الجاهزة لتبرير اختفاء الأصوات التي يشتكي أصحابها هو أنها ملغاة لأسباب لن تعجز السلطة عن ابتكارها، هذا عدا عن أن الطعن بالنتيجة لن يكون متماسكاً بالنسبة إلى المرشحين الذين لم تؤمّن ماكيناتهم الانتخابية مندوبين ثابتين في كل أقلام الاقتراع، ولم يحضروا جميع مراحل الفرز، وتوقيعهم غير مثبت على المحاضر الرسمية لنتائج الفرز. لذلك، سيكون من الصعب إثبات حصول التزوير بسلوك الطرق القانونية، طالما أن السلطة المشرفة على العملية الانتخابية هي المتهمة بارتكابه. في المقابل يمكن بسهولة إثبات التزوير بطرق أخرى، أهمها استغلال من في السلطة لمواقعهم ونفوذهم، واستغلال مقدرات الدولة في حملاتهم الانتخابية، وهو أمر أكثر سوءاً من تزوير الأصوات.

ألا يعدّ استغلالاً للسلطة أن يطل رئيس الجمهورية قبل وقت قصير من إقفال صناديق الاقتراع ليحرّض اللبنانيين على التصويت بعد علمه بانخفاض نسبة التصويت في الدوائر الانتخابية التي يخوض فيها تياره الانتخابات؟!. ألا يعدّ استغلالاً وأكثر سوءاً من التزوير أن يجول صهر فخامة الرئيس الكرة الأرضية على حساب خزينة الدولة قبيل موعد الانتخابات بأسابيع ليحشد الناخبين المغتربين ويدعوهم للاقتراع لمرشحي حزبه؟ ألا يكون تزويراً سياسياً حين يسخّر وزير الداخلية كل مقدرات وزارته لخدمة جولاته الانتخابية ويستخدم إنجازات الوزارة في رصيده الانتخابي؟ أليس تزويراً لإرادة الناخبين حين يكون لأحد الأحزاب عشرات الآلاف من المقاتلين والمحازبين الذين يتقاضون رواتب ومخصصات شهرية من المال النظيف الآتي من خلف الحدود، فتصبّ أصوات هؤلاء في مصلحة الحزب الذي يتقاضون مخصصاتهم منه؟!

القانون النسبي الذي جرت على أساسه الانتخابات شكل نقلة نوعية في مسار تصحيح تمثيل القوى السياسية، لكن أداء من في السلطة واستغلالهم لمواقعهم ونفوذهم أساء إلى هذه النقلة، وجعل البعض يترحّمون على أيام الوصاية السورية.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	شعبان ورمضان	أيار	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٤	١٩	٤٧	٣	٣٤	٥	٣٤	١٢	١٨	٤	٣٩	٧	٠٩	٩
الأحد	٥	٢٠	٤٦	٣	٣٣	٥	٣٤	١٢	١٨	٤	٤٠	٧	١٠	٩
الإثنين	٦	٢١	٤٥	٣	٣٣	٥	٣٤	١٢	١٩	٤	٤٠	٧	١١	٩
الثلاثاء	٧	٢٢	٤٤	٣	٣٢	٥	٣٤	١٢	١٩	٤	٤١	٧	١٢	٩
الأربعاء	٨	٢٣	٤٣	٣	٣٢	٥	٣٤	١٢	١٩	٤	٤٢	٧	١٢	٩
الخميس	٩	٢٤	٤٢	٣	٣١	٥	٣٤	١٢	١٩	٤	٤٢	٧	١٤	٩
الجمعة	١٠	٢٥	٤١	٣	٣١	٥	٣٤	١٢	١٩	٤	٤٣	٧	١٥	٩

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير إبراهيم المصري
المدير المسؤول أيمن إبراهيم
الإدارة بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧